إسلامدية

مِنَ التَّصحيحِ إلى التَّحقيقِ

دِراسةٌ في تارِيخ النَّشْرِ النَّقْديِّ لِلنُّصُوصِ العَرَبيَّةِ

نقلَهُ إلى العربيّة

أحمد محمود إبراهيم






من التصحيح إلى التحقيق

من التصحيح إلى التحقيق: دراسة في النشر النقدي للنصوص العربية
تأليف: إسلام دية
نقله إلى العربية: أحمد محمود إبراهيم

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٣٠٦٦٨/ ٢٠٢١
الترقيم الدولي: ISBN 978-977-85577-9-4

العنوان الأصلي باللغة الإنجليزية، ومكان النشر:
From *Taṣḥīḥ* to *Taḥqīq*: Toward a History of the Arabic Critical Edition, *philological encounters*, 2019, 4:3-4, 245-299.



مركز تراث للبحوث والدراسات
الهرم - الجيزة - جمهورية مصر العربية
٠٠٢-٠١٠٩٨٢٧٤٧٥٢
info.turath@gmail.com

turathcenter
turathcenter
turathcenter

الطبعة الأولى: جمادى الآخرة ١٤٤٣هـ - يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٢م.

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز

مِنَ التَّصْحِيحِ إِلَى التَّحْقِيقِ

دِرَاسَةٌ فِي تَارِيخِ النَّشْرِ النَّقْدِيِّ لِلنُّصُوصِ العَرَبِيَّةِ

إسلام دية

نَقَلَهُ إِلَى العَرَبِيَّةِ
أَحْمَد مَحْمُود إِبْرَاهِيم



فهرس المحتويات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

كلمة المترجم

كان المُحقِّق العلامةُ محمود الطناحي، رحمه الله، يرى أن التأريخ لنشر التراث العربي له فائدتان جليلتان؛ **إحداهما**: الوقوف على دور العلماء الذين مهَّدوا لنا طريق نشر النصوص ودلُّونا على مداخل التراث واحتملوا في سبيل ذلك أعظم العناء، **والأخرى**: معرفة الفروق المائزة بين الطبعات؛ ذلك أن كثيرًا من كتب التراث قد طُبِعَ غير طبعةٍ، وتتفاوت هذه الطبعاتُ في مدى وفائها للأعراف العلمية المتبعة في نشر الكتب وتحقيق النصوص (**مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي**، ص٧).

ولما كان التأريخ لنشر التراث -من هذه الزاوية- وثيقَ الصلة بالحديث عن مناهج المُحقِّقين وطرائقهم في إخراج النصوص، فقد اضطلع بهذه المهمة حينًا من الدهر نَفَرٌ من أفذاذهم ممن وقفوا حياتهم على خدمة التراث ونشر عيونه؛ فكان أول مَن طرق هذا الباب الأستاذ عبد السلام هارون، رحمه الله، في كتابه «**تحقيق النصوص ونشرها**» (الذي صدرت طبعتُهُ الأولى سنة ١٩٥٤م)، ثم

تتابعت المؤلَّفاتُ في هذا الحقل، وتباينت حظوظُها من الشهرة وذيوع الذِّكر تبايُنَها في براعة التناول وحُسْن الاستيعاب. ولا ريب أن هذه المؤلَّفات قد رادت لنا الطريق وعبَّدته، ولكنها لم تستقص ولا أراد أصحابُها الاستقصاء؛ فظلت بعضُ الجوانب في تاريخ نشر التراث بحاجة إلى مزيد من الدرس والتمحيص من ناحية، وإلى النظر إليها من منظور جديد يُكمِّل منظور المُحقِّقين ويستدرك ما فاته من ناحية أخرى.

وإنما أعني بهذا المنظور الجديد أن نؤرِّخ لنشر التراث العربي من جهة كونه فصلًا مهمًّا من فصول تاريخنا الفكري والثقافي، وهو المنظور الذي أخذته هذه الدراسةُ التي نُقدِّم لترجمتها بعين الاعتبار، وإن لم تغض الطرف عن الجوانب الفنية في صنعة التصحيح وتحقيق النصوص. وفي هذا الإطار يتخذ إسلام دية، صاحب هذه الدراسة، من عدول أحمد زكي باشا عن مصطلح «**التصحيح**» إلى مصطلح «**التحقيق**» -في نشرته لكتاب «**الأدب الصغير**» لابن المقفع (١٩١١م)- مُنطَلَقًا له، محاولًا التماس الروابط بين طرائق دراسة النصوص في مصر أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين من جهة، والأحوال الثقافية والأوضاع المادية السائدة آنذاك من جهة أخرى.

وقد وُفِّق إسلام دية أحسن التوفيق في إبراز مراحل التطور

المبكـرة التـي مرَّت بها عملية نشـر النصوص في مصـر، وبيان كيف تحوَّل هذا النشـرُ من مجرد «**تصحيـح**» للنصوص أو مقابلة لها على أصولها إلى «**تحقيق**» يقوم على جملة من التقاليد والأعراف العلمية التـي كانـت مزيجًا مـن القواعـد التـي أرسـاها حديثًا المستشـرقون الأوروبيـون مـن جهـة، والمناهـج التـي سـبق إليهـا قديمًـا العلمـاءُ المسلمون من جهة أخرى.

علـى أنـه إذا كان التحقيـقُ يوافـق مـا اصطلـح الأوروبيـون على تسـميته بـ«**النشـر النقـدي للنصـوص**» (critical edition) من بعض الوجـوه، فقد كان مباينًـا له من وجوهٍ أخرى؛ ولهذا يمكن القول: إن أحمد زكي باشا ومَن سلك سبيله من المُحقِّقين العرب إن يكونوا قد صـدروا فـي تحقيقاتهم عن التأثـر بطرائق المستشـرقين التي اطلعوا عليهـا وألمُّـوا بها، فقـد كان عملهم في الوقت نفسـه امتدادًا لمناهج العلماء المسلمين التي نشأوا عليها وطال إِلْفُهم لها.

وقد حاول إسلام دية قراءة مظاهر التطور التي ألمَّت بطرائق نشر التراث العربي في سـياق التحولات التـي طرأت على الحياة الثقافية في مصر، وكانت ترجع في بعض أسبابها الجوهرية إلى نشأة الطباعة والأخـذ بتقنياتها؛ ولهذا فقد أعاد النظر في تاريخها المبكر، وتوقف مليًّـا أمـام مطبعة بولاق، فـدرس نشـاطها وبيَّن مجـالات اهتمامها، وسـلَّط ضـوءًا باهـرًا على علاقتهـا بدُور النَّشـر الخاصـة التي كانت

تُعـرَفُ فـي ذلك العهـد بالمطابـع الأهلية، ويدور نشـاطُها فـي فَلَك مطبعة بولاق.

انتقل المؤلف بعد ذلك إلى دراسة الطرائق التي اتبعها المشتغلون بنشر النصوص خلال القرن التاسع عشر، وهي الطرائقُ التي تجمعها كلمتـا «**التصحيـح والمقابلـة**»، وحلَّـل فـي صبرٍ وأنـاةٍ الـدور الذي اضطلـع بـه واحـدٌ مـن أفـذاذ المُصحِّحين آنـذاك، وهو الشـيخ نصر الهوريني، بوصفه مُمثِّلًا لجيل كامل من المُصحِّحين، وبيَّن كيف أن تقنيـة الطباعـة الحجرية أتاحـت للناشـرين والمشـتغلين بالتصحيح الاسـتمرارَ فـي الالتـزام بالأعـراف المعهـودة فـي إنتـاج الكتـاب المخطوط، كما سـمحت لهم باستحداث أشـكال مُبتكَرة في النشر؛ فغدا من الميسور -مثلًا- بفضل ما تمتاز به الطباعةُ الحجريةُ من دقةٍ وتوحيـدٍ للنـص، الجمـعُ بيـن عـدة مؤلَّفات فـي الصفحـة الواحدة. واسـتعرض إسـلام دية -في إيجاز- تأثير النشرات الاستشراقية التي تعـرَّف عليهـا العلماءُ العـربُ، وأدركوا ما تقومُ عليه مـن قواعد وما تتبعه من أسـاليب، فترسَّـموا خُطاها ونسـجوا على منوالها. ثم أفرد القسـم الأخير من دراسـته للحديث عن جهود أحمد زكي باشـا في نشـر التـراث وإحياء الآداب العربية، وشـرح دوره فـي ابتكار طريقةٍ جديـدةٍ لنشـر النصـوص، هي الطريقـةُ التـي اصطلح على تسـميتها بـ«**التحقيق**».

وبعدُ، فقد وافقتُ على ترجمة هذه الدراسة إلى العربية حين عرضها عليَّ صديقي الأستاذ إسلام مصطفى لإدراكي مدى أهميتها في تسليط الضوء على مرحلةٍ فارقةٍ في تاريخ نشر التراث العربي الذي أعتزُّ بانتسابي إليه، ومحاولة وضع هذا التاريخ -كما قلتُ- في سياقه الفكري والثقافي الصحيح، دون إغفالٍ للمسائل الفنية في صنعة التحقيق ونشر النصوص. والحق أنني استمتعتُ بترجمة هذه الدراسة استمتاعًا أحسب أنه يرجع في المقام الأول إلى وضوح أفكار المؤلِّف وسلاسة عبارته ومنطقية بنائه للعناصر التي تناولها بالدرس، فله مني شكرٌ واجبٌ وتحيةٌ عاطرةٌ.

وأملي أن يجد القرَّاءُ في هذه الترجمة -من المشغولين بدراسة تاريخنا الفكري والثقافي أو المهمومين بأمر تراثنا العربي- ما يمكن أن ينتفعوا به، أو ما يحفزهم إلى استكناه بعض الجوانب الأخرى من تاريخ نشر هذا التراث مما لم يزل بحاجة إلى مزيدٍ من الدرس المتأني والتحليل الدقيق.

والله من وراء القصد، عليه توكلتُ وإليه أُنيب

أحمد محمود إبراهيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير الترجمة العربية

أصل هذه الدراسة سؤال ما زال يشغل كثيرًا من الباحثين المهتمين بتاريخ الفكر العربي والإسلامي الحديث. وقد تَنَوَّعت صيغ هذا السؤال وإن كان في جوهره يتخذ شكلًا واحدًا: كيف أثَّرت التحوُّلات السياسية والثقافية الكبرى التي شهدتها الأمة في تاريخها الحديث في توجيه الاهتمام بالنصوص الموروثة وتأسيس مناهج ومشاريع ومؤسسات تُعنى بتحقيق النصوص ونشرها ودراستها؟

لقد مرَّ علينا قرن من الزمان كان فيه «التراث» بمثابة إطار فكري يُدرس من خلاله كثير من القضايا ذات الاهتمام العام، كمسائل النهضة والتحديث والإصلاح، فسالت أقلام ووقعت سجالات، نرى اليوم أن أكثرها كان عديم الجدوى، وإن كان قد بدا للبعض ضروريًا في حينها، واتخذ ذلك شكل استقطاب يبدو غريبًا ومصطنعًا يأخذ من ثنائية التراث–الحداثة إطارًا عامًّا للتفكير. فشغلت «قضية التراث» هذه كثيرًا من المفكرين العرب في القرن المنصرم، على

اختلاف مشـاربهم ومذاهبهم، وكان لـكل تيار أيديولوجي موقف ما مما أسموه «التراث»، بين إحياء ونقد وتقويض.

وصاحَـبَ هذا السـجال الفكري ظهور مشـاريع علمية مهمة في تحقيـق النصـوص ونشـرها، جـاءت اسـتجابة لداعـي الإصـلاح والنهضـة، فبفضلها اطلعنا علـى مصادر دينية ولغوية وتاريخية غنية، فأثـرت المكتبـة العربيـة والإسـلامية إثراءً كبيـرًا وأتاحـت للباحثين الاطـلاع على مصـادر تاريخية اسـتفادوا منها في دراسـاتهم. بيد أن هذه المشاريع نفسها أخرجت نصوصًا لـم تكن متداولة منذ أمد بعيد وروَّجت لنصوص كانت هامشـية في زمانها فأصبحت تلقى اهتمامًا غيـر مسـبوق في زماننا. وما تزال تثير مشـاريع التحقيق والنَّشـر هذه نقاشـات فكرية ضرورية حول مهمة تحقيق النصوص وأثر مشـاريع التحقيق في المشهد العلمي والثقافي عمومًا، كما أثارت أسئلة حول غياب التخطيط في نشر التراث العربي والإسلامي.

إن دراسـة هذه السياقات السياسية والأيديولوجية ضروري لفهم الأسباب التي دفعت المُحقِّقين إلى اختيار ما يحققونه، وكذلك إلى تطويـر مناهجهـم في نشـر النصوص. وتسـهم في تعميـق فهمنا لأثر صناعة التحقيق في قراءتنا لماضينا وحاضرنا[١].

(١) وقد درس رضوان السيد في أبحاثه القيمة السياقات السياسية والأيديولوجية فـي مشـاريع دراسـة التـراث العربـي الإسـلامي وتحقيقـه ونشـره منـذ =

وبعد، فقد قمتُ في هذه الدراسة بتعقُّب التحولات التي طرأت على طرائق نشر النصوص العربية منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى العقود الأولى من القرن العشرين للميلاد، وذلك من خلال التركيز على عالم النَّشر في مدينة القاهرة(١). واهتممتُ بدراسة السياقات السياسية والثقافية والتكنولوجية الرئيسة التي أثَّرت في خياراتهم التحريرية وتحديد تقنياتها؛ وذلك من أجل الكشف عن وجوه الاستمرار وصور الانقطاع التي وسمت الطريقةَ التقليديةَ في نشر النصوص العربية الإسلامية. وتُحَاولُ الدراسة الوقوفَ على الأثر الذي تركته الدراساتُ الفيلولوجية والتاريخيةُ الأوروبية في مناهج المُحقِّقين العرب في تحقيقهم ونشرهم للنصوص التراثية. كما تُولِي عنايةً خاصةً لدراسة التجديد الذي عرف طريقَهُ إلى

= منتصف القرن التاسع عشر للميلاد، وألقى الضوء على الخطابات الفكرية التي جعلت التراث حلبة للصراعات السياسية والأيديولوجية. ينظر: رضوان السيد، «الأيديولوجي والمعرفي في تحقيقات التراث العربي وقراءاته»، **المستقبل العربي**، ٢٠١٠م، المجلد ٣٣، العدد ٣٨١، ص ١٠٤-١٢٨. وله أيضا: **التراث العربي في الحاضر: النشأة والقراءة والصراع**، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، ٢٠١٤م.

(١) نشرت الدراسة باللغة الإنجليزية بعنوان:

Islam Dayeh, "From Taṣḥīḥ to Taḥqīq: Toward a History of the Arabic Critical Edition", *Philological Encounters*, 2019, 4:3-4, 245-299.

أسـلوب النشـر وشـكل النص وأنمـاط البحـث منذ منتصـف القرن التاسع عشر. أرجو أن تساهم هذه الدراسة في إثراء البحوث المهتمة بالسـياقات التكنولوجية والثقافية والتعليمية التي نشأت فيها مشاريع تحقيق التراث وإحيائه في العصر الحديث.

ختامًـا، أودُّ أن أشـكر مديـر مركز تـراث للبحوث والدراسـات، الأستاذ إسلام مصطفى، على اهتمامه بترجمة الدراسة ونشرها، كما أشكر الدكتور أحمد محمود إبراهيم على ما بذله من جهد عظيم في نقل الدراسة إلى العربية على أحسن وجه.

والله من وراء القصد.

إسلام دية

برلين – ديسمبر ٢٠٢١

مِنَ التَّصحِيحِ إِلَى التَّحقِيقِ

دِرَاسَةٌ فِي تَارِيخِ النَّشْرِ النَّقْدِيِّ لِلنُّصُوصِ العَرَبِيَّةِ

إسلام دية

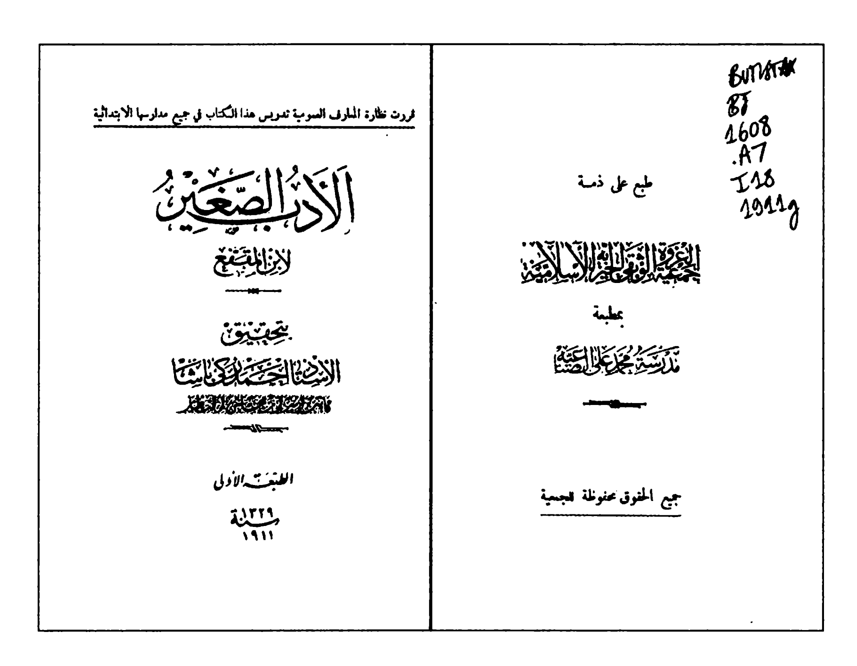
نَقَلَهُ إلى العَرَبِيَّة

أَحمَد مَحمُود إبراهِيم

مقدمة

في سـنة ١٩١١م، نشـر العالِمُ المصري ورجلُ الدولة المرموق، أحمـد زكـي باشـا (١٨٦٧-١٩٣٤م)، فـي أوج مسـيرته الوظيفيـة واشـتغاله بالحياة العامة، طبعةً من كتـاب «**الأدب الصغير**»، وهو أَثَرٌ أدبيٌّ كلاسيكيٌّ يتخذ من الحِكمة موضوعًا له، وقد صنَّفه ابنُ المقفع (ت: ٧٥٩م)، أحـدُ مشـاهير الأدبـاء خـلال القـرن الثانـي الهجـري (الثامـن الميـلادي)، الـذي كان أسـلوبُهُ الأدبـي وطريقتُهُ فـي البيان موضعَ دَرْسٍ ومحاكاة على مدى قرون؛ ولهذا لم يكن من المستغرب أن نقرأ في أعلى غلاف الكتاب أن «**نظارة المعارف العمومية قرَّرَت تدريـس هذا الكتاب فـي جميع مدارسـها الابتدائية**» [انظر: الشـكل رقـم ١]، كمـا ورد تحـت هـذه العبـارة بأسـطر قليلة، أسـفل عنوان الكتـاب واسـم المؤلِّـف، أن الكتـاب بتحقيـق الأسـتاذ أحمـد زكي باشـا[١]. والتحقيقُ مصطلحٌ فنيٌّ جرت العادةُ باسـتخدامه في العربية

(١) ابن المقفع، **الأدب الصغير**، تحقيق: أحمد زكي باشا، القاهرة: جمعية العروة الوثقى الخيرية الإسـلامية، مطبعة مدرسـة محمد علي الصناعية، ١٩١١م.
ويمكن الاطلاعُ على نسخة رقمية من هذا الكتاب على الرابط الآتي:
http://hdl.handle.net/2333.1/pvmcvkrx



طبع على ذمة

جمعية العروة الوثقى الخيرية الإسلامية

بمطبعة

مدرسة محمد علي الصناعية

قررت نظارة المعارف العمومية تدريس هذا الكتاب في جميع مدارسها الابتدائية

الأدب الصغير

لابن المقفع

بتحقيق

الأستاذ أحمد زكي باشا

الطبعة الأولى

سنة ١٣٢٩

١٩١١

[الشكل رقم ١]

صفحة غلاف كتاب «الأدب الصغير» لابن المقفع،

تحقيق: أحمد زكي باشا، ١٩١١م.

-حتى هذا التاريخ [أي: حتى تاريخ نشر الكتاب المذكور]- بمعنى النظر العقلي والتقييم النقدي(١). ولم يكن هذا المصطلحُ يُستخدم

---

(١) لمعرفة المزيد عن مصطلح «التحقيق» بوصفه منهجًا عقليًا في العلوم الإسلامية قبل العصر الحديث، انظر:

Khaled El- Rouayheb, *Islamic Intellectual History in the Seventeenth Century: Scholarly Currents in the Ottoman Empire and the Maghreb*, Cambridge University Press, 2015, 26–36. =

للدلالة على عملية نشر النصوص، بيد أن أحمد زكي باشا استخدمه -لأول مرةٍ في دراسات النصوص العربية- لوصف هذه العملية، كما اشتق منه لقبًا تَسمَّى به، فكان يُقَالُ له: «**المُحقِّق**».

وكانت القاهرةُ آنذاك مركزًا مزدهرًا لنشر النصوص العربية وتحقيقها. وقد نشأت بفضل مطبعة بولاق ودُورِ النشر الخاصة الكثيرة التي دارت في فَلَكها ثقافةٌ فريدةٌ لدراسة النصوص. وكان ثمَّة كثير من الألفاظ العربية التي استُخدِمت لوصف العادات المتبعة في نشر النصوص، وإن كان أكثرها شيوعًا: «**المقابلة**»، و«**التصحيح**». بل إن أحمد زكي باشا وصف طريقتَهُ في نشر كتاب «**نكْت الهِمْيَان في نُكَت العُمْيَان**» للصفدي، وهو الكتاب الذي نُشِرَ سنة ١٩١١م، بأنها «**تصحيح**»، فلا ذِكر لمصطلح «**تحقيق**» على غلاف نشرته لهذا الكتاب، ولا في المقدمة التي صدَّر بها هذه النشرة. ويبدو أنه درج مدةً من الزمن على استخدام هذه المصطلحات بوصفها من

= ويوضِّح الرويهب أن لفظة التحقيق -وهي نقيض لفظة التقليد- مصدرٌ كان يشير إلى الإثبات العقلي لصدق العقيدة الإسلامية. وبحلول القرن السابع عشر الميلادي، تم التفريقُ بين شرح التعبيرات الواردة في أحد المؤلَّفات المدرسية، والتحقُّق من مزاعمه وفَرْضياته. وقد جرت العادةُ باتخاذ الشرح أو الحاشية ميدانًا للتحقيق. وأما المُحقِّق فهو ذلك العالِمُ الذي يتناول الدعاوى والآراء المطروحة بالتقييم النقدي من خلال التحليل المنطقي واللغوي.

المترادفات. إلا أنه حين نَعَتَ نفسَهُ على صفحة غلاف نشرته لكتاب «**الأدب الصغير**» بالمُحقِّق دون المُصحِّح، كان يروم تسليط الضوء على جِدَّةِ المنهج العلمي الذي ترسَّم خُطاه. ثم كان أن دأب في السنوات التالية على استخدام مصطلح «**تحقيق**» دون مصطلح «**تصحيح**»؛ لوصف نشرات الكتب التي يُصدِرها، وآل أمرُهُ إلى أن أدرج التصحيح تحت التحقيق. وفي غضون بضع سنوات، بدأ بعضُ العلماء الآخرين في مصر وسوريا والعراق والهند والجزائر وغيرها من البلاد يترسَّمون خُطَى أحمد زكي باشا، فيصفون نشراتهم أيضًا بأنها «**تحقيق**»، وظل المصطلحُ منذ هذا التاريخ هو المصطلح المعتمَد في العربية للدلالة على نشر النصوص إلى يوم الناس هذا؛ (إذ غدا يُطلَق على هذه العملية: **تحقيق النصوص**).

وتتخذ هذه الدراسةُ من صنيع أحمد زكي باشا -في عدوله بشكل واعٍ ومقصود عن مصطلح «**تصحيح**» إلى مصطلح «**تحقيق**» للدلالة على عملية «نشر النصوص»- مُنطَلَقًا لها؛ بغية تمحيص السياسة الثقافية والأوضاع المادية وطرائق دراسة النصوص في مصر أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين للميلاد. والحق أن هذا العدول لم يقع إلا في طور النُّضج من حياته الأكاديمية واشتغاله بالمجال العام، بعد أن نشر طائفةً من الدراسات والترجمات والتحقيقات المهمة. فما الغايةُ التي كان التحقيقُ يرمي إليها، ولا

يستطيع التصحيحُ الوفاءَ بها؟ لن نتناول في هذه الدراسة تاريخ نشر النصوص بحسبانه جزءًا من قصة التحديث الحتمية وحكاية التقدُّم التكنولوجي، بل ندرس الشروطَ الممكنة التي استقامت لأحمد زكي باشا في نشراته النقدية التي أخرجها؛ إذ ليس هناك أمر بدهي أو مسلَّم به يتعلَّق بالتحقيق، لا في شكله ولا في مضمونه ولا في غايته؛ فالسؤال الذي يمكن أن نثيره إذن هو: **ما الذي فعله منهج نشر النصوص الذي سمَّاه أحمد زكي باشا تحقيقًا في مصر خلال العقود الأولى من القرن العشرين؟**

قد يظن البعضُ أن التحقيق لا يعدو أن يكون ترجمةً للتعبير الأوروبي (critical edition)، بمعنى النشر النقدي، وهو ضربٌ من النشر العلمي الذي اطلع عليه أحمد زكي باشا ومعاصروه، ثم نسجوا على منواله في أعمالهم؛ أفلم يكتب والحماسةُ تملؤه عن زياراته للمكتبات الأوروبية التي اختلف إليها، والمؤتمرات العلمية التي حضرها، والمعارض العالمية التي زارها في كتابه «**السفر إلى المؤتمر**»، وكتابه «**الدنيا في باريس**» سنة ١٩٠٠م؟ ولا ريب أن «**التحقيق**» عنده كان يتسق مع طرائق الاستشراق في البحث، على نحو ما سنرى، ولكنه كان مُباينًا لها أيضًا في كثير من النواحي. زد على هذا أننا لا نستطيع الحديثَ عن منهج موحَّد التزمه جميعُ الباحثين الأوروبيين آنذاك في نشر النصوص نشرًا نقديًّا، ولكن

يَجدُر بنا أن نلاحظ المبادئ المختلفة والأساليب المتباينة التي كانت تختلف من باحث إلى آخر، وهي المبادئُ والأساليبُ التي كانت تُطبَّقُ بدرجاتٍ متفاوتةٍ من الاطراد، وتعتمد على نوع النص وأنماط البحث وما يُتاح من مصادر نصية، فضلًا عن التمويل اللازم، والدعم اللوجيستي. وسوف يتبيَّن لنا أن الأنشطة التي قام بها أحمد زكي باشا في نشر النصوص كانت تعتمد على طَرَفٍ من هذه الأساليب: ويُضَافُ إلى ذلك أن «تحقيقه» نشأ في كَنَف ثقافةٍ مزدهرةٍ للبحث النصي ونشر النصوص، وهي الثقافةُ التي كانت امتدادًا للمناهج والأساليب العلمية الإسلامية التقليدية، وإن جرَّبت أيضًا بعضَ الطرائق والأشكال الجديدة التي يسَّرتها تقنيةُ الطباعة. وقد اعتمد أحمد زكي باشا أيضًا في تحقيقه على هذه الثقافة الفيلولوجية النابضة بالحياة والمفعمة بالنشاط.

وبُغية الوقوف على أهمية الدور الذي اضطلع به أحمد زكي باشا وأبناءُ جيله في نشر النصوص، يتعيَّن علينا أن نبدأ بالنظر في التحولات التي اقترنت نشأتُها بتبني تقنية الطباعة منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي. وسوف نستهل هذه الدراسة بإعادة النظر في التاريخ المبكر للطباعة العربية، مع التركيز -بوجه خاص- على ثقافة الطباعة والنشر التي تمحورت حول مطبعة بولاق. ثم ننتقل بعد ذلك إلى فحص أساليب النشر المحدَّدة التي اتبعها ناشرو القرن

التاسع عشر واتسمت بها نشراتُهم (التي كانت تُسمَّى **تصحيحًا**)، مع التماس الروابط وعقد المقارنات بينها وبين الأساليب الأوروبية المتبعة في نشر النصوص آنذاك. ثم نعود بعد ذلك، في الجزء الأخير من هذه الدراسة، إلى أحمد زكي باشا للوقوف على دوره في ابتكار طريقةٍ جديدةٍ لنشر النصوص، هي الطريقةُ التي سيسميها «**تحقيقًا**».

في فَلَك مطبعة بولاق

نشأت الطباعةُ في مصر مشروعًا كولونياليًا؛ فقد جلب نابليون بونابرت المطبعة إلى مصر أولًا في حملته الكولونيالية عليها سنة ١٧٩٨م؛ بغرض الدعاية وتوزيع منشورات الحملة الفرنسية على المصريين. فلما رحل عن البلاد، أُقِرَّت الطباعةُ في عهد محمد علي باشا، وأُسِّست المطبعةُ في القاهرة بحي بولاق سنة ١٨٢٠م. وكانت مطبعة بولاق إحدى الأدوات التي توسَّل بها محمد علي باشا إبان حُكمه في بناء الدولة، بالتوازي مع إنشاء جيش نظامي، وبناء المستشفيات، والمدارس الحديثة، وإقامة النظام القضائي[١]. وكانت هذه المطبعة أيضًا -أُسوةً بالجيش- مؤسسةً تُموِّلها الدولةُ وتُشرِف على إدارتها إدارةً مُحكَمةً. وكانت منشوراتُها مُوجَّهةً إلى الطبقة الرسمية من الضباط والجنود والمهندسين والأطباء والموظفين الإداريين، لا إلى عامة الجمهور. وقد نَشَرَت في السنوات الأولى من

---

(١) أنشأ محمد علي -الذي كان شديدَ الإعجاب بنابليون- كثيرًا من مؤسسات الدولة التي كانت كولونيالية في الأصل. انظر:

Khaled Fahmy, *All the Pasha's Men: Mehmed Ali, His Army, and the Making of Modern Egypt* (Cairo: The American University in Cairo Press, 2002).

تاريخها ترجماتٍ بالعربية والتركية -غالبًا- لبعض الكتب الإيطالية والفرنسية التي كانت تُمثِّل أهميةً كبيرةً للدولة الناشئة، وهي عبارة عن كتب إرشادية عسكرية، ومؤلَّفات في الرياضيات والجغرافيا، وكتب مدرسية في الطب، ورسائل في علم النبات، والتاريخ. زد على هذا أنها كانت تُصدِر جريدةً رسميةً؛ لنشر المراسيم واللوائح الصادرة عن الحكومة. وإذا نظرنا إلى اختيار مطبعة بولاق لمنشوراتها، تبيَّن لنا أنها كانت تعمل في مجال ديوان الإدارة السُّلطانية (ديوان الكتابة، أو ديوان الإنشاء)، مُلتزِمةً بوظائفه مُتقيِّدةً بحدوده.

ولم يكن نشر المصاحف وكتب الحديث الجامعة والنصوص الدينية والمؤلَّفات الأدبية والرسائل العلمية جزءًا من عمل مطبعة بولاق؛ إذ ظل عملها مقصورًا على الكتابات والمعارف الإدارية السُّلطانية[1]. وبفضل إنشاء هذه المطبعة، أصبح من الميسور

---

(١) ومن الاستثناءات الواضحة التي يمكن إيرادُها في هذا المقام اضطلاعُ مطبعة بولاق بنشر بعض الكتب في النحو العربي وفن الرسائل، بالإضافة إلى مجموعات متباينة من الأشعار التركية والفارسية. وليست فائدةُ الرسائل العربية بالنسبة لموظفي الدولة مما يخفى على أحد. ويلوح كذلك أن نشر بعض دواوين الشعر التركي ربما كانت تُشبِع الذائقة الأدبية لطبقة الموظفين الناطقين بالتركية. انظر:

Richard N. Verdery, 'The Publications of the Būlāq Press under Muḥammad 'Alī of Egypt', *Journal of the American Oriental Society* 91, no. 1 (1971): 129–32. =

استنساخُ النصوص بطريقة موحَّدة ومعقولة التكلفة، ونشرُها على نطاق غير مسبوق. بيد أن أنواع النصوص التي نشرتها مطبعةُ بولاق في سنواتها الأولى كانت مماثلةً لتلك النصوص التي نُشِرَت في ديوان الإنشاء[١].

= وللوقوف على قائمة تضم ما يزيد على مائتي عمل من منشورات بولاق بين سنتي ١٨٢٢-١٨٤٤م، انظر:

Thomas-Xavier Bianchi, "Catalogue General et Detaille des Livres Arabes, Persans et Turcs, Imprimes a Boulac, en Egypte, depuis l'introduction de l'imprimerie dans ce pays, en 1822, jusqu'en 1842," *Journal Asiatique* 2 (1843): 24–61.

(١) وفي هذا السياق، يمكن مقارنةُ السنوات الأولى لمطبعة بولاق بالأحوال والملابسات التي اكتنفت تأسيس مطبعة إبراهيم مُتفرِّقة؛ ذلك أن كثيرًا من الحُجَج التي ساقها إبراهيم متفرقة (١٦٧٤-١٧٤٥م) لإقامة المطبعة -وهي الحُجَج التي ذكرها في التماسه بإنشائها- كانت تتعلَّق بالفائدة المحتملة التي يمكن أن يجنيها نظامُ التعليم في المدرسة من وراء إنشاء المطبعة، كما تعلَّقت أيضًا بإنتاج نُسخ موثوقة من النصوص الدينية. بيد أن المرسوم السلطاني الذي أذن بإقامة مطبعة مُتفرِّقة أوضح أن نشاطها ينبغي أن يقتصر على مجال عمل الديوان السلطاني (بمعنى نشر الكتب الإرشادية النافعة في حقل اللغة، والقواميس ثنائية اللغة، والمؤلَّفات العسكرية، والخرائط، وما إلى ذلك)، وأنه لا ينبغي أن تطبع كتبًا تقع في نطاق سُلطة العلماء ومسئوليتهم (كالمصاحف، وكتب الحديث، والفقه، والأدب ...إلخ). لمعرفة المزيد عن مطبعة مُتفرِّقة، انظر: =

ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن ميادين التعليم والفقه والشئون الدينيـة لم تكن حتى منتصف القرن التاسـع عشـر الميلادي خاضعةً لإدارة السلطان، وإنما كانت تابعةً لمسئولية العلماء والقضاة والطرق الصوفية؛ ولهذا فإن مطبعة بولاق لم تكن تُمثِّل قط تهديدًا أو تحدِّيًا للمؤسسات العلمية التقليدية في مصر[1]؛ ولهذا كان تأسيسُها موضع

= Stefan Reichmuth, "Islamic Reformist Discourse in the Tulip Period (1718–30): Ibrahim Muteferriqa and His Arguments for Printing," in *International Congress on Learning and Education in the Ottoman World. Istanbul, 12–15 April 1999*, ed. Alī Caksu (Istanbul: IRCICA, 2001), 149–61; Yasemin Gencer, "Ibrahim Muteferrika and the Age of the Printed Manuscript," in *The Islamic Manuscript Tradition: Ten Centuries of Book Arts in Indiana University Collections*, ed. Christiane Gruber (Bloomington: Indiana University Press, 2009), 154–93; and the comprehensive study of Orlin Sabev, "Formation of Ottoman Print Culture (1726–1746): Some General Remarks," in *New Europe College: Regional Program 2003–2004, 2004–2005*, ed. Irina Vainovski-Mihai (Bucharest: New Europe College, 2007), 293–333.

(١) لـم يكـن هنـاك علـى الإطلاق حظـرٌ رسـميٌّ للطباعـة أو فتـوى تقول بتحريمها، خلافًا لمزاعم المستشرقين ودعاوى القوميين الحداثيين.=

ترحيبٍ من جانب العلماء الذين نُظِرَ إليهم عبر التاريخ بحسبانهم مُمثِّلين للشئون المدنية، وكانوا ينعمون إلى حدٍّ كبيرٍ بالاستقلال المادي والفكري عن البيروقراطية السُّلطانية. وقد سعى كثير ممن تخرَّجوا في الأزهر إلى العمل في مطبعة بولاق، أُسوةً بصنيع بعضهم من قبل حين التحقوا بالبيروقراطية الرسمية. بل سيشغل بعضُ علماء الأزهر عددًا من الوظائف القيادية في هذه المطبعة؛ حيث عملوا مُدقِّقين ومُصحِّحين.

وبعد عقود قليلة من تأسيس مطبعة بولاق، ولا سيما في عهد الخديوي إسماعيل (حكم ١٨٦٣-١٨٧٩م)، بدأت دُور النشر الخاصة في الظهور، وعُرِفَت بالمطابع الأهلية، وكانت في معظمها فروعًا لمطبعة بولاق، حيث كانت تدور في فَلَكها. وقد ارتبطت المطابعُ الأهليةُ في الغالب بالجمعيات العِلمية، كـ«**جمعية المعارف**»، هذه الجمعية الناجحة التي اشتهرت بنشاطها الوافر،

= ولئن ارتفعت بعضُ الأصوات آنذاك بالمعارضة أو أبدت شيئًا من التردد، فقد كان ذلك يرجع إلى أحد الأسباب الآتية: ١- رداءة النص العربي في المطبوعات الأوروبية مقارنةً بثقافة المخطوط الراقية؛ ٢- الضرر المالي الذي يُحتَمل أن يصيب المشتغلين بالنسخ؛ ٣- أثر الطباعة على العلاقة الوثيقة التي تجمع بين الشيخ وتلاميذه، وهي العلاقة التي كانت تميز ثقافة عصر المخطوطات. للوقوف على مناقشة مستفيضة لهذه المسألة، انظر:
Kathryn A. Schwartz, "Did Ottoman Sultans Ban Print?," *Book History* 20, no. 1, 2017, 1–39.

وارتبطت بدار النشر المعروفة بـ«**المطبعة الوهبية**». وقد بلغ عددُ أعضاء هذه الجمعية في بعض مراحل تاريخها ما يزيد على ستمائة عضو، وكانت أشبه بجمعية تعاونية(١). وقد نشر نفرٌ من المُصحِّحين الذين كانوا يعملون في مطبعة بولاق بعضَ أعمالهم في المطابع

---

(١) أشار جرجي زيدان إلى أن هذه الجمعية كانت «شركة مساهمة، ثمن سهمها خمسة جنيهات ... وبلغ عددُ المساهمين أو الأعضاء بضع مئات. وللأعضاء في مقابل ذلك أن يقتنوا مطبوعات الجمعية بثمن أقل مما يُعْطَى لسواهم». انظر: جرجي زيدان، **تاريخ آداب اللغة العربية**، القاهرة: دار الهلال، ١٩١١-١٩١٤م، ٤/ ٢٨. وقد نشرت هذه الجمعيةُ عددًا كبيرًا من المؤلَّفات التي لم يكن في مستطاع أيٍّ من دور النشر إصدارها ما خلا مطبعة بولاق. وأسوة باشتراكات الصحف آنذاك، كانت أسماء الأعضاء المشتركين في الجمعية تُنشر في الصفحات الأولى أو الأخيرة من مطبوعات جمعية المعارف؛ فمن ذلك مثلًا: الصفحات الأولى من المجلد الأول من كتاب «**تاج العروس في شرح القاموس**» للزَّبيدي، ٥ مجلدات، وهي نشرة ناقصة، القاهرة: المطبعة الوهبية، ١٢٨٦-١٢٨٧هـ/ ١٨٦٩-١٨٧٠م، والصفحة الأخيرة من كتاب «**الفتح الوهبي على تاريخ أبي نصر العتبي**» للمنيني، مجلدان، القاهرة: المطبعة الوهبية، ١٢٨٦هـ/ ١٨٧٠م.

[تجدر الإشارة إلى أن جمعية المعارف أسسها محمد عارف باشا، أحد أعضاء مجلس الأحكام، سنة ١٨٦٨م؛ لنشر الكتب النافعة. وأنشأ إبراهيم بك المويلحي آنذاك مطبعةً سمَّاها باسم الجمعية لطبع هذه الكتب، وكانت تطبع في غيرها من المطابع أيضًا. (**المترجم**)].

الأهلية، كالعالم الجليل الشيخ نصر الهوريني (ت: ١٨٧٤م) الذي سنعرض له بعد قليل(١).

وقد ظل الانفصال بين المطبعة الأميرية ودُور النشر الأهلية يُميِّز تمييزًا قويًّا بين عالم الحُكم السُّلطاني (أي: الحاكم، والجيش، والطبقة البيروقراطية، وحقل الدبلوماسية ... إلخ) ومجال الشئون المدنية (أي: العلماء والقضاة، والأدباء، والطرق الصوفية، والنقابات، والأوقاف، والمساجد، والمدارس، والمِلَل اليهودية والمسيحية، ... وما إليها)، وهو التمييزُ الذي كان قائمًا في واقع الأمر منذ العصر المملوكي على الأقل. ولم يَكفُل هذا الانفصالُ بين عالَم السُّلطان وعالَم العلماء استقلالَ النظام القضائي فحسب، وإنما كان يعني أيضًا أن إنتاج العلوم والمعارف وإدارة التعليم ظل حِكْرًا على العلماء خاضعًا لمسئولياتهم.

---

(١) كان الهوريني، الذي كان يعمل في مطبعة بولاق بالأساس، ينشر من حين إلى آخر بعض الكتب في المطبعة الوهبية؛ مثل: معجم الخفاجي **«شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل»**، القاهرة: المطبعة الوهبية، ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٦م. لمزيد من الاطلاع على ما يتصل بالمطابع الأهلية وأنشطتها في نشر الكتب، انظر: محمود محمد الطناحي، **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، مع محاضرة عن التصحيف والتحريف**، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٤م، ص٤٢-٥٧؛ عبد المجيد دياب، **تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٣م، ص١٠٨ وما بعدها.

وقد جعل عالَـمُ السلطان وعالَـمُ العلماء يتقاربان شيئًا فشيئًا بمرور الوقت. ولئن لم يبلغ هذا التقاربُ حدَّ التمام قط، وإنما ظل العالَمان متمايزين في الظاهر، فإن تَدخُّل السلطان تدريجيًّا فيما كان يقع تحت مسئولية العلماء عبر التاريخ، من جهة، وتحرُّك العلماء طواعيةً وعلى نحو متزايد في عوالم السلطان، أفضى إلى تقوُّض أركان هذين العالَمين في نهاية المطاف، لصالح الدولة الوطنية الناشئة. وقد اضطلعت بعضُ الشخصيات المرموقة -كالعالم الأزهري رفاعة الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣م)- بدور محوري في زعزعة بنيان هذه العوالم؛ من أجل تعزيز مشروع الدولة. وأفضى التقارُبُ المذكورُ آنفًا إلى إنشاء بعض المؤسسات التعليمية والثقافية التي تدعمها الدولةُ، ويتولَّى الإشراف عليها طائفةٌ من العلماء من ذوي النزعة الإصلاحية؛ كرفاعة الطهطاوي، ومحمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥م). وكان الخطاب المهيمن الذي وصف هذا التقارب أو التعاون هو خطاب الإصلاح أو خطاب النهضة.

وأما فيما يتصل بدلالة هذا التقارب بالنسبة لثقافة النشر المزدهرة آنذاك، فيمكن القولُ: إن الحدَّ الفاصل بين المطبعة الأميرية ببولاق ودور النشر الخاصة التي كانت تدور في فَلَكها قد بدأ يتلاشى، وجعلت دورُ النشر الأهلية تنشر تدريجيًّا مع مطبعة بولاق كتبًا لا صلة لها بإدارة الدولة. ولعل هذا التطور يُعزَى إلى عاملين؛ **أحدهما**: مالي، **والآخر**: تقني. فعلى الرغم من أن دُور النشر الخاصة اهتدت

إلـى بعض الأسـاليب التـي تُتِيحُ لهـا تغطية تكاليف النشـر، كجمعية المعارف المشـار إليها آنفًا، التي كانت أشبه بالجمعية التعاونية، فقد ظلـت هنـاك في الغالب بعـضُ الصعوبات في توفيـر التمويل اللازم للنشر[1]. ولم يكن من الميسور النهوضُ بمشروعات النشر الكبرى؛ كطباعـة المؤلَّفـات الضخمـة ذوات المجلـدات الكثيـرة للبخـاري والمقريزي وابن خلدون والأصفهاني إلا بفضل الدعم المالي الذي أتاحته المطبعةُ الأميريةُ. زد على هذا أن النشر كان يقتضي توافر قدرٍ من الخبرة الفيلولوجية والتأهيل الفني، وهو ما لم يتحقق أمدًا طويلًا إلا في المُصحِّحين وعُمَّال الطباعة الأزاهرة في بولاق.

وقـد أفضى هذا التقاربُ بين مطبعة بولاق والمطابع الأهلية إلى نشر بعض المؤلَّفات ذات الصبغة الدينية والأدبية والفقهية في مطبعة بولاق التي أمسـت -من جهةٍ- المحورَ الذي سـتدور حوله كثيرٌ من دُور النشـر الخاصة؛ الأمـر الذي كفل التمويل الـلازم لإنجاز بعض مشـروعات النشـر الكبـرى. ومن جهةٍ أخرى، أسـهمت دُور النشـر الخاصة -التي أينعت بدورانها في فَلَك مطبعة بولاق- في بث ثقافة التنافـس والعمـل الحُـرِّ، وهـي الثقافة التـي أعادت تشـكيل الهدف

(1) See Kathryn A. Schwartz, "The Political Economy of Private Printing in Cairo as Told from a Commission Deal Turned Sour, 1871," *International Journal of Middle East Studies* 49, no. 1(2017): 25–45.

الأساسي الذي كانت مطبعة بولاق ترنو إلى تحقيقه. ولمَّا كان العلماءُ يضطلعون بدورٍ جليلٍ في إدارة مطبعة بولاق، فقد بدا من المعقول أن يتوفَّروا على نشر بعض المؤلَّفات الدينية والأدبية والفقهية والتعليمية الإرشادية في هذه المطبعة. وقد ظلت مطبعةُ بولاق مطبعةً أميريةً، فلم تتحوَّل إلى مطبعة أهلية، وهو ما كان يعني -من المنظور العملي- أن عالَمَ العلماء أصبح يندرج تحت جهاز الدولة المتنامي. وإذا كانت الوظيفةُ الإداريةُ الأصيلةُ لمطبعة بولاق قد ظلَّت هي الوظيفة المركزية، فإن امتداد مشروعات هذه المطبعة في النشر والطباعة إلى مجالات دينية وأدبية وفقهية كان إيذانًا بمحو الحدِّ الفاصل بين مجال السُّلطان ومجال العلماء فيما يتعلَّق بأمر العلوم والمعارف؛ على نحو مهَّد السبيل أمام الدولة لإدارة التعليم وإنتاج العلوم والمعارف في العقود التالية.

المُصَحِّحون

أمر علي باشا مبارك (١٨٢٣-١٨٩٣م) وزيرُ التعليم بتعيين رفاعة الطهطاوي عقب رجوعه من باريس رئيسًا للجنةٍ مُشكَّلةٍ من علماء الأزهر، وهي اللجنة التي أُنِيط بها الإشرافُ على طباعة ونشر أمهات الكتب الدينية والتاريخية والأدبية في مطبعة بولاق[1]، ونشرت تحت إشرافه عددًا كبيرًا من المؤلَّفات الكبرى ذوات المجلدات في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر للميلاد؛ مثل: «**المواعظ والاعتبار**» للمقريزي (في مجلدين، ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣-١٨٥٤م)، و«**العِبَر**» لابن خلدون (في أربع مجلدات، ١٢٤٧هـ/ ١٨٦٧م)، و«**تاريخ الأمم والملوك**» للطبري (في خمس مجلدات، ١٢٧٥هـ/ ١٨٥٨م)، و«**مفاتيح الغيب**» للرازي (في ثماني مجلدات، ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م)، و«**كتاب الأغاني**» للأصفهاني (في عشرين مجلدًا، ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨- ١٨٦٩م). وكان عملُ الطهطاوي في مطبعة بولاق وثيقَ الصلة بعمله في دار الألسن، وعكوفه على ترجمة الكتب الفرنسية في الجغرافيا والطب والفلسفة والعلوم العسكرية، وهي الكتبُ التي كان يُشرِف على ترجمة بعضها أيضًا. وكان اختيارُ

(١) عبد المجيد دياب، **تحقيق التراث العربي**، ص٨٦.

الطهطاوي للنصوص العربية التي تُطبَع وتُنشَر يخضع للمعايير نفسها التي احتكم إليها عند اختيار الكتب المترجمة، ومدارُ هذه المعايير على فائدة الكتب المختارة للمؤسسات العسكرية والحكومية. وكذلك اضطلع بعضُ مُصحِّحي دار الألسن بدورٍ مهمٍّ في تصحيح المخطوطات بمطبعة بولاق؛ كالشيخ محمد عبد الرحمن الأزهري، المعروف بالشيخ قطة العدوي (ت: ١٨٦٤م)، الذي تعاون مع الطهطاوي تعاونًا وثيقًا، وأسهم في تدريب طائفةٍ من الطلاب الذين تخرَّجوا في الأزهر للعمل بالترجمة في مطبعة بولاق. وقد أمسى الشيخُ قطة العدوي -بأثر من تضلُّعه في علوم اللغة- مُصحِّحًا كبيرًا في جريدة الوقائع المصرية، هذه الجريدة الحكومية التي كانت مطبعة بولاق تنشرها، كما توفَّر على مراجعة كثير من مطبوعات مطبعة بولاق وتصحيحها[١].

وثمَّة عالِمٌ أزهريٌّ آخر كان له دورٌ جوهريٌّ في كثير من مشروعات نشر الكتب، ألا وهو الشيخ نصر الهوريني (ت: ١٨٧٤م). وكان فقيهًا لغويًّا، ابتُعِثَ إلى فرنسا -كالطهطاوي- ثم عُيِّن عقب عودتِه إلى القاهرة سنة ١٨٤٦م رئيسًا للمُصحِّحين[٢].

(١) **الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي**، ص٣٨. وانظر أيضًا:
Schwartz, "The Political Economy of Private Printing in Cairo as Told from a Commission Deal Turned Sour, 1871," 31.

(٢) ولعلنا نفتقر إلى دراسةٍ وافيةٍ في التعريف بالجهد الذي بذله الهوريني =

وكذلـك أخـرج الهورينيُّ -فضلًا عن إشـرافه علـى تصحيح الكتب وإعدادها للنشر- بعضَ النشرات في دُور النشر الخاصة، وربما كان ذلك بتكليف من هذه الدُّور. ومن الكتب التي عكف على تصحيحها «كتـاب **الأغانـي**»، المشـارُ إليه آنفًـا، وكتـاب «**فقه اللغـة**» للثعالبي، بالإضافـة إلـى كتابيـن فـي علـم الفقـه، وهمـا: شـرح الزرقاني على «**الموطـأ**»، وهـو أحـد شـروح الفقـه المالكي (فـي أربـع مجلدات، ١٢٧٩-١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣-١٨٦٤م)، و«**الإقناع في حل ألفاظ أبي شـجاع**» (١٨٦٥م) في فقه الشـافعية [للخطيب الشـربيني]. زد على هـذا أن الهورينـي صنّـف بعضَ الرسـائل والحواشـي اللغويـة، التي سـنعرض لهـا بعد قليـل. إلا أن أهـم كتبه المُصنَّفة هـو الكتاب الذي صنَّفه في علم الخط والإملاء، والمعنون بـ«**المطالع النَّصْرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية**»، وهو عملٌ مرجعيٌّ بالنسبة للمشتغلين

= والمناهـج الفيلولوجية التي اتبعها والدوائر العلمية التي عمل من خلالها، فيمـا عـدا بعض الشـذرات المتناثـرة التي تبـدو نافعةً علـى وجازتها. انظر مثلًا: عبد المجيد ديـاب، **تحقيق التراث العربي**، ص٩١. وتدلنا الفهارس الرقمية الحالية على أن الهوريني شـارك في نشـر ما يربو على مائة كتاب، سـواء بوصفـه مُصحِّحًا أو مُراجعًـا. وربما كان العددُ أكبـر من ذلك؛ ذلك أن أسـماء المُصحِّحيـن لـم تكن تُذكَـر -وفقًا لما جرت بـه العادة- إلا في حـرد المتن في ختام الكتـاب، دون غلافه؛ ولهذا فإنها ربما لم تلفت انتباه المفهرسين.

بتصحيح النصوص العربية ونشرها في دور النشر المصرية[1]. ويُبرِز هـذا الكتـابُ تبحُّـرَ الهوريني في علـوم اللغة العربية (وهـي: النحو، والصرف، والبلاغة، والمعجـم، والعروض)، ونقد الحديث، وعلم القـراءات القرآنيـة، بالإضافـة إلى خبرتـه العريضة التي اكتسـبها في حياته المديدة قارئًا ومُصحِّحًا للمخطوطات والنصوص المطبوعة.

وعلـى الرغم من أن الشـيخ قطة العدوي والشـيخ نصـر الهوريني يُعَـدَّان مـن رواد هذا الطور المبكر من أطوار التصحيح، فقد كان هناك في الواقع كثيرٌ من العلماء الآخرين الذين اشتغلوا بهذا الفن؛ كإبراهيم عبد الغفـار الدسـوقي (١٨١١-١٨٨٣م)، الـذي سـيغدو رئيسًـا للمُصحِّحين [في مطبعة بولاق]، ومحمد الحسـيني، ومحمد الزهري الغمراوي، ومحمود الشنقيطي (١٨٢٩-١٩٠٤م)، ومحمد عبده الذي لـم يشارك إلا في عمل واحد، على نحو ما سنرى بعد قليل. وكان نشرُ النصوص العربية يقتضي علمًا واسعًا وتأهيلًا لغويًّا، وفوق ذلك صبرًا ودأبًـا. وقـد غدت الشـكوى من أخطـاء المُصحِّحين وسـقطاتهم أمرًا مألوفًـا؛ الأمر الذي جعل الناشـرين لا يُسـنِدون أمـر التصحيح إلا إلى أفاضل العلماء، ودفعهم إلى الاستعانة بالمراجعين والمُدقِّقين.

---

(١) نصـر الهوريـني، **المطالـع النَّصْرية للمطابع المصرية فـي الأصول الخطية**، الطبعـة الأولـى، القاهرة: بـولاق، ١٨٧٢م. وانظر أيضًـا: المقدمة المفيدة التـي صـدَّر بها طـه عبد المقصود نشـرته القيِّمـة للكتاب، القاهـرة: مكتبة السنة، ٢٠٠٥م.

ولمَّا كانت غالبُ الكتب التي نشرتها مطبعةُ بولاق في بدايتها مطبوعاتٍ حجريةً، فقد جاء شكلُ النصوص المطبوعة وتخطيطُها مُشاكِلًا لصورة الصفحة المخطوطة وتخطيطها؛ الأمر الذي منح عادات القراءة الموروثة عن ثقافة المخطوطات درجةً من الاستمرارية. بيد أن الطباعة الحجرية لم تكن هي العامل الوحيد الذي حافظ على هذه الاستمرارية، وإنما كفلتها أيضًا طريقةُ إعداد النصوص وأساليبُ النشر التي شكَّلت قوام عملية التصحيح. وللوقوف على معنى **التصحيح** في سياق الطباعة الحجرية، سوف نتوفَّر على دراسة طائفة من الكتب التي نُشِرَت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فجسَّدت مظاهر استمرارية الممارسات النصية للمخطوطات، والإمكانات التي أتاحتها تقنيةُ الطباعة[١].

---

(١) من الصعوبة بمكان الاطلاعُ على المطبوعات العربية الأولى. بيد أن رقمنة هذه المطبوعات في السنوات الأخيرة يسَّر لنا هذا الاطلاع. وقد انتفعتُ في هذه الدراسة بالمجموعات الآتية المتاحة على شبكة الإنترنت:

www.archive.org; Arabic Collections Online (http://dlib.nyu.edu/aco); Middle East and North Africa Special Area Collection—Digital (http://menadoc.bibliothek.uni-halle.de/ssg); The Islamic Heritage Project (https://curiosity.lib.harvard.edu/islamic-heritage-project).

الهوريني وصَنْعَةُ التصحيح

يتجسَّدُ المثال الأول -الذي أودُّ مناقشته فيما يتصل بعملية التصحيح- في عُكُوف الهوريني على تصحيح طائفة من كتب المعاجم العربية، ولا سيما كتاب «**تاج اللغة وصحاح العربية**» للجوهري (ت: ٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م)، الذي اشتهر على نطاق واسع بـ«**صحاح الجوهري**»، وكان يُعَدُّ أحد المصادر الأساسية في علم المعجم العربي[١]. ومن المهم أن ندرك منزلةَ هذا الكتاب في

(١) لمزيدٍ من التفاصيل عن كتاب الجوهري وميراثه، انظر:

Ramzi Baalbaki, *The Arabic Lexicographical Tradition: From the 2nd/8th to the 12th/18th Century* (Leiden: Brill, 2014), 373–381.

وللوقوف على علم الصناعة المعجمية بوصفه رأسمالًا ثقافيًا، انظر:

Muhsin Jasim al-Musawi, *The Medieval Islamic Republic of Letters: Arabic Knowledge Construction* (Indiana: University of Notre Dame Press, 2015), 89–91.

وقد تُرجم معجمُ الجوهري إلى الفارسية والتركية. أما الترجمة التركية فقد أنجزها محمد بن مصطفى الواني سنة ١٥٩٢م، وكانت أول كتاب ينشره إبراهيم مُتفرِّقة سنة ١٧٢٩م، وجاءت بمنزلة قاموس عربي تركي.

التـراث المعجمـي؛ حتى نتمكن مـن تقدير الدور الـذي اضطلع به الهورينـيُّ تقديـرًا صحيحًـا؛ حيث كان هذا الكتـابُ موضوعًا لكثير مـن الأعمـال الفيلولوجيـة؛ كالشـروح والحواشـي والمختصرات والترجمـات والخلافـات العلميـة. ومـن المُصنَّفـات التي ناقشـت كتـاب «**الصحاح**» واسـتدركت عليـه ورامت تكملته كتـاب «**التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**» لابن بَرِّي (ت: ٥٨٢هـ/ ١١٨٧م)، وكتـاب «**التكملـة والذيـل والصلـة**» للصاغانـي (ت: ٦٥٠هـ/ ١٢٥٢م). إلا أن أشدَّ نقدٍ وُجِّه إلى «**الصحاح**» هو النقد الذي فوَّق سـهامَهُ إليـه الفيروزابـادي (ت: ٨١٧هـ/ ١٤١٤م)، صاحـبُ «**القامـوس المحيـط**»، الـذي زعـم أن قاموسـه أفضـلُ مـن معجـم الجوهـري بما لا يتقـارب، وأورد فيه مئات الأوهـام التي وقع فيها الأخيـرُ[1]. ولمـا كان «**القاموس المحيط**» يشـغل مكانـةً جليلةً بين العلماء المتأخرين، فقد أمسـت أوهامُ الجوهري مسـألةً من مسائل الخـلاف اللغـوي، الأمـر الـذي حـدا بالعلمـاء إلى تصنيـف بعض المؤلَّفـات؛ لتفنيـد التهمة التي رَمَى بهـا الفيروزاباديُّ الجوهريَّ أو لإزالـة هـذا الالتبـاس. ومـن هـؤلاء العلمـاء عبد الرحمـن التادُلي المغربـي (ت: ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٦م في مصر)، الذي صنَّف كتابًا في

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه المؤلَّفات راجع:

Baalbaki, *The Arabic Lexicographical Tradition*, 378–80.

الدفـاع عن «**صحاح**» الجوهري ضد مزاعم الفيروزابادي(١).

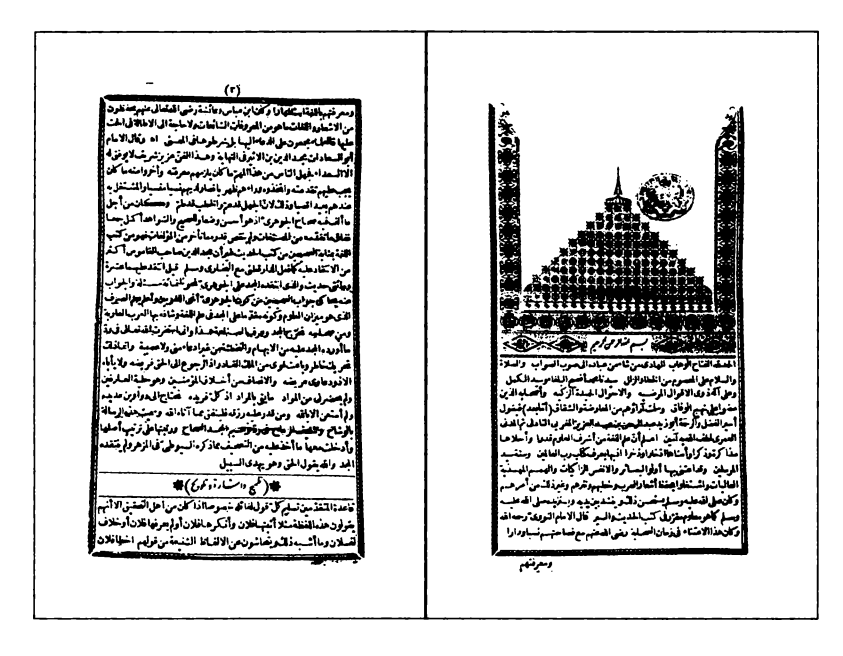
وقـد أصبـح كتـابُ «**الصحـاح**»، بحلول زمـن الهورينـي، قُطْبَ الرَّحَـى في تقليـدٍ معجميٍّ مديدٍ، وموضوعًا لعدد كبير من المؤلَّفات اللغوية. وبأثرٍ من النقد الذي ساقه الفيروزابادي صاحبُ «**القاموس**» إلى هذا الكتاب، ارتبطت مصائرُ الكتابين ارتباطًا وثيقًا، شأن الشروح والحواشـي التـي نشـأت عنهمـا. وقـد جـرت العـادةُ بروايـة كتـاب «**الصحـاح**» بوصفـه متنًا مشـفوعًا بشـروحه وحواشـيه على هوامش الكتـاب. وقـد تبيَّن للعلماء في مطبعة بـولاق، وللهوريني على وجه الخصـوص، أن نشـر كتاب «**الصحاح**» بأي صـورة من الصور ينبغي أن يعكـس هذه الثقافة اللغوية الحية وأنواع النصوص المختلفة التي تشكَّلت منها.

وفي خلال مدةٍ قصيرةٍ من الزمن، صحَّح الهورينيُّ أربعة أعمال معجميـة تعكس الطبيعة المتداخلة لهذه الشـبكة من النصوص. وقد نشـرت مطبعـةُ بولاق ثلاثـة منها، في حين نشـرت المطبعـة الوهبية

---

(١) عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلي، **الوشـاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجـد الصحـاح**، تصحيـح: نصـر الهورينـي، القاهـرة: بـولاق، المطبعة الكبـرى، ١٢٨١هـ/ ١٨٦٥-١٨٦٦م. ويمكن الاطلاع على نسـخة رقمية من هذا الكتاب على الرابط الآتي:

https://ia800302.us.archive.org/23/items/wichahtadili/wichah_tadili.pdf



الشكل رقم (٢)

«الوشاح وتثقيف الرماح»، تصحيح: الهوريني، القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٦٥م، ص ٢، ٣. فاتحة كتاب التادلي.

الكتاب الرابع؛ فبين سنتي ١٨٦٥-١٨٦٦م، نشرت بولاق دفاع التادُلي عن كتاب «**الصحاح**» ضد مزاعم الفيروزابادي [انظر: الشكل رقم ٢]، في مجلد واحد، بلا مقدمة أو حواشي أو فهارس(١).

(١) التادلي، **الوشاح**، تصحيح: الهوريني، بولاق، ١٨٦٥-١٨٦٦م. وقد جاء في حرد المتن:

«تم طبعه بالمطبعة الكبرى ببولاق بتصحيح الفقير نصر الهوريني في ذي=

وفـي سـنة ١٨٦٥م أيضًـا، نُشِـرَ كتـاب «**القامـوس المحيـط**» للفيروزابادي في مطبعة بولاق بتصحيح الهوريني. وقد ظهر الكتابُ فـي أربع مجلـدات تتصدَّرها مقدمـةٌ بقلم الهوريـني، واتخذت هذه المقدمةُ صورة شـرح لـ«**ديباجة**» القاموس، فجاءت مُعَنوَنةً بـ«**شـرح الديباجة**». وقد تأسَّـى الهورينيُّ في شـرحه لهـذه الديباحة بموروث الشـروح التـي وُضِعَت علـى مقدمة الفيروزابادي، ولا سـيما شـرح محمـد بن عبد الرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م)، وشـرح مرتضـى الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م) فـي كتابه «**تاج العروس من جواهر القاموس**». وقد تناول الهورينيُّ في شرحه للديباجة هذين الكتابيـن كليهمـا، على نحو بدا مُتَّسِـقًا مع تقليد الشـرح، كما ضمَّن شـرحَهُ أيضًا مدخـلًا عن مصطلحـات القاموس ومنهجـه(١)، وعلَّق

= الحجـة سـنة ١٢٨١ علـى ذمة ناظر المعـارف حضرة محمد باشـا عارف، نفـع الله بـه المسـلمين آميـن بملاحظـة ناظرها حضرة حسـين بك حسـني أحسن الله إليه».

(١) محمـد بـن يعقـوب الفيروزابـادي، **القامـوس المحيـط**، مـع فوائد شـريفة وقواعـد لطيفة في معرفة اصطلاحات القاموس لنصر الهوريني، تصحيح: نصـر الهوريني، ٤ مجلـدات، بولاق: المطبعة الكبـرى، ١٨٦٥م. ويمكن الاطـلاع علـى نسـخة رقميـة مـن هـذا الكتـاب يرجـع تاريخهـا إلى سـنة ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م بتصحيحات الشنقيطي على الرابط الآتي:

https://archive.org/details/alqamusalmuhit01firu/page/n2

بعض الحواشـي التي أفاد فيها من الشـروح والحواشي التي وُضِعَت على الكتاب، وميَّز حواشيه بأن ختمها قائلًا: «ا هـ مُصحِّحه».

وقد أعقبَ نشـرَ كتابي التادُلـي والفيروزابادي تصحيحُ الهوريني سنة ١٨٦٦م لكتاب **«شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل»**، وهـو كتـابٌ معجمـيٌّ للخفاجـي (ت: ١٠٦٩هـ/ ١٦٥٩م)، تولت طباعته المكتبةُ الوهبية[1]. ويُعَدُّ نشرُ هذا الكتاب في المطبعة الوهبية -كما أسـلفنا- شاهدًا على التقارُب بين مجال مطبعة بولاق ومجال

---

(١) شـهاب الدين الخفاجي، **شـفاء الغليـل فيما في كلام العـرب من الدخيل**، القاهـرة: المطبعـة الوهبية، ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٦م. وتتضـح الصلة بين مطبعة بـولاق والمطبعـة الوهبية -إحدى دور النشـر الخاصة- فـي حرد متن هذا الكتاب، حيث جاء فيه ما نصُّهُ:

«تـمَّ بحمـد الله وعونـه طبعُ هـذا الكتاب الجليل، المسـمى شـفاء الغليل، [...] فالله المسـؤول أن يجازي بجميل صنعه مَن تسـبب في طبعه، قاصدًا إظهـار المعـارف، حضـرة محمـد باشـا عـارف، ومصححـه الفقيـر نصـر الهورينـي، بمشـاركة ثاقب الذهـن مصطفى أفندي وهبـي، رئيس تصحيح التركيـة، بالمطبعـة الميريـة، كان وهـو الآن رب المطبعـة الوهبيـة، التـي طُبِـع فيهـا هذا الكتابُ، جزاه الله أحسـن الثـواب، [....] وكان انتهاءُ طبعه بالمطبعـة المذكورة في أوائل ربيع الثاني سـنة ١٢٨٢ مـن الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية».

ويمكن الاطلاعُ على نسخة رقمية من هذا الكتاب على الرابط الآتي:

https://upload.wikimedia.org/wikisource/ar/0/0d/pdf

دُور النَّشر الخاصة، ودليلًا على تنقل المُصحِّحين والعلماء بين هذين المجالين.

ويُعَدُّ نشر كتاب «**الصحاح**» للجوهري سنة ١٨٧٥م، بعد سنة واحدةٍ من وفاة الهوريني، تتويجًا لحياته المهنية المديدة مُصحِّحًا قديرًا ولغويًّا مكينًا. وقد نُشِرَ هذا الكتابُ بمطبعة بولاق في مجلدين كبيرين، يشغل كلُّ مجلدٍ منهما قرابة ستمائة صفحة[١].

وقد صدَّر الهوريني تصحيحَهُ لكتاب «**الصحاح**» بقوله: «هذه فوائدُ نافعةٌ في اللغة عمومًا، وفي الصحاح خصوصًا، جمعها الفقير نصر أبو الوفا الهوريني، غُفِرَ له» (المجلد الأول، ٢-٩). ويذكر الهورينيُّ أنه جمع هذه الفوائد من «**القاموس المحيط**» للفيروزابادي، و«**تاج العروس**» للزَّبيدي، و«**المُزْهِر**» للسيوطي، و«**كشف الظنون**» لحاجي خليفة. وتنتظم مقدمةُ الهوريني عدةَ موضوعاتٍ على النحو الآتي:

١- نبذة يسيرة عن علم المعجم العربي.

---

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري، وعبد الرحمن بن عبد العزيز التادُلي، **كتاب تاج اللغة وصحاح العربية**، تصحيح: نصر الهوريني، مجلدان، القاهرة: بولاق، المطبعة الكبرى، ١٨٧٥م. ويمكن الاطلاع على نسخة رقمية من هذا الكتاب على الرابط الآتي:

http://hdl.handle.net/2333.1/51c5b40m

٢- التعريف بكتاب «**الصحاح**» ومؤلِّفه خصوصًا، ويشمل هذا التعريفُ إطلالةً سريعةً على الشروح الكبرى والحواشي الأساسية على الكتاب، فضلًا عن الحديث عن ترجمته إلى التركية.

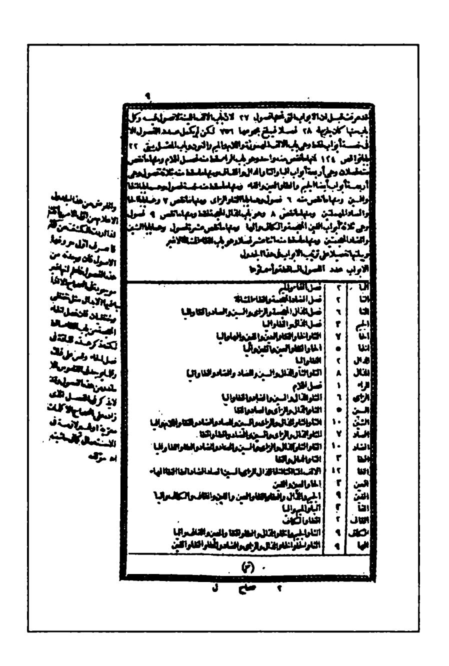
٣- بيان منهج الجوهري، وهذا البيانُ بمنزلة دليل إرشادي إلى طريقة استخدام المعجم (وهو ما يسميه الهوريني: قواعد الكتاب).

٤- وأخيرًا سرد المداخل المعجمية التي ربما لم تَرِدْ في «**الصحاح**»، وهي التي يصطلح على تسميتها بـ«**الفصول الساقطة من كل باب**».

وقد ساق الهوريني جدولًا يتضمن الأبواب الساقطة، وبيَّن في الحاشية أن «الغرض من هذا الجدول الإعلامُ من أول الأمر بأنك إذا أردتَ الكشفَ عن كلمةٍ، فاعرف أول حروفها الأصول، فإن وجدته من هذه الفصول فاعلم أنها غيرُ موجودةٍ في الصحاح، إلا إذا جاء فيها الإبدالُ». ولا يشير الجدولُ إلى أرقام الصفحات رغم فائدتها [انظر: الشكل رقم ٣](١).

---

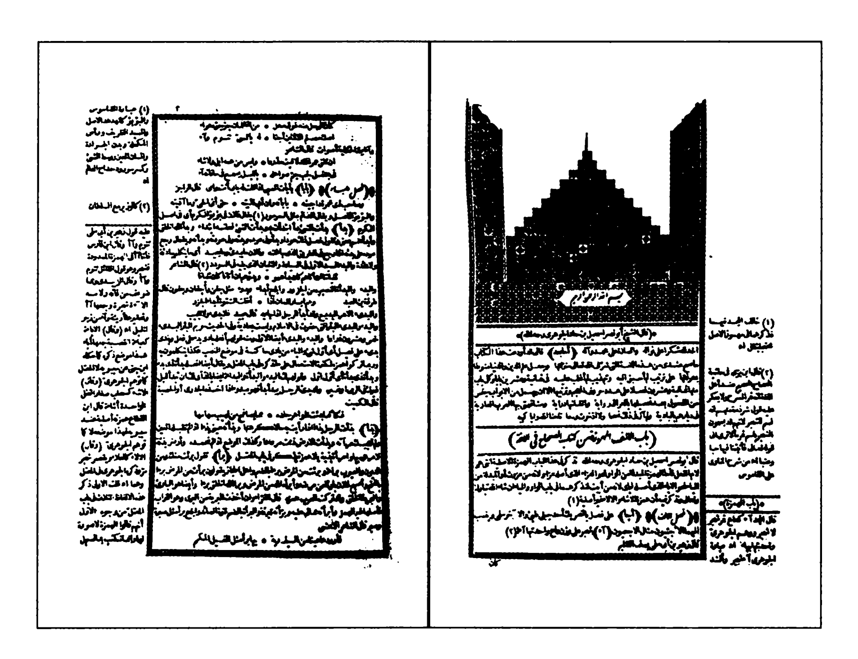
(١) ومع ذلك يستخدم الهوريني أحيانًا أرقام الصفحات لإرشاد القارئ إلى فقرات أخرى في الكتاب، فمن ذلك مثلًا: **الصحاح**، المجلد الأول، حاشية ٢ في (ص٥) تشير إلى (ص٧)؛ [حيث قال الهوريني: «أي كما يأتي هناك في صفحة ٧»].



الشكل رقم ٣

إسماعيل بن حماد الجوهري وعبد الرحمن بن عبد العزيز التادُلي، كتاب «تاج اللغة وصحاح العربية»، تصحيح نصر الهوريني، مجلدان، القاهرة: بولاق، المطبعة الكبرى، ١٨٧٥م، ١/ ٩.

وقد أعقب فوائدَ الهوريني مقدمةُ كتاب التادُلي المذكور آنفًا، وهو كتاب «**الوشاح وتثقيف الرماح**» الذي نشره الهوريني سنة ١٨٦٥م [انظر: الشكل رقم ٤]؛ حيث جعل الهوريني هذا الكتابَ من أوله إلى باب الهمزة مقدمةً للصحاح (المجلد الأول، ص١٠-١٢)، ثم جعل بقية الكتاب هامشًا للصحاح؛ «**لما فيه من زيادة الفائدة**». وبهذا أورد الهوريني كتابَ التادلي في صورة حاشيةٍ لكتاب



الشكل رقم ٤

كتاب « تاج اللغة وصحاح العربية»، للجوهري، تصحيح نصر الهوريني، (القاهرة: بولاق، ١٨٧٥م)، ١/ ٢-٣. ويتوسط الصفحة كتاب «الصحاح» بوصفه النص الأساسي. وأما التعليقات المرقمة والواردة في أعلى الحاشية فهي صنعة الهوريني. ويشغل كتاب «الوشاح» للتادلي الجزء الأسفل من الحاشية؛ حيث أمسى حاشيةً على النص الأساسي.

«**الصحاح**». وترجع أهميةُ كتاب التادُلي إلى تصحيحه كثيرًا من التصحيفات التي وقعت في النُّسَخ المخطوطة من كتاب «**الصحاح**»، وكذلك إلى تقييمه اللغوي لمزاعم شُرَّاح «**الصحاح**»، ولا سيما ابن بَـرِّي، والصاغاني، والفيروزابادي وغيرهـم؛ ولهذا يمكن القول: إن

الهوريني -باتخاذه كتاب التادُلي حاشيةً موازيةً على كتاب «**الصحاح**»- يُقِيمُ نظامًا نقديًا يضع النصَّ موضعَهُ من الموروث اللغوي الطويل والمتشعِّب.

ويسوق الهوريني أيضًا طائفةً أخرى من الملاحظات المتنوعة، وقد درج على الإشارة إليها مسبوقةً بالأرقام (١، ٢، ٣...إلخ). وهذه الملاحظاتُ إما نُقولٌ استقاها من الشروح والحواشي التي اطلع عليها، وإما إشاراتٌ إلى النُّسَخ الخطية وألوان التصحيف التي وقف عليها هو أو غيرُهُ. فإن كانت هذه الملاحظاتُ من عنده فقد كان يختتمها عادةً بقوله: «**قاله نصر**». وأما فيما سوى ذلك، فقد كان يَعزُوها إلى المصدر الأصلي (كحاشية ابن بَرِّي، أو شرح مرتضى الزَّبيدي).

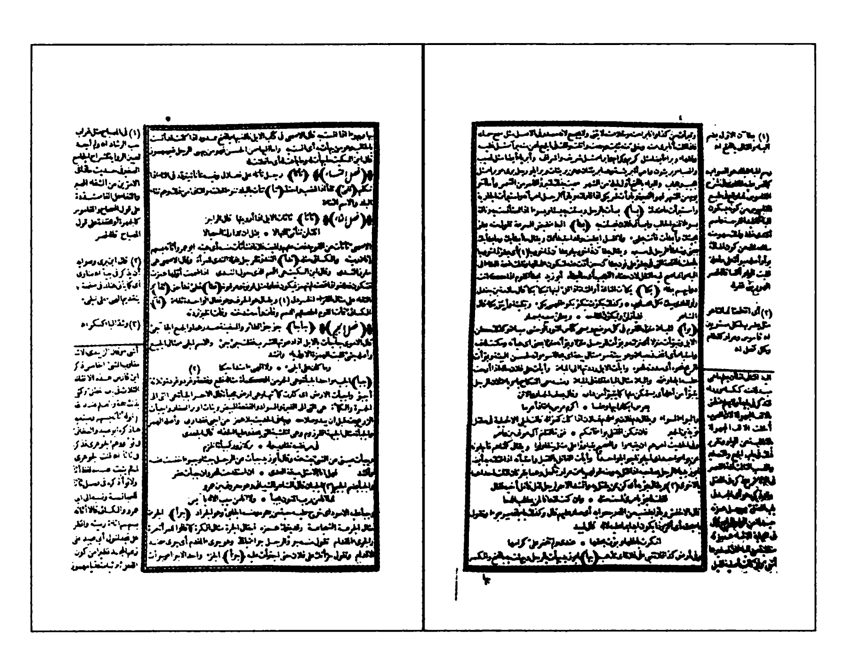
وربما يذكر الهورينيُّ أحيانًا الأخطاءَ التي وقعت في نُسَخ الكتب التي طُبِعَت بأخرة ولها تعلُّقٌ بكتاب «**الصحاح**»، ككتاب «**القاموس**». ومَرَدُّ هذه الأخطاء في الغالب إلى الخطأ في نطق بعض الألفاظ، أو الالتباس في رسمها الإملائي. ويُصَحِّحُ الهورينيُّ هذه الأخطاء بالإحالة إلى شرح آخر أو حاشية أخرى ضَبَطَت الكلمة موضع النظر ضبطًا صحيحًا وأرشدت إلى كيفية نطقها نطقًا سليمًا. وعلى الرغم من أن الإشارة إلى الاختلافات بين النُّسَخ الخطية كانت عُرفًا متبعًا، فإن الهوريني لم يكن يُشِيرُ إليها مُبتَغيًا من وراء ذلك إقامة نصٍّ

«**الصحاح**»، وإنما كانت تُقَيَّمُ ابتداءً لمعرفة ما إذا كانت هذه النُّسَخ قد «صُحِّحَت أو قُوبِلَت» من جانب الرواة السابقين، ومن ثَمَّ فقد خضعت للتدقيق النحوي والصرفي.

ومن مصادر التصحيف الأخطاءُ التي اعترت النشرات المطبوعة. ومن الأمثلة الشائقة التي يمكن إيرادُها في هذا الصدد وقوفُ الهوريني على خطأ وقع في طباعة الترجمة التركية للقاموس، وهي الترجمة التي قام بها عاصم أفندي (ت: ١٨١٩م) ونُشِرَت في مطبعة بولاق سنة ١٨٣٤م[1]. وقد ذكر الهوريني «أن ما وقع في طبع القاموس من كونه بسكون الباء تقليدًا لترجمة عاصم أفندي غَلَطٌ، وذلك سهوٌ منه سامحه الله»، وأنه صحَّح هذا الغلط في الفقرة محل النظر بعد مراجعتها على شرح المناوي لـ«**القاموس المحيط**»، وهو الشرح الذي ألمحنا إليه فيما سبق [انظر: الشكل رقم ٥]. وهكذا

(١) أحمد عاصم العينتابي، **الأوقيانوس البسيط في ترجمة القاموس المحيط**، ٣ مجلدات، القاهرة: بولاق، ١٨٣٤م. وقد فرغ المؤرخ والشاعر والمترجم العثماني أحمد عاصم العينتابي (ت: ١٨١٩م) من الترجمة التركية لكتاب «**القاموس المحيط**» سنة ١٨١٠م، التي طُبعت في بولاق سنة ١٨٣٤م. وتعتمد هذه الترجمة على عدد من الشروح والحواشي، ولا سيما «**تاج العروس**» لمرتضى الزَّبيدي. ويمكن الاطلاع على نسخة رقمية منها على الرابط التالي:

https://id.lib.harvard.edu/curiosity/islamic-heritage-project/40-990053882030203941



الشكل رقم ٥

كتاب « تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري، تصحيح: الهوريني، القاهرة: بولاق، ١٨٧٥م، المجلد الأول، ص ٤-٥.

تظل الحاشية في هذا المقام -وهي إحدى السمات الفريدة التي امتاز بها موروثُ المخطوطات- مجالًا رحبًا لبيان الفروق بين النُّسَخ وتصحيح الأخطاء.

وينتهي تصحيحُ الهوريني لكتاب «**الصحاح**» -مُتَّسِقًا في ذلك مع موروث الكتاب المخطوط- بحرد متن كتبه بلغة نثرية بديعة إبراهيمُ عبد الغفار الدسوقي كبيرُ المُصحِّحين [في مطبعة بولاق]

(الجوهري، «**كتاب تاج اللغة وصحاح العربية**»، تصحيح: الهوريني، المجلد الثاني، ص ٥٨١، ٥٨٢)، قال: «تم بعون الملك الفتَّاح طبع كتاب الصحاح ... مقابلًا على نسخةٍ مُعتمَدةٍ قديمة، رفيعة القدر غالية القيمة، تنافس في شرائها مديرُ المصلحة، لتكون هذه الطبعةُ مُحرَّرةً مُنقَّحة»[١]. بيد أنه ليس ثمَّة وصفٌ للمخطوطة، أو ذِكرٌ لمكان شرائها، أو بيانٌ لحالتها المادية. وأما تاريخُ نشر الكتاب فقد ورد على طريقة حساب الجُمَّل في البيت الأخير من المنظومة ذات الأربعة عشر بيتًا التي نُظِمَت لتقريظ الكتاب، على نحو ما جرت به العادةُ المألوفةُ في موروث المخطوطات المتأخر.

ما الذي تَدُلُّنا عليه هذه الملاحظاتُ فيما يتعلَّق بعمل الهوريني بوصفه مُصحِّحًا؟

لما كان الهوريني قد تمرَّس بالمناهج والأساليب المعهودة في نشر النصوص ونقدها في العلوم الإسلامية، فقد بدا من المعقول تمامًا أن يُطبِّق هذه الأساليب على عمله في نشر الكتب، وأن ينقل كثيرًا من السمات التي كانت صفحةُ المخطوط تمتاز بها إلى الطباعة الحجرية. وتبدو أوجه الشبه بين صفحة الكتاب المخطوط وصفحة

(١) وقد طبع الكتاب بتصحيح الهوريني مرتين، تضمنت الطبعة الأولى مدحًا للخديوي إسماعيل ولجهود المُصحِّحين، وأما الثانية، ومنها اقتبسنا هذا الوصف للنسخة، «فهي مُحرَّرة مُنقَّحة» تضمنت تصحيحات على الأولى.

الكتاب المطبوع طباعةً حجريةً جليةً سافرةً؛ فمن ذلك مثلًا أن استخدام الحاشية في إيراد التعليقات النقدية ينطوي على اتباع للأعراف المعهودة في ثقافة المخطوطات، كما أن دمج هذا التاريخ الطويل من الاشتغال بالدرس الفيلولوجي في الكتاب يتَّسق مع موروث الشرح الذي لا يفتأ يتزايد. وكانت النشرات التي أخرجها الهوريني تُمثِّل الثقافة العلمية السائدة آنذاك، ولا سيما موروثات الشرح في العهد المتأخر، ولم تكن -أي: هذه النشرات- ضربًا من الانحراف عن التقليد العلمي المأثور. زد على هذا أن مطبعة بولاق في سنواتها الأولى نشرت بعض الكتب باللغتين العربية والتركية. ويُعَدُّ وقوفُ الهوريني على خطأ طباعي -لعله وقع في النص العربي لـ«**القاموس المحيط**» بسبب التباس محتمل مع الترجمة التركية- مؤشرًا على أن النشر والطباعة كانا لا يزالان جزءًا من الثقافة اللغوية العربية-التركية الحية التي وسمت مصر في أواخر العصر العثماني.

وعلى الرغم من أن إثبات أرقام الصفحات قد بدأ العملُ به آنذاك، فقد خَلَت جميعُ الكتب التي نشرها الهوريني من فهرس الموضوعات، ولذا يبدو أن ترقيمه للصفحات مجرد وسيلةٍ لبيان عددها، ولم يكن أداةً من أدوات البحث في الكتاب. ولعل خُلُوَّ «**القاموس المحيط**» من فهرس للموضوعات يمكن تفسيرُهُ استنادًا إلى أن مَن يستخدم القاموس يستطيع تحديد موضع الكلمة من خلال اتباع الترتيب الهجائي.

وهناك سمةٌ أخرى من السمات التي تمتاز بها صفحةُ الكتاب المخطوط نراها قد انتقلت إلى الكتاب المطبوع طباعةً حجريةً، ألا وهي استخدامُ نظام «**التعقيبة**»، ومدارُ هذا النظام على أن أول كلمة ترد في الصفحة اليسرى (وجه) مذكورةٌ أسفل الزاوية اليسرى من الصفحة اليمنى (ظهر). إلا أن هذه العادة -التي كانت إحدى سمات الكتاب المخطوط- ستندثر بعد ذلك، وستصدر النشراتُ اللاحقةُ خِلوًا منها.

وقد جاء الكتابُ -فضلًا عما تقدَّم- بغير مقدمةٍ تَصِفُ مصادر النسخ المخطوط، وتُبيِّن المنهج المتبع في نشرها، وتُسلِّط الضوء على المشكلات التي اعترضت ناشرها. والسبيلُ الوحيدةُ إلى استنباط ما لدينا من معلومات عن المناهج الفيلولوجية التي اتبعها الهوريني هي الملاحظاتُ الواردةُ في الحواشي أو في حرد المتن، وهي سمةٌ أخرى من السمات المائزة للنص المخطوط عن النص المطبوع. زد على هذا أن تاريخ نشر الكتاب المطبوع طباعةً حجريةً يَرِدُ عادةً في حرد المتن في آخر بيت من القصيدة، ويمكن تعيينُ هذا التاريخ من خلال حساب الجُمَّل الذي شاع استخدامُهُ في الكتب المخطوطة.

وهكذا، ظلت ثقافةُ المخطوطات -بالنسبة لقارئ الكتب التي نشرها الهوريني بتقنية الطباعة الحجرية- هي الشكل السائد للنص،

وظل المُصحِّحون المنتسبون إلى مطبعة بولاق يُنتِجون ويُصحِّحون ويقـرأون هـذه النصـوص المطبوعة مُحتَذِيـن بدرجةٍ كبيـرةٍ الطرائقَ المتبعةَ في النصوص المخطوطة.

الطباعة الحجرية والابتكار النصي

لم تُتِح تقنيةُ الطباعة الحجرية للمُصحِّحين والناشرين الاستمرارَ في الالتزام بالأعراف المعهودة في إنتاج الكتاب المخطوط فحسب، ولكنها سمحت لهم أيضًا باستحداث أشكال مُبتكَرة في النشر؛ فغدا من الميسور -مثلًا- بفضل ما تمتاز به الطباعةُ الحجريةُ من دقةٍ وتوحيدٍ [للنص]، الجمعُ بين عدة مؤلَّفات في الصفحة الواحدة. وكان ذلك بلا ريب خصيصةً معروفةً في ثقافة المخطوطات، بيد أن الأمثلة عليها كانت نادرةً؛ لأن ترتيب عدة مؤلَّفات وإخراجها معًا في صفحة واحدة كان مهمةً شاقةً وعملًا لا يمكن تكرارُهُ أو محاكاتُهُ. بيد أن الناشرين وُفِّقوا إلى تعميم هذا النموذج وتوسيع نطاقه بدرجة أكبر بفضل دقة الطباعة الحجرية. ويَصدُق ذلك بوجه خاص على النصوص التعليمية التي كانت تُدرَّس في الأزهر؛ كشبكة الشروح والحواشي والتلخيصات التي دارت حول كتاب **«مفتاح العلوم»** ليوسف بن أبي بكر السكاكي (ت: ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م)، وكتاب **«الإيضاح»** للقزويني (ت: ٧٣٩هـ/ ١٣٣٨م)، وهما كتابان من كتب البلاغة العربية. ففي سنة ١٨٩٩م، نشرت مطبعةُ بولاق كتابًا في أربعة مجلدات يضم خمسةَ شروحٍ بلاغية؛ وهي:

١- شرح سعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ/ ١٣٩٠م) على «**تلخيص المفتاح**» للخطيب القزويني [والمقصود بالمفتاح «**مفتاح العلوم**» للسكاكي].

٢- شرح ابن يعقوب المغربي (ت: ١١٢٨هـ/ ١٧١٨م) على «**تلخيص المفتاح**» للخطيب القزويني.

٣- شرح بهاء الدين السبكي (ت: ٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م) على «**تلخيص المفتاح**» للخطيب القزويني.

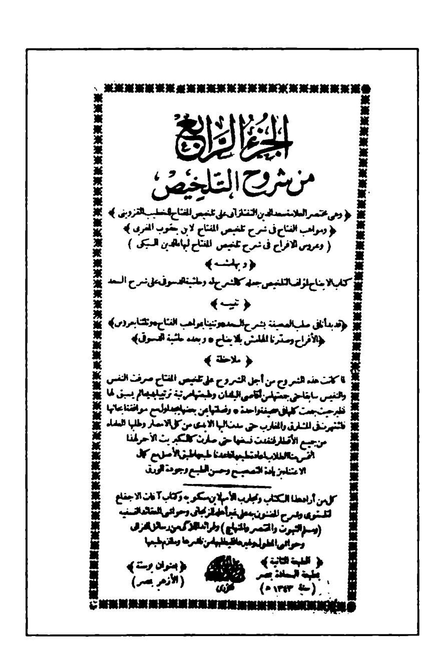
٤- كتاب «**الإيضاح**» للقزويني.

٥- حاشية محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت: ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م) على شرح سعد الدين التفتازاني لـ«**تلخيص المفتاح**» للقزويني.

وعلى هذا النحو، جمع هذا الكتابُ بمجلداته الأربعة قرونًا من العلوم والمعارف التي انتشرت في مشرق العالم الإسلامي ومغربه [انظر: الشكل رقم ٦][(١)].

---

(١) **شرح التلخيص**، القاهرة: دار السعادة، ١٩٢٤م، ٤ مجلدات. [الطبعة الثالثة؛ الطبعة الأولى، القاهرة: بولاق، ١٨٩٩م]. وقد أورد الطناحي هذا المثال في كتابه: **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي**، ص٥٢-٥٤، كما أورد بعض الشواهد على نشر كتابين أو ثلاثة كتب أو أربعة في صفحة واحدة.


الجزء الرابع
من شروح التلخيص
{ وهي مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني }
{ ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي }
(وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي)
{ وبهامشه }
كتاب الإيضاح لمؤلف التلخيص جعله كالشرح له وحاشية الدسوقي على شرح السعد
{ تنبيه }
{ قد بدأنا في صلب الصحيفة بشرح السعد وثنينا بمواهب الفتاح وثلثنا بعروس
الأفراح وصدرنا الهامش بالإيضاح وبعده حاشية الدسوقي }
{ ملاحظة }
لما كانت هذه الشروح من أجل الشروح على تلخيص المفتاح صرفت النفس
والنفيس [illegible] من أقاصي البلدان وطبعتها مرتبة ترتيبا لم يسبق لها
نظير حيث جمعت كلها في صحيفة واحدة [illegible]
فاشتهرت في المشارق والمغارب [illegible] من كل الأمصار وطلبها العلماء
من جميع الأقطار فنفدت نسخها حتى صارت كالكبريت الأحمر لهذا
[illegible]
الاعتناء بزيادة التصحيح وحسن الطبع وجودة الورق

[illegible]

{ الطبعة الثانية }
بمطبعة السعادة بمصر
(سنة ١٣٤٣ هـ)

{ بعنوان بوستة }
(الأزهر بمصر)

الشكل رقم ٦

شرح التلخيص، القاهرة: دار السعادة، ١٩٢٤م، ٤ مجلدات، الطبعة الثالثة [الطبعة الأولى: بولاق، ١٨٩٩م].

وبفضل تجاور هذه الكتب، أمكن المحافظةُ على دراسة موروث الشروح دراسةً متأنيةً، والاستمرار فيها دون نبذها وإهمالها. وتمكَّن الطلابُ من الاطلاع على الكتب الأساسية في علوم البلاغة في الموروث المتأخر بسعر مناسب، والحصول على هذه الكتب في صورة عملية. وقد ارتأت بعضُ دُور النَّشر الخاصة أن تُعيد طباعة هذه النشرة سنة ١٩٢٤م، ثم سنة ١٩٧٣م؛ بسبب فوائدها في التدريس.

تُبيِّنُ هذه النشـرة المُدمَجة التي تتألَّف من خمسـة نصوص مُمثِّلةٍ للبلاغـة العربيـة كيف اسـتفاد الهوريني من التقنيـة الجديدة للطباعة الحجرية فـي متابعـة أشـكال الكتـاب المخطـوط الموجـودة فعـلًا وتطويرهـا؛ مـن أجل تحسـين التعليـم التقليـدي والعلـم المـوروث ومنحهمـا باعثًـا جديدًا. وعلى الرغم من أن هـذه النصوص قد أُعِيدَ نشـرُها بطريقة آلية، فإن شـكلها ومحتواها ظل مُقيَّدًا بحدود التعليم التقليـدي. والواقع أن الفكرة القائلة بأن تقنية الطباعة نفسـها أفضت إلى انقطاع التعلُّم التقليدي المتمركز حول المخطوطات، أو أنها لـم تقـع مـن العلماء موقـع الرضا، تتعارض مع هـذه الأمثلة. بيد أن هذا الابتـكار لم يُعمَّر طويلًا، وإنما جعل يتلاشـى تدريجيًّا خلال العقود التاليـة، حيث بـرزت إلى الوجود أشـكالٌ جديدةٌ للتعليـم، وتغيَّرت عاداتُ القراءة، واستُخدِمت تقنياتٌ نصيةٌ مختلفةٌ.

التصحيحُ واتساعُ دائرة النَّشر

أفضت العنايةُ المتناميةُ بالإمكانات التي تنطوي عليها تقنيةُ الطباعة -فضلًا عن وصول النشرات الأوروبية للكتب العربية التي قدَّمت طرائقَ بديلةً لنشر النصوص- إلى بذل مزيدٍ من الجهود المتضافرة؛ بغية نشر الكتب ذوات المجلدات التي كانت تستوجب قدرًا أكبرَ من التعاون والتمويل. وقد بدأت الجمعياتُ والهيئاتُ العلميةُ تَبرُز إلى الوجود، وكان الهدفُ الأولُ من وراء إنشائها «**إحياء الكتب العربية**». ومن هذه الهيئات تلك الهيئةُ التي تكوَّنت برئاسة الشيخ محمد عبده، وكان مفتي الديار المصرية آنذاك، وكانت تضم في عضويتها عشرةً من الشخصيات المرموقة بمصر في ذلك العهد[1]. وقد توثَّقت أواصرُ العلاقة بين الشيخ محمد عبده والشيخ محمد التركزي الشنقيطي (١٨٢٩-١٩٠٤م)، العالم اللغوي

---

(١) أورد عبد المجيد دياب هذا المثال في كتابه: **تحقيق التراث العربي**، ص٨٧.

[ومن أعضاء هذه اللجنة: حسن عاصم، وعبد الخالق ثروت، ومحمد النجاري. ومن الكتب التي أخرجتها: كتابا عبد القاهر الجرجاني «**دلائل الإعجاز**»، و«**أسرار البلاغة**»، وكتاب «**المُخصَّص**» لابن سيده. انظر: عبد المجيد دياب، نفسه. (**المترجم**)].

الجليـل، الـذي استوطن القاهـرة، فتعاونـا معًـا فـي إنجاز عـددٍ من مشروعات نشر الكتب[1]. وكان أضخم هذه المشروعات نشر كتاب «**المُخصَّـص**» لابـن سِـيدَه (ت: ٤٥٨هـ/ ١٠٦٦م)، وهـو معجـمٌ مسـتوعِبٌ متعدِّدُ الموضوعات[2]. وقد نُشِـرَ هـذا الكتابُ في مطبعة بولاق بين سـنتي ١٨٩٨-١٩٠٣م، وجاء في ١٧ مجلدًا[3]. وأسـوةً بنشـرة بولاق لكتاب «**الأغاني**» للأصفهاني، وهي النشـرة التي توفَّر على تصحيحهـا الشـيخ نصـر الهوريني (وتقـع فـي ٢٠ مجلـدًا، ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨-١٨٦٩م)، كان نشر كتاب «**المُخصَّص**» مشروعًا ضخمًـا اسـتغرق إنجـازُهُ خمـس سـنوات. وقد تابـع الشـنقيطيُّ في

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن حياة الشنقيطي، انظر: أحمد بن الأمين الشنقيطي، **الوسيط فـي تراجـم أدباء شـنقيط**، القاهـرة: المطبعة الجماليـة، ١٩١١م، ص٣٨١-٤٢١. وقـد التقـى طـه حسـين حيـن كان طالبًا بالأزهر بالشـيخ محمد الشنقيطي، وكتب عنه بعد ذلك في سيرته الذاتية. انظر: طه حسين، **الأيام**، القاهرة: مركز الأهرام، ١٩٩٢م، الفصل التاسع عشر، ص٢٧٦.

(٢) لمزيد من المعلومات عن «**المُخصَّص**»، انظر:

Baalbaki, *The Arabic Lexicographical Tradition*, 275ff.

(٣) علـي بـن إسـماعيل بـن سـيده، **المُخصَّـص**، تصحيـح: محمـد التركـزي الشنقيطي، ١٧ مجلدًا، بولاق: المطبعة الأميرية، ١٨٩٨م. وقد نُشِرت هذه الطبعةُ من الكتاب على مدار خمس سنوات، بين سنتي (١٨٩٨-١٩٠٣م). ويمكن الاطلاعُ على نسخة رقمية من هذا الكتاب على الرابط الآتي:

http://www.archive.org/details/mukhsasmukhsas

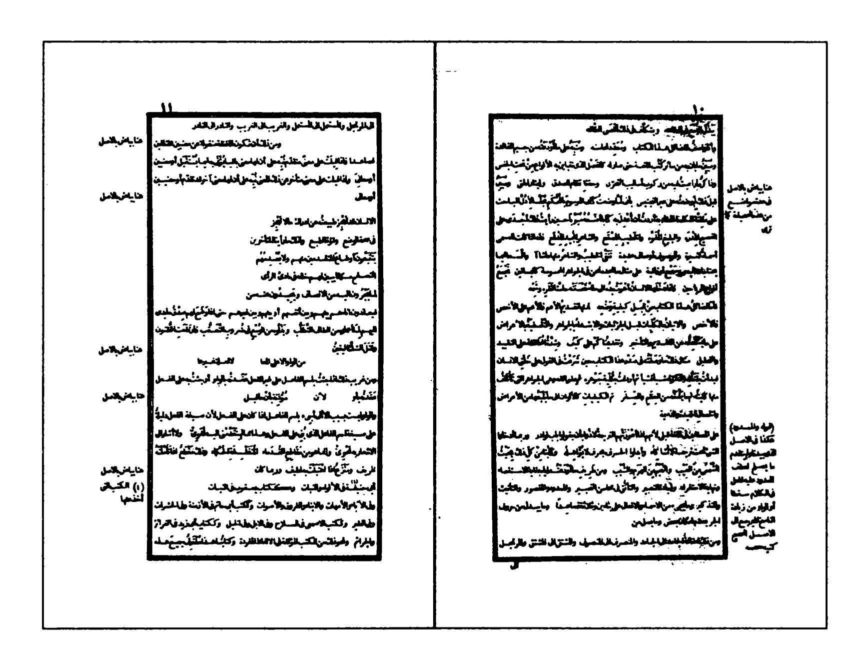
تصحيحه لـ«**المُخصَّص**» كثيرًا من سمات الكتاب المخطوط المذكورة آنفًا. إلا أن نشرته للكتاب اشتملت -خلافًا لنشرات بولاق السابقة- على فهرس للموضوعات في نهاية كل مجلد. على أن افتقار نشرات الهوريني للكتب المعجمية إلى مثل هذا الفهرس ربما يرجع إلى أن هذه الكتب كانت مُرتَّبةً ترتيبًا هجائيًّا؛ مما يسَّر على القارئ تحديدَ مواضع الجذور المعجمية. وأما معجم ابن سيده فكان -خلافًا لذلك- مُرتَّبًا بحسب الموضوعات؛ ولذا كان وجودُ فهرس للموضوعات أمرًا نافعًا.

ولم يَرِد اسمُ الشنقيطي مُصحِّحًا أساسيًّا على غلاف الكتاب، وإنما ورد في حرد المتن (**المُخصَّص**، المجلد ١٧، ص١٦٧-١٦٩)، على نحو يتَّسق مع الأعراف الراسخة للكتاب المخطوط[1]؛ حيث اشتمل حردُ المتن - الذي صاغه طه بن محمود رئيس مُصحِّحي الكتب العربية بمطبعة بولاق على وصف المراحل المختلفة التي مرَّت بها عمليةُ نشر الكتاب؛ فقد ذكر -في أسلوب نثري متأنِّق- أن هذا الكتاب نُسِخَ أولًا من نسخةٍ عتيقةٍ مغربيةٍ كانت محفوظةً بالكتبخانه الخديوية، وجاءت خِلوًا من اسم ناسخها. ولمَّا كانت هذه النسخةُ نسخةً سقيمةً [«ركض فيها البِلَى ولعب، وأكل

(١) ولعل ذلك يُفسِّر لنا لماذا لم يَرِد اسم الشنقيطي بوصفه مُصحِّحًا رئيسًا للكتاب في أيٍّ من فهارس الكتب التي رجعتُ إليها.

الزمـانُ منها وشـرب»]، فقد طفق المُصحِّحون يُفتِّشـون عن نسـخة أخـرى يُقابِلـون هـذه النسـخة عليهـا، «ولكن الأيـام لم تُسعِد بثانية تُعزِّزها بعد البحث والتنقيب». ثم كان أن وُكِل تصحيحُ هذه النسخة المغربيـة ومقابلتُهـا بعـد كتابتها إلى الشـنقيطي، والشـيخ عبد الغني محمود، أحد علماء الأزهر الشـريف[1]. وبعد تصحيح هذه النسخة ومقابلتها قُدِّمت للطبع؛ «فبذلنا في تصحيح المطبوع غايةَ المجهود». وكانـت مـلازمُ الكتـاب تُرسَـل علـى نحـو منتظـم بعـد الفـراغ مـن تصحيحها وقبل طبعها إلى الشيخ محمد عبده، قبل أن يُرسَل الكتابُ إلى الشنقيطي لإجراء التصحيح النهائي؛ [«فقام الشيخُ بما أُسنِد إليه مضطلعًـا حتى انتهى الكتاب»]. وقد أثبت الشـنقيطيُّ على حواشـي الكتـاب طائفةً مـن التعليقـات والتصحيحـات بقلمـه، فأُدرِجت في الطبعـة النهائية. وكانت تعليقاتُ الشـنقيطي وتصحيحاتُهُ يُشَـارُ إليها متبوعـةً بقولـه «كتبـه مُصحِّحُـه» أو «اهـ» (انتهى). فـإن جاءت على خـلاف هـذه الصورة بأن خَلَت من إحدى هاتيـن الصيغتين، افترِض أن يكـون التعليـقُ قد كتبـه أحدُ النُّسَـاخ أو المُصحِّحين المجهولين،

(١) جـاء فـي حـرد المتن ما نصُّـه: «وبعـد كتابـة نسـخة منهـا وُكِلَ تصحيحُها ومقابلتُهـا علـى أصلهـا إلى حضرة الأسـتاذ العلامة مرجع طـلاب العربية والأدب الشـيخ محمد محمود التركزي الشـنقيطي، وكان معه في المقابلة حضـرة صديقنـا الفاضـل الشـيخ عبد الغني محمـود، أحد علمـاء الأزهر الشريف».



الشكل رقم ٧

ابن سيده، المخصص، تصحيح: الشنقيطي، المجلد الأول، ص١٠ - ١١.

كما في المثال الآتي: (ابن سيده، **المخصص**، الجزء الأول، ص ١٠ - ١٢)؛ حيث جاء في هذا الموضع: «هنا بياض بالأصل في عدة مواضع من هذه الصحيفة كما ترى» [انظر: الشكل رقم (٧)].

وقد اشتملت طريقةُ الشنقيطي في التصحيح والمقابلة على المقارنة بين النُّسَخ المختلفة للكتاب الواحد، بالإضافة إلى الكتب الأخرى التي صنَّفها المؤلِّفُ نفسُهُ؛ فمن ذلك مثلًا أن الشنقيطي وقف على تحريف في طريقة كتابة اسم الشاعر ابن كَلْحَبَة اليربوعي

الشكل رقم ٨

ابن سيده، المخصص، تصحيح: الشنقيطي، المجلد الأول، ص٥٣.

في النسخة المغربية، وهي النسخة التي عرفنا من خلال حرد المتن أنها الأصلُ المُعتَمد في نشر الكتاب [انظر: الشكل رقم ٨][(١)]. ويرى الشنقيطيُّ في تعليقه أن السبب في وقوع هذا التحريف يرجع

(١) قال الشنقيطي في التعليق الذي أثبته في حاشية الكتاب: «قوله: كلحبة، هذا هو الصواب في اللفظ، وفي النسخة المغربية طلحة، وربما كانت تحريفًا؛ لقرب الشَّبه في الرسم بين صورة اللفظين، خصوصًا إذا خفي سنُّ الباء، وقد وُجِدَ اللفظُ على الصواب في المُحكَم وغيره من كتب اللغة».

إلـى قُـرب الشَّـبه فـي الرسـم بين صـورة اللفظيـن: اللفـظ الصحيح «كلحبـة»، واللفـظ المُحـرَّف «طلحـة»، ويُبيِّـن كذلـك أن مثـل هذا الالتباس ربما وقع حين «خفي سِنُّ الباء». ويستند تصحيحُ الشنقيطي إلى المقارنة مع المعاجم الأخرى، ولا سيما مع كتاب آخر مخطوط لابن سيده، هو كتابه «**المُحكَم**»[1].

---

(١) صـدرت الطبعـةُ الأولـى من كتـاب «**المُحكَم**» لابن سـيده سنة ١٩٥٨م. انظـر: علي بن إسـماعيل بن سـيده، **المحكم والمحيط الأعظـم في اللغة**، تحقيـق: مصطفـى محمد السـقا، وحسـين محمد نصـار، القاهـرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٨م.

التصحيحُ في عصر الطباعة الحجرية

استعرضنا فيما سبق أوجه الاستمرار ومظاهر الابتكار التي امتاز بها عملُ جيل من مُصحِّحي مطبعة بولاق ودُور النَّشر الخاصة التي كانت تدور في فَلَكها. وقد اصطُلِح على تسمية الأعمال والإجراءات التي شكَّلت عملية نشر النصوص بـ«**التصحيح والمقابلة**»؛ اتباعًا لمناهج العلوم الإسلامية في ضبط النصوص ونشرها. وكانت عمليةُ النَّشر تمر بعدة مراحل يُشارك فيها طائفةٌ من النُّسَّاخ والمُصحِّحين. وقد شارك بعضُ العلماء الكبار آنذاك في مشروعات النشر. بيد أنه من الملاحظ أن ثمَّة أخطاء اعترت الكتبَ المنشورةَ. ولمَّا كان هؤلاء المُصحِّحون من العلماء ذوي الثقافة التقليدية الذين عملوا في إطار من ثقافة المخطوطات السائدة، فإن الكتب التي نُشِرَت بتقنية الطباعة الحجرية أشبهت المخطوطات من حيث طريقة إنتاجها وقراءتها؛ فلا ذِكر لفهرس الموضوعات في العموم، ولا ذِكر لاسم المُصحِّح على غلاف الكتاب في العادة، وإنما يَرِدُ في حرد المتن [أُسوَةً بالكتاب المخطوط]. وتعكس النشراتُ التي تم تصحيحها بوجه عام الموروثَ العلميَّ لقراءة النص والتعامل معه. وكانت هذه النشرات تَحفِلُ في الغالب بتعليقات مُطوَّلة وشروح مستفيضة تُشبه الحواشي في الكتاب

المخطـوط. وقـد تبيَّـن لنـا فيمـا سـبق أن الكتـب التـي نُشِـرَت بعـد تصحيحها دمجت موروث الشرح في الشكل النهائي للنص، مُتوسِّلةً في ذلك أحيانًا ببعض الأساليب المبتكرة.

وقـد أغفلت الكتبُ التي تم تصحيحها ذِكر المصادر المخطوطة التـي اعتمـدت عليها إلا في القليل النادر الذي لا يُقاس عليه. وحتى في هذه الحالات القليلة التي ذُكرت فيها، فإنها خَلَت من أي وصف مُفصَّلٍ لهذا المصدر أو ذاك. وعلى الرغم من السعي وراء المصادر الخطيـة القديمـة والتفتيش عنها، فإن المعاييـر التي وُضِعت لتقييمها وبيـان منزلتهـا كانـت مُقيَّـدةً بحـدود التقليـد العلمي. وقـد تواترت الإشـارةُ إلى النُّسَـخ الخطية (وفي نسخة كذا)، بيد أن هذه النُّسَخ لم تكـن تُقيَّـم من زاوية قِدم المخطوط فحسـب، وإنما مـن زاوية ما إذا كانت هذه النُّسَـخ قد «صُحِّحت وقُوبِلت» أم لا، ومن منظور ما قيل عنها في موروث الشروح. وكان ضبط النص ونشره جزءًا أصيلًا من ثقافة الشروح.

على أن كثيرًا مما كان يُميِّزُ النشرات المُصحَّحة في هذه الفترة قد طـرأ عليـه تغيُّرٌ كبيرٌ خـلال العقود التاليـة؛ فالنشـراتُ المُحقَّقةُ التي سنعرض لها بعد قليل كانت تشتمل عادةً على فهرس للموضوعات؛ استجابةً للأسـاليب الجديدة في القراءة والبحث، ومنذ ذلك الحين سـيرد اسـمُ المُصحِّح (وسـيغدو الآن المُحقِّق) صراحةً على غلاف

الكتـاب، وهـو الأمـر الذي أتـاح للمُحقِّـق أن ينهض بـدور أكبر في صناعـة الكتـاب يُشـبه دور المؤلِّف. وكانت الكتـبُ المُحقَّقة تُصدَّر بمقدمـةٍ للمُحقِّـق تتضمـن معلومـاتٍ مُفصَّلةً عن الأصـول الخطية، والتاريـخ النصـي، فضـلًا عـن مناقشـة المشـكلات المنهجيـة. وقد حُذفت الحواشـي والشروح من النشـرات المُحقَّقة أو اكتُفي بإثباتها فـي الهوامـش. زد علـى هـذا أن التفقيـر [بمعنـى تقسـيم النـص إلى فقـرات متماسـكة] ونظـام علامـات الترقيـم بـدأ تطبيقهمـا بصـورةٍ منهجيةٍ مطردة. والحق أن هذه التحولات التي طرأت على أسـلوب النشـر وشـكل النص إنما يرجع الفضلُ فيها -على نحو ما سـنرى- إلـى جهـود طائفةٍ من المُحقِّقين؛ كأحمد زكي باشـا، وأحمد تيمور، وغيرهمـا مـن علماء هذا الجيـل. وقبل أن نعرض لهـذه التحولات، يتعيَّـن علينـا أن نناقش أولًا أثر الجهود الأوروبية في نشـر النصوص في وقوع هذه التحولات.

تقرير جولدتسيهر لسنة ١٨٧٤م

كتب المستشرقُ المجريُّ إجناتس جولدتسيهر (Ignaz Goldziher) (١٨٥٠-١٩٢١م) وصفًا مهمًّا لنشاط نشر النصوص في القاهرة خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر للميلاد، وكان يبلغ من العمر آنذاك أربعةً وعشرين عامًا؛ حيث كلَّفته أكاديميةُ العلوم المجرية بكتابة تقرير عن أحوال النشر في المشرق العربي، ولا سيما في مصر[1]. يقول جولدتسيهر في حديثه عن مطبعة بولاق في مطلع سبعينيات القرن التاسع عشر:

«بيد أن المطبعة الآن تعمل بدأبٍ شديدٍ وعلى الوجه المرضي، حيث مَدَّت نشاطها إلى كافة فروع العلوم العربية. ولهذه المطبعة ذائقةٌ ممتازةٌ فيما تختاره للنشر من الكتب والمؤلَّفات. ولقائل أن يقول: إنها أسدت خدمةً جليلةً للدرس الاستشراقي؛ ذلك أننا لم

---

(١) وقد ترجم هذا التقرير الثري المُفصَّل من المجرية إلى الإنجليزية وقدَّم له: آدم مستيان (Adam Mes̆tyan). انظر:

Adam Mes̆tyan, "Ignác Goldziher's Report on the Books Brought from the Orient for the Hungarian Academy of Sciences," *Journal of Semitic Studies* 60, no. 2 (2015): 443–80.

نَعُد نقتني فحسب أهمَّ المؤلَّفات في العقيدة الإسلامية في نشرات فائقة الجمال، وإنما غدا في مستطاعنا كذلك -بفضل مطبعة بولاق- الاطلاعُ على المصادر والمؤلَّفات الأساسية النادرة في فقه اللغة والتاريخ، وهي الأعمال التي لم تكن تُفهم فيما مضى فهمًا جيدًا.

وقد عُنيت مطبعةُ بولاق بتوخي الدقة في مطبوعاتها، وهو أمرٌ كان من الصعب تحقيقُهُ عادةً في الكتب المشرقية؛ حيث أسندت مهمة التصحيح إلى بعض العلماء المُتضلِّعين من فقه اللغة العربية. وأود الإشارة في هذا المقام إلى اثنين من المُصحِّحين الذين عملوا في مطبعة بولاق؛ وهما: أحمد فارس [الشدياق]، ونصر الهوريني. أما **أولهما** فكان آنذاك مُحرِّرًا ضليعًا لمجلة «**الجوائب**» العربية، التي كانت تصدر أسبوعيًّا في القسطنطينية، وكان يحظى باحترام الجميع بوصفه المعلِّم الأول لفقه اللغة العربية. وأما **الآخر**، وهو نصر الهوريني، فكان أدنى شهرةً من صاحبه، إلا أنه كان خليقًا بالاحترام والتقدير، ولسنا نعرف من العلماء مَن يفوقه جديةً وتمرُّسًا في التعامل مع النصوص العربية. وثمَّة عمل من أعماله الذائعة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمطبعة بولاق؛ ذلك أنه لمَّا كان كثيرٌ من المسائل الخاصة بقواعد الإملاء في العربية موضعَ خلاف بين النُّحاة واللغويين، ولم يهتدوا بشأنها إلى قاعدة محددة تحديدًا واضحًا، ولمَّا كان أرسخُ النُّحاة واللغويين قدمًا عُرضةً للوقوع في بعض

الأخطاء في قواعد الإملاء، فإن هذا المُصحِّح [نصر الهوريني] الذي التحق بمطبعة بولاق، ولا سيما فيما يتصل بالطباعة والنشر، ألَّف كتابًا في غاية التأنُّق يتناول فيه أصولَ الكتابة العربية وقواعدَ الإملاء، ولعلنا لا نجد كتابًا أفضل منه من حيث الموثوقية وحسن التفسير[1].

ولقد يسعنا -في ضوء ما تقدَّم- أن نُقرِّر في ثقةٍ ويقينٍ أن مطبعة بولاق تحتل المرتبة الأولى بين دُور النَّشر التي تُركِّز على الكتابات العربية، من حيث كمية الإنتاج، وجودة الأعمال المنتقاة، والإنجاز والدقة. بيد أنه تجدر الإشارةُ إلى أن الطباعة العربية قد شهدت تحسُّنًا كبيرًا، وهو أمرٌ وقع بمعزل عن مؤسسة بولاق (على نحو ما عليه الحال في الهند)، فهي لم تحذ حذوها إلا جزئيًّا. وأود أن أقتصر على المؤسسات الطباعية الممتازة في بيروت وسوريا، والمطابع الخاصة في تونس والقاهرة، وهي المؤسسات والمطابع التي تؤدي عملها بنفس القدر من الجدية، ناهيك عن مطابع الأديرة (التي لا نستطيع إدراجها في هذا المقام) أو الطباعة الحجرية التي تحظى بانتشار واسع في شتى أنحاء المشرق. والحق أن هذه المطابع جميعها، ولا سيما مطبعة بولاق، قد حازت كثيرًا من المزايا عن

(١) يشير جولدتسيهر في هذا الموضع إلى الكتاب الذي صنَّفه الشيخ نصر الهوريني في قواعد الخط والإملاء، والمُشار إليه آنفًا.

طريق طباعتها الكتب المخطوطة سواء ما كان منها نادرًا أو ما كان الحصولُ عليه أمرًا ميسورًا بدرجة أكبر. وبهذا أمست المخطوطاتُ -فيما يتصل بمحتوى النصوص- أمرًا غير ضروري، وفقدت أهميتها الآن إلا فيما يتعلَّق بالنقد النصي. وسوف تنتفع الدراساتُ الشرقيةُ في أوروبا من هذا النشاط المفيد الذي تقوم به حركةُ الطباعة في القاهرة عامًا تلو آخر، إذا اتصلت أسبابُ جمهورنا العلمي بهذه المطبعة. بيد أنهم لا يُعنَون كثيرًا بهذا الأمر في مصر؛ فنحن لا نعرف حتى مطبوعاتهم، على الرغم من أن الفائدة ستعم جميع مَن يتعاملون مع مثل هذه الأشياء هنا.

ويجب علينا -من جهة أخرى- النظرُ بعين التقدير إلى ما تحظى به نصائحُ العلماء الأوروبيين ورغباتهم من احترام فيما يتعلَّق بالمواد التي يتم اختيارُها للنشر؛ فحين سمع محمد علي باشا تأكيد البروفيسور فلايشر (Fleischer)، زعيم المستشرقين المعاصرين، أن طباعة المصنَّف الأساسي العظيم الذي تركه سيبويه في علم النحو -وتحتفظ المكتبةُ العامةُ ببعض نُسخه الخطية البديعة- سيُفضي إلى تعزيز مجد بولاق، وسينتفع به المستعربون، أصدر أوامره على الفور بالبدء في نشره واستخدام الموارد المالية للمكتبة. وعلى هذا النحو، يمكن القول: إن مطبعة بولاق تستدرك النقص في مجالين اثنين؛ فهي تُرضي أولًا جمهور القراء من المهتمين بدراسة

العلـوم الإسـلامية تحديـدًا، مـن خـلال نشـر الكتـب الأساسـية في التفسير والحديث وغيرهما من الفروع الدينية الأخرى. ويجب عليَّ أن أضيف في هذا السياق أن الشيوخ التقليديين لا يزالون يُفضِّلون الكتاب المخطوط، حتى في عصر الطباعـة هذا الذي نحياه، فلم أر قـط فـي أيـدي شـيوخ الأزهـر إلا الكتـب المخطوطـة حيـن يُلقُـون محاضراتهـم، فـي حين كنا نحن الطلاب نتابع الشـرح البارع لهؤلاء العلماء القدماء من خلال النُّسَخ المطبوعة.

ولئن كان العالِمُ الشرقيُّ الذي يتعامل مع علوم الدين ربما يطَّلع على شـيءٍ من الآداب أو التاريخ، فإن زملاءه الأوروبيين -من جهة أخرى- قد يَسَعُهم أيضًا الاطلاعُ على نفائس الآداب العربية القديمة، وهكذا فقد أمدتنا الطباعةُ بأقيم المصادر»[1].

ثـم يُقـدِّم جولدتسـيهر نظرةً مهمـةً على طرائق النشـر التي اتبعها المُصحِّحـون المتسـبون إلـى مطبعـة بـولاق؛ فيقـول تعليقًـا علـى استخدامهم للحواشي في النشرات المطبوعة:

«تمتـاز المطابعُ في الشـرق بسـمة فريدة، وهي أنهـا لا تُفرِّط في هوامـش الكتـاب، ويمكن مقارنتُها في هذا السـياق بنُسَّـاخ العصور الوسطى في أوروبا. ومن النادر جدًّا أن تجد كتابًا مطبوعًا في الشرق يُتـرَك فيـه الهامشُ غيرَ مُسـتَغَلٍّ مهما كان حجمـه. وإننا واجدون في

(1) See Mestyan, "Ignac Goldziher's Report," 456–458.

هـذا الهامـش بعـض الملاحظـات النقديـة أو التعليقـات التفسـيرية المُتعلِّقـة بالنـص الأساسـي للكتـاب، فإذا كان هذا النص الأساسـي شرحًا أو حاشيةً، فإن المتن الذي يتوفر هذا النص على شرحه يُطبَع فـي الهوامش. فإذا لـم يتيسـر ذلك، فإن هـذه المطابع كانت تضع في الغالـب كتابًـا في الهوامـش لا صلة له بالنص الأساسـي أو يتصل به اتصـالاً واهيًا [....]. وكانت مطبعةُ بولاق قد شـرعت حين غادرتُ القاهرة في إنجاز عمل ضخم، سـيصدر في عشـرة مجلدات، ولعل هـذا العمـل يوضح تقليـد الطباعة الذي أسـلفنا الحديـث عنه؛ ذلك أنهم اعتزموا نشـر **شرح القسطلاني على الجامع الصحيح للبخاري**، ذلك الكتاب العظيم. وكانت خُطَّتهم في نشره تقوم على طبع صحيح مسـلم، وهـو عمـل مماثل لعمل البخاري، وشـرح النـووي عليه في الهوامش. وعلينا أن نلاحظ أن هذا الكتاب الأخير وحده يتألَّف من خمس مجلدات، وهو موجود في مكتبة الأكاديمية»[1].

(1) See Mestyan, "Ignac Goldziher's Report," 459–460.

التلاقي بين أساليب النَّشر

لـم يكـن المُصحِّحـون وحدهـم هم الذين يُسـاهمون في النشـر العلمي للنصوص آنذاك. وعلى الرغم من أن العلماء الأوروبيين قد بـدأوا فـي طباعـة النصـوص العربية قبل ذلـك بعدة قرون، فإن نشـر النصـوص فـي صورته العلمية الصحيحة لم يبدأ إلا في مطالع القرن التاسـع عشـر للميـلاد. وقـد تأثـر هـؤلاء العلمـاء بتطـور المناهـج الفيلولوجية ونقد الكتاب المقدس خلال القرن التاسع عشر ومطالع القـرن العشـرين، فجعلـوا يُطبِّقونهـا علـى مـا سُـمِّي بـ«**النصـوص الشرقية**»، ولا سيما النصوص العربية. وكان الهدفُ الرئيسُ من وراء هذه الجهود الفيلولوجية هو إعادة بناء النص الأصلي؛ مما كان يعني فـي نهاية المطاف تجاوزَ النصِّ المروي (أي: النص المُتلقَّى *textus receptus*). وقـد تشـكَّل الاهتمـامُ بالنـص الأصلـي (خلافًـا للنص المُتلقَّـى) بسـبب الآراء اللاهوتية والرومانطيقية والتاريخية السـائدة آنـذاك. ويرجـع الفضـلُ إلـى الفيلولوجـي الألمانـي كارل لاخمـان (Karl Lachmann) (١٧٩٣-١٨٥١م) في ارتياد الطريق إلى وضع منهـج يمكـن مـن خلاله دراسـةُ النصـوص وإعـادةُ بنائهـا من حيث اتصـال بعضهـا ببعـض، وهـو المنهـج الـذي صـار يُعـرَف بالمنهج

التاريخي النقدي[1]. وقد ساق لاخمان فيما نشره من كتب نماذجَ من إعادة بناء النصوص؛ فحذف الزيادات والأخطاء والاستطرادات التي نشأت بأثر من المخطوطات الوسيطة، وأعطى كلَّ مخطوط تعريفًا محددًا يشير إلى مكان حفظه، وبفضل عملية المقابلة وتحديد الأصول والفروع والطبقات النصية، غدا من الميسور وضعُ تصور لتاريخ النص (Textgeschichte)، منفصل عن التلقي التقليدي له. ولم تكن هذه النشراتُ من حيث الشكل تتضمَّن شرحًا في العادة، وإنما كانت تشتمل على بعض التعليقات النقدية التي أتاحت التوثيق اللازم لإعادة بناء النص. كما انتظمت هذه النشراتُ أيضًا مقدمةً للمُحقِّق، يستعرض فيها البحوثَ المتعلِّقة بإعادة بناء النص وتاريخه، واحتوت كذلك على فهارس للموضوعات وبعض الملاحق المتنوعة، ولا سيما الجداول والخرائط والجداول الزمنية.

وقد اتبع العلماءُ الأوروبيون في نشراتهم للنصوص العربية خلال القرن التاسع عشر الميلادي -وإن بدرجاتٍ متفاوتةٍ- المناهجَ التاريخيةَ التي طوَّرها لاخمان وغيرُهُ. وكان النصفُ الأخيرُ من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين فترةً خصبةً؛ حيث أصدر

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن منهج لاخمان وما أثاره من ردود فعل قوية، انظر: Sebastiano Timpanaro, *The Genesis of Lachmann's Method*, trans. Glenn W. Most (Chicago: University of Chicago Press, 2005).

خلالهـا طائفـةٌ من المستشـرقين نشـراتهم التـي انتقل كثيـرٌ منها إلى القاهرة وبيروت وغيرهما من مراكز الطباعة والنشـر آنذاك؛ وكذلك فقـد عرفت نشـراتُ بولاق طريقَهـا إلى العلمـاء الأوروبيين[1]. وقد أفضـت المواجهـاتُ الكولونياليةُ والمثاقفاتُ العلميةُ وإنشـاءُ بعض المـدارس والمكتبـات الجديـدة -كالمكتبـة الخديويـة- إلـى زيادة الوعي بالأساليب المتنوعة لنشر النص المخطوط، كما أبرزت أيضًا التبايـنَ فـي مناهج نشـر النصوص. فـكان منهـجُ المُصحِّحين، وهو «التصحيح والمقابلـة»، يُعنى بإنتاج النص الموثوق كما رُوِي وقُرِئ بصـورة نقديـة عبر القـرون. وأمـا المذهب الأوروبي فـي نقد النص -كمـا طـوَّره كارل لاخمان وغيرُهُ- فكان يسـعى إلـى تجاوز التلقي التقليـدي للنص؛ بغية إعادة بناء النص الأصلي. وعلى الرغم من أن بعـض الأسـاليب المعروفة كـ«مقابلـة النص» تبدو أمرًا مشـتركًا بين المقاربتيـن كلتيهمـا، فـإن القيـم التـي تُعـزى إلـى النُّسَـخ الخطيـة (manuscript witnesses) والاختلافـات فيمـا بينها وثقافة الشـرح

---

(١) يذكـر إدوارد فنديـك (Edward van Dyck)، المسـتعرب والدبلوماسـي الأمريكـي، فـي الببليوجرافيـا التـي أعدها للمطبوعـات العربيـة، كثيرًا من نشـرات النصـوص العربية، ولا سـيما تلك التي أخرجهـا رايت (Wright) وفسـتنفلد (Wüstenfeld) ودي غويه (De Goeje). انظر: إدوارد فنديك، والسيد محمد علي الببلاوي، **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**، القاهرة: مطبعة الهلال، ١٨٩٦م.

تباينت تباينًا حادًّا، وهو ما أثمر في نهاية المطاف نشراتٍ مختلفةً للنص الواحد.

وكان بلوغُ الغاية من إعادة بناء النص -باحتذاء قواعد المنهج التاريخي النقدي- يستوجب بحثًا مستوعبًا لجميع ما بقي من النُّسَخ الخطية؛ وهو ما يعني استقراء المخطوطات المعروفة كلها، وإنشاء بعض الأدوات البحثية كالفهارس والببليوجرافيات الشاملة، فضلًا عن التعاون على صعيد الأفراد من جهة، وعلى صعيد المؤسسات من جهة أخرى. وقد أتاحت الجمعياتُ والمعاهدُ القوميةُ، فضلًا عن مؤتمر المستشرقين الذي كان يُعقد بشكل منتظم، شبكةً لتبادل المخطوطات وأدوات البحث. وقد شجَّعت هذه الأُطُرُ على التعاون ويسَّرت أسبابَهُ. زد على هذا أن السياق الكولونيالي منح العلماء الأوروبيين، ولا سيما مَن كان يعيش منهم في المستعمرات، امتيازَ الاطلاع على المخطوطات في غير مشقة أو عناء.

ومن النشرات الأوروبية المُحقَّقة التي عرفها العلماءُ المصريون نشرة وليام رايت (William Wright) (١٨٣٠-١٨٨٩م) لكتاب «**الكامل في اللغة والأدب**» للمُبرِّد (ت: ٢٨٥هـ/ ٨٩٨م)، أحد فقهاء اللغة العرب، وهي النشرةُ التي صدرت سنة ١٨٦٤م[1]. وقد أسبغت

(١) محمد بن يزيد المُبرَّد، **الكامل**، بعناية: وليام رايت (W. Wright)، مجلدان، ليبزج، ١٨٦٤م. وقد توفي رايت قبل أن يتمكَّن من نشر الأجزاء الأخيرة من كتاب الكامل؛ فأكمله دي غويه (Michael Jan De Goeje).

جمعيةُ المستشرقين الألمان (German Oriental Society) رعايتها على هذه النشرة التي استندت إلى المخطوطات التي جُمعت من ليدن وسانت بطرسبرج وكمبردج وبرلين. وقد اشتملت هذه النشرةُ على تعليقاتٍ نقديةٍ، ومقدمةٍ استعرض فيها رايت النُّسَخَ الخطيةَ، وبعض الفهارس.

وقد تعرَّف العلماءُ العربُ آنذاك أيضًا على نشرات المستشرق الألماني فرديناند فستنفلد (١٨٠٨-١٨٩٩م)، الذي عمل أمينَ مكتبةٍ ثم أصبح أستاذًا بجامعة جوتنجن (University of Göttingen)، وكان مهتمًّا في الأساس بالنصوص الجغرافية والتاريخية. وقد نشر عدة كتب من ذوات المجلدات المتعددة، كـ«**وفيات الأعيان**» لابن خَلِّكان (ت: ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م) في جوتنجن سنة ١٨٣٥م، و«**معجم البلدان**» لياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م) الذي نُشر في ليبزج سنة ١٨٦٦م. وقد زوَّد فستنفلد نشراته بالفهارس والجداول وقوائم الأنساب وأسماء الأماكن والجداول الزمنية (chronologies)[1]. ونشر أيضًا العديد

---

(١) انظر على سبيل المثال:

Ferdinand Wüstenfeld, *Register zu den genealogischen Tabellen der arabischen Stämme und Familien: Mit historischen und geographischen Bemerkungen* (Göttingen: Dieterichsche Buchhandlung, 1853).

من الدراسات عن موارد المؤلَّفات التاريخية؛ كدراسته عن موارد المصنَّفات التي أرَّخت للأطباء[1]. وكانت الغايةُ الأساسيةُ التي يسعى إليها فستنفلد -بوصفه مُؤرِّخًا- أن يُقدِّم نشراتٍ للكتب وأدواتٍ للبحث من شأنها أن تُيسِّر سبيل الدرس التاريخي[2]. وكان يرى أن النشر النقدي يدخل ضمن عمل المؤرخ.

لقد أفاد المستشرقون من إمكانية الحصول على مجموعات المخطوطات بفضل الأوضاع الكولونيالية التي يسَّرت لهم أسباب

---

(١) انظر على سبيل المثال:

Ferdinand Wüstenfeld, «منتخب من الكتب التي أُخِذَ منها تاريخ الأطباء», *Geschichte der arabischen Aerzte und Naturforscher* (Göttingen: Vandenhoeck und Ruprecht, 1840).

(٢) أبرز يوليوس فلهاوزن (Julius Wellhausen) في نعيه لفرديناند فستنفلد (Wüstenfeld) الخُطَّة المبتكرة التي اتبعها فستنفلد في نشر النصوص العربية. وقد لاحظ أنه توفَّر على تحقيق عدد كبير من الكتب المهمة التي لا يستطيع النهوضَ بنشرها إلا المعاهدُ العلميةُ، وأن نشراته لهذه الكتب وما ألحقه بها من جداول وفهارس أمست أدواتٍ بحثيةً ضروريةً لا يستطيع أن يستغني عنها المستعربون، وإن شابتها بعضُ المثالب. وللاطلاع على الصيغة الكاملة لهذا النعي؛ انظر:

Julius Wellhausen, "Wüstenfeld, H. Ferdinand," in *Allgemeine Deutsche Biographie*, Bd. 55, 1 (München/Leipzig: Duncker & Humblot, 1910), 139–40.

الشكل رقم ٩

نشرة دي غويه لكتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة

(ص ٢، ٣) مع تعليقات نقدية.

احتيازها؛ فنشر المستعربُ الهولنديُّ مايكل جان دي غويه (Michael Jan De Goeje) (١٨٣٦- ١٩٠٩م) كتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (ليدن، ١٩٠٤م)، مُعتمِدًا على مخطوطات ليدن وفيينا وبرلين وباريس، بالإضافة إلى مخطوطات دمشق والقاهرة [انظر: الشكل رقم ٩][1].

(١) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، بعناية: دي غويه، ليدن: بريل، ١٩٠٤م.

وثمَّة مستعربٌ آخر وصلت أعمالُهُ إلى العلماء العرب في تلك الفترة، وهو تشارلز جيمس لايل (Charles James Lyall) (١٨٤٥-١٩٢٠م)، الذي أتاح له عملُهُ في الهند البريطانية ثم في مكتب الهند (India Office) إمكانيةَ الاطلاع على المخطوطات المهمة. وقد نشر لايل وترجم عدة دواوين من الشعر العربي القديم معوِّلًا في ذلك على بعض المخطوطات في المجموعات الأوروبية والهندية. وربما أشار في عناوين مؤلَّفاته أحيانًا إلى مكان حفظ المخطوطة ورقمها في الفهرس، وفي أحيان أخرى كان يُصرِّح في صفحة العنوان بأن هذه هي المرة الأولى التي يُنشر فيها النص[1].

وثمَّة ظاهرةٌ مثيرةٌ وقعت آنذاك تمثَّلت في صدور نشرتين لكتابٍ واحدٍ في الوقت نفسه: نشرة في أوروبا ونشرة في القاهرة؛ فمن ذلك

(1) See Charles James Lyall, ed., *The Dīwāns of ʿAbīd Ibn al-Abraṣ, of Asad, and ʿĀmir Ibn aṭ-Ṭufail, of ʿĀmir Ibn Ṣaʿṣaʿah, Edited for the First Time, from the MS. in the British Museum, and Supplied with a Translation and Notes* (Leiden: Brill, 1913); Charles James Lyall, ed., *The Mufaḍḍalīyāt: An Anthology of Ancient Arabian Odes, Compiled by al-Mufaḍḍal Son of Muḥammad, According to the Recension and with the Commentary of Abū Muḥammad al-Qāsim Ibn Muḥammad al-Anbārī, Edited for the First Time by Charles Lyall* (Leiden: Brill, 1918); Charles Lyall, ed., *The Poems of ʿAmr, Son of Qamīʾah of the Clan of Qais, Son of Thaʿlabah, a Branch of the Tribe of Bakr, Son of Wāʾil* (Cambridge: University Press, 1919).

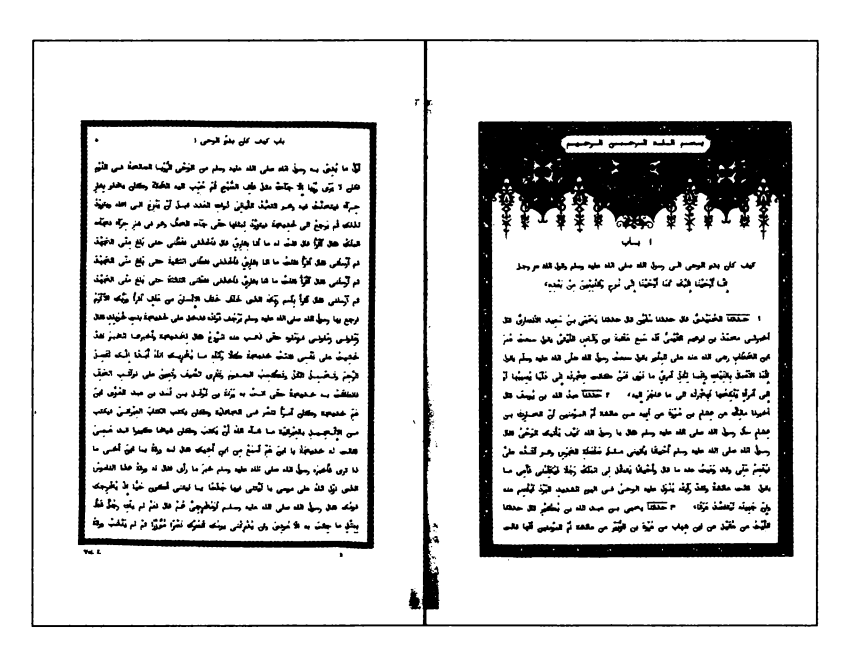
مثلًا: نشرُ كتاب «**صحيح البخاري**» في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر؛ فقد نشره كريستوف لودولف كريل (Christoph Ludolf Krehl) (١٨٢٥-١٩٠١م)، وتيودور يوينبول (Theodor W. Juynboll) (١٨٦٦-١٩٤٨م)، في ليدن خلال السنوات (١٨٦٢-١٩٠٨م) في أربع مجلدات. وكان لودولف كريل قد نشر المجلدات الثلاثة الأولى، في حين أكمل يوينبول المجلد الرابع [انظر: الشكل رقم ١٠][1].

وفي خلال السنوات المذكورة نفسها، اضطلعت مطبعةُ بولاق بطبع نشرةٍ من «**صحيح البخاري**»، مشفوعةٍ بتعليقات من المُصحِّح، بالإضافة إلى شرح القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م). وقد ظهرت هذه الطبعةُ سنة ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م في ثماني مجلدات[2]، وواصلت اتباع أساليب المُصحِّحين.

---

(١) محمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع الصحيح** (*Le Recueil des Traditions Mahometanes*)، اعتنى بتصحيحه: لودولف كريل، وتيودور يوينبول، ٤ مجلدات، ليدن: بريل، ١٨٦٢م.
وهذه هي النشرةُ التي امتدحها أحمد زكي باشا في كتابه: «**الدنيا في باريس**»، ١٩٠٠م. ويبدو أن أحمد زكي باشا كان يجهل أمر الطبعة السلطانية التي ظهرت سنة ١٨٩٣م أو لم يكن ينظر إليها بعين التقدير.

(٢) محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، وقد أجرينا الطبع على ما شرح عليه أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، ٨ مجلدات، بولاق:=



بسم الله الرحمن الرحيم

١ باب

كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الله عز وجل
«إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده»

الشكل رقم ١٠

صحيح البخاري، اعتنى بتصحيحه: كريستوف لودولف كرهل، ليدن: بريل، ١٨٦٢م، المجلد الأول، ص ٤-٥.

وفي سنة ١٨٩٣م، أمر السلطانُ عبد الحميد الثاني بطباعة رائعة شـرف الديـن اليونينـي (ت: ٧٠١هـ/ ١٣٠١م)، وهـي نسـختُهُ من «صحيـح البخـاري». وقـد اشـتُهر اليونينـيُّ بالتعـاون مـع النحـوي

= المطبعة الأميرية، ١٨٧٩م. وثمَّة نسـخةٌ رقميةٌ من هذا الكتاب متاحة على الرابط الآتي:

http://menadoc.bibliothek.uni-halle.de/urn/urn:nbn:de:gbv:3:5-9359

المعروف ابن مالـك (ت: ٦٧٢م/ ١٢٧٤م)، صاحب «**الألفية**»، في مقابلـة مـا بقي مـن الأصول الخطية لكتـاب «**الجامـع الصحيح**»(١). وقد طُبعت هذه النشـرةُ، المعروفة بـ«**الطبعة السـلطانية**»، في بولاق سـنة ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م، واشتملت صفحةُ غلافها على الرموز التي أشارت إلى النُّسَخ الخطية والشروح، وجاءت هذه الرموزُ في شكل حروف وأرقام [انظر: الشكل رقم ١١](٢).

وتتخـذ تعليقـاتُ المُصحِّـح في هـذه «**الطبعة السـلطانية**» صورةَ حواش مُثبَتةٍ على الهامش الأيمن والهامش الأيسر من كتاب «**الجامع**

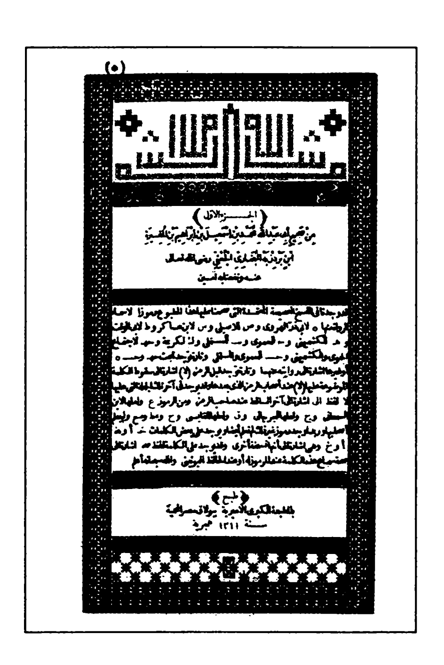
(١) وللوقـوف علـى ما يتصل بهذه النسـخة التي ضبطها اليونينـي وابن مالك، وعلـى الطريقـة التـي اتبعهـا مُصحِّحـو بولاق فـي التعامل مع هـذه الطبعة السلطانية، انظر: أحمد محمد شاكر، **النسخة اليونينية من صحيح البخاري**، مجلة الكتاب، المجلد الحادي عشر، السنة السابعة، الجزء الثامن، المحرم ١٣٧٢هـ/ أكتوبر ١٩٥٢م، ص ٩٧٩-٩٨٧.

وانظر أيضًا:

Rosemarie Quiring-Zoche, “How Al-Bukhārī’s Ṣaḥīḥ Was Edited in the Middle Ages: ‘Alī al-Yūnīnī and His Rumūz,” *Bulletin d’Etudes Orientales* 50 (1998): 198–222.

(٢) محمد بن إسـماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، الطبعة السلطانية، مطبعة بـولاق الأميريـة، ١٨٩٣م. ويمكـن الاطـلاع علـى نسـخة رقميـة من هذا الكتاب على الرابط الآتي:

https://archive.org/details/jsnum


(الجزء الأول)

(طبع)

بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١١ هجرية

الشكل رقم ١١

صحيح البخاري، الطبعة السلطانية، بولاق، ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م، صفحة الغلاف التي تشير إلى الرموز الدالة على المصادر الخطية.

الصحيح». وقد أُشِيرَ إلى هذه الملاحظات بالرموز (اتباعًا لطريقة اليونيني)، التي أومأت إلى النُّسَخ الخطية التي مرَّت بعملية «التصحيح والمقابلة»، وانتمت إلى موروث الرواية؛ ومن هنا فإن هذه «الطبعة السلطانية» تسوق تعليقاتٍ نقديةً تقارن بين الأصول المختلفة والروايات المتباينة لـ«**صحيح البخاري**». وليس الهدفُ من هذه الطبعة إعادةَ بناء النص الأصلي، وإنما حفظ وتقييم ودراسة الرواية الخاصة أو النقل الخاص بكل نُسخة.

التكامل والتعاون في النَّشر

لعلنا بدأنا نلاحظُ -حين اقتربنا من نهاية القرن التاسع عشر- أن وعي العلماء الأوروبيين والمسلمين بالكتب التي يتوفَّر على نشرها كلٌّ فريق منهما قد جعل ينمو شيئًا فشيئًا حتى غدا سعيًا إلى نشر بعض الكتب على نحو متزامن. ولما كانت المخطوطاتُ العربيةُ مُفرَّقةً في شتى أنحاء العالم، فقد أضحى الدعمُ المؤسسيُّ والتمويلُ (من خلال المعاهد العلمية) أمرًا ضروريًّا لا سبيل إلى الاستغناء عنه، وتزايد التعاونُ بين الأفراد المشتغلين بنشر المخطوطات. وتُمثِّل الحالةُ الآتيةُ شاهدًا دالًّا على ضرب من المحاولات التي بُذلت لتنظيم الجهود العلمية وتحقيق التكامل بين المشتغلين بهذا الحقل عبر القارات. فقد أسلفنا أن نصر الهوريني نشر كتاب **«الأغاني»** للأصفهاني في عشرين مجلدًا، وطبعه في بولاق بين سنتي ١٨٦٨-١٨٦٩م. بيد أنه لم ينشر الجزء الأخير من هذا الكتاب. وفي سنة ١٨٨٨م، أكمل المستشرقُ الألماني رودولف برونو (Rudolf Brünnow) (١٨٥٨-١٩١٧م) هذا المشروع؛ فنشر الجزء الحادي والعشرين من الكتاب في ليدن، مُعتمِدًا في نشره على مخطوطات الكتاب المحفوظة بالمكتبة الملكية في

ميونخ[1]. وأما فيما يتصل بأسلوب النشر، فإن المجلدات العشرين التي أخرجها الهورينيُّ تختلف عن المجلد الحادي والعشرين الذي أخرجه برونو. وهذا مثالٌ تبدَّى فيه تكاملُ طرائق النشر في التصحيح والمقابلة من خلال المنهج التاريخي النقدي. ثم كان أن تعاون برونو -من بين مَن تعاون معهم- مع المستشرق الإيطالي إغناطيوس جويدي (Ignazio Guidi) (١٨٤٤-١٩٣٥م) في إعداد الجداول التي ألحقها بكتاب الأغاني ورتَّبها ترتيبًا هجائيًّا، ونشر فهرسًا مفصَّلًا يستوعب الكتاب بتمامه، أي: يستوعب المجلدات العشرين التي طُبعت في بولاق، بالإضافة إلى المجلد الحادي والعشرين الذي طبعته بريل في ليدن. وتولى تمويل هذا الفهرس جمعيةُ المستشرقين الألمان، في حين تولت نشره بريل سنة ١٩٠٠م[2].

---

(1) Rudolf Brünnow, *The Twenty-First Volume of the Kitab al-Aghani,* (Leiden: Brill, 1888).

الجزء الحادي والعشرون من كتاب الأغاني، الذي يتضمن سِيَرًا لم ترد في طبعة بولاق.

ويمكن الاطلاع على نسخة رقمية من هذا الكتاب على الرابط الآتي:

https://archive.org/details/aljuzalhadiwaali00abuauoft/page/n291

(2) Ignazio Guidi, *Tables Alphabetiques du Kitab Al-Aġani: Comprenant: 1. Index des poetes dont le 'Kitab' cite des vers; 2. Index des rimes; 3. Index historique; 4. Index geographique* (Leiden: Brill, 1900). =

على أن القصة لا تنتهي عند هذا الحد؛ فإننا إذا رجعنا إلى القاهرة مرة أخرى، أَلَفينا الشنقيطيَّ -الذي استعرضنا فيما تقدَّم أهميةَ الدور الـذي قام به في نشـر عدد من الكتب المختلفـة- عاكفًا على فحص هذه المجلدات الإحدى والعشرين، مُثبِتًا تصحيحاته لما اعتراها من أخطـاءٍ علـى هامش إحدى النُّسَـخ. وقد طلب أحمد زكي باشـا بعد ذلك من مسـاعده محمد عبد الجـواد الأصمعي (١٨٩٤-١٩٦٧م) أن يجمع هذه التصحيحات ويطبعها في كتاب واحد؛ ليكون مدخلًا تمهيديًّـا للطبعـة المنقحـة مـن كتـاب «**الأغانـي**»، وهي الطبعـةُ التي أصدرتها بولاق في سـتة عشـر مجلدًا سـنة ١٩٢٧م. وسـوف نرجع إلى أحمد زكي باشـا في الجزء الأخير من هذه الدراسـة. والحق أن هـذا المسـار الطويل مـن الهوريني إلى أحمـد زكي باشـا يُبيِّن لنا أن نشـرات الكتب وفهارسـها لم تكن وحدها هي التي تنتقل من مكان إلى آخر، وإنما -وهذا هو الأهـم- كانت طرائقُ النشر وأنماطُ البحث تُكتَشَف وتُفحَص وتُعتَمَد.

وبحلـول مطالـع القرن العشـرين للميلاد، أضحـت القاهرةُ أحدَ المراكز الكبرى لنشر النصوص العربية، واجتذبت الجامعةُ المصريةُ، التي تم تأسيسـها سـنة ١٩٠٨م، عـددًا كبيرًا من المستشـرقين الذين

= ويمكن الاطلاع على نسخة رقمية من هذا الفهرس على الرابط الآتي:
http://menadoc.bibliothek.uni-halle.de/ssg/content/titleinfo/560768

رحلوا إلى القاهرة للتدريس بها. وقد تأثرت النشراتُ التي أصدرتها جامعةُ القاهرة بطرائق النشر الأوروبية. وعلى الرغم من أن فكرة إعادة بناء النص لم تكن قد نُظِّرَ لها بعدُ، فإن هذه الفكرةَ صارت أوسع انتشارًا، ولا سيما فيما يتعلَّق بالنصوص التاريخية والعلمية والفلسفية التي لم يكن لها تاريخٌ نصيٌّ متصلٌ. وازدهرت النشراتُ المشتركةُ بين العلماء المصريين والأوروبيين[١]. ويحكي المستشرق الروسي إغناطيوس كراتشكوفسكي (Ignaty Krachkovsky) (١٨٨٣-١٩٥١م) في مذكراته الشهيرة «**مع المخطوطات العربية**» زياراتِهِ للمكتبات بحثًا عن المخطوطات العربية، ويصف على نحو مُفصَّل ازدهارَ أنشطة النشر وثقافة الطباعة بالقاهرة في مطالع القرن العشرين[٢].

---

(١) للوقوف على مزيد من الأمثلة الدالة على هذا التعاون في النشر، انظر: الطناحي، **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي**، ص١٢٢- ١٢٣.

(٢) اضطلع إغناطيوس كراتشكوفسكي بين سنتي ١٩٠٨-١٩١٠م بالبحث في المكتبات العربية الكبرى. وقد نُشرت مذكراتُهُ أول ما نُشرت بالروسية سنة ١٩٤٣م، وتُرجمت إلى العربية سنة ١٩٦٣م، ونشرتها مكتبة التقدم، موسكو. للاطلاع على الترجمة الإنجليزية، انظر:

Ignaty Y. Krachkovsky, *Among Arabic Manuscripts: Memories of Libraries and Men* (Brill, 2016).

وللوقوف على طرف من حديث كراتشكوفسكي عن المكتبة الخديوية والمكتبة الأزهرية، انظر: ص ٣٨-٤٠ من هذه الترجمة الإنجليزية. =

نشر المخطوطات ومشكلة التصحيف

مـن المشـكلات الكبـرى التي واجهت ناشـري النصـوص [من المُصحِّحيـن والمُحقِّقيـن] مشـكلتا التحريـف والتصحيف. وكانت ظاهـرةُ التصحيـف أمرًا معلومًا في ثقافة المخطوطات، فاستُحدِثت بعـضُ الوسـائل لتحاشـيها، والوقوف عليهـا، وتصحيحهـا[1]. ولمَّا كانت المخطوطاتُ لا تُنسَخ آليًّا وإنما يُنسَخ كلُّ مخطوط على حِدَته مخطوطًـا تلـو آخر، فإن احتمال تكرار الأخطـاء كان احتمالًا ضعيفًا إلـى حـدٍّ مـا مقارنـةً بالطباعـة. وكان دور المُصحِّح يتمثَّـل بالدرجة الأولـى في التحقُّق من خُلُوِّ نشـرات الكتب مـن التحريف. وقد قدَّم الهورينـيُّ في كتابه «**المطالع النَّصْريـة للمطابع المصرية في الأصول**

= [ترجـم كتـاب إغناطيـوس كراتشكوفسـكي إلـى العربيـة الدكتـور محمد منير مرسـي، بعنـوان «**مع المخطوطـات العربية: صفحات مـن الذكريات عن الكتب والبشـر**»، القاهرة: دار النهضـة العربية، طبعة منقحة، ١٩٦٩م. وقـد صـدرت نشـرةٌ جديـدةٌ مـن هـذه الترجمة عـن مركز تـراث للبحوث والدراسات، ٢٠٢٢م. (**المترجم**)].

(١) لمعرفة المزيد عن «**مشكلة التصحيف**»، انظر:

Ramzi Baalbaki, "Visual Influences on Arabic Linguistic Sciences." *The Medieval History Journal* 9, no. 1 (2006): 37–61.

الخطية» -المذكور آنفًا- حلولًا للمشكلات الإملائية التي تعترض المُصحِّحين والمشتغلين بالطباعة. بيد أنه على الرغم من أن المُصحِّحين قد استفرغوا جهدهم فقد كانوا كثيرًا ما يُنتَقَدون لإهمالهم فحص النصوص فحصًا دقيقًا على نحو أفضى إلى تسرُّب التحريف إليها. يقول الشيخ أحمد شاكر (١٨٩٢-١٩٥٨م)، المُحدِّث المرموق والمُحقِّق الشهير، فيما كتبه في ثلاثينيات القرن العشرين:

«وقد كان الخطرُ قديمًا في الكتب المخطوطة، وهو خطرٌ محصورٌ؛ لقلة تداول الأيدي إياها، مهما كَثُرت وذاعت ... [وثمَّة اليوم] ألوفٌ من النُّسَخ من كل كتاب، تُنشر في الأسواق والمكاتب، تتناولها أيدي الناس، ليس فيها صحيحٌ إلا قليلًا، يقرؤها العالمُ المتمكِّنُ، والمتعلِّمُ المستفيدُ، والعاميُّ الجاهلُ، وفيها أغلاطٌ واضحةٌ، وأغلاطٌ مُشكِلةٌ، ونقصٌ وتحريفٌ؛ فيضطرب العالمُ المتثبِّتُ، إذا هو وقع على خطأ في موضع نظرٍ وتأمل، ويظن بما علم الظنون، ويخشى أن يكون هو المخطئ، فيراجع ويراجع حتى يستبين له وجهُ الصواب، فإذا به قد أضاع وقتًا نفيسًا، وبذل جهدًا هو إليه أحوج، ضحيةَ لعبٍ من مُصحِّحٍ في مطبعة، أو عمدٍ من ناشرٍ أمي ... ويشتبه الأمرُ على المتعلِّم الناشئ، في الواضح والمُشكِل، وقد يثق بالكتاب بين يديه، فيحفظ الخطأ ويطمئن إليه، ثم يكون إقناعُهُ بغيره عسيرًا، وتصوَّر أنت حالَ العامي بعد ذلك ...

وفـي غمرة هـذا العبث تضيءُ قلةٌ من الكتـب، طُبعت في مطبعة بـولاق قديمًـا، عندمـا كان فيها أسـاطينُ المُصحِّحين، أمثال الشـيخ محمـد قطـة العدوي، والشـيخ نصـر الهوريني، وفي بعـض المطابع الأهلية؛ كمطبعة الحلبي والخانجي.

وشـيءٌ نـادرٌ عُنِي به بعـضُ المستشـرقين في أوروبـا وغيرها من أقطـار الأرض، يمتـاز عـن كل ما طُبـع في مصر، بالمحافظـة الدقيقة -غالبًـا- علـى مـا فـي الأصـول المخطوطـة التـي يطبع عنهـا، مهما اختلفـت، ويذكـرون ما فيها من خطأ وصـواب، يضعونه تحت أنظار القائلين، فرُبَّ خطأ في نظر مُصحِّح الكتاب هو الصواب الموافق لما قال المؤلِّف، وقد يتبيَّنه شخصٌ آخرُ، عن فهمٍ ثاقبٍ أو دليل ثابتٍ»[1].

---

(١) كانـت هـذه المقالةُ في الأصـل فصلاً معنونًـا بـ«تصحيح الكتـب»، ضمَّنه الشـيخ شاكر مقدمة تحقيقه لكتاب «**الجامع الصحيح**» للترمذي، ١/ ١٦-٧٤. وقـد حقَّق الشـيخُ المجلديـن الأولين من هذا الكتـاب. انظر: محمد ابـن عيسـى الترمـذي، **الجامـع الصحيـح**، وهـو **سُـنَن الترمـذي**، تحقيـق: أحمـد محمـد شـاكر، ومحمد فـؤاد عبد الباقـي، وإبراهيم عطـوة عوض، ٥ مجلـدات، القاهـرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبـي، ١٩٣٧-١٩٧٥م. وقـد أعـاد عبد الفتاح أبو غدة نشـر هـذا الفصل في صورة كتاب مسـتقل. انظـر: أحمـد محمـد شـاكر، **تصحيح الكتـب وصنـع الفهـارس المعجمة وكيفيـة ضبط الكتاب وسـبق المسـلمين الإفرنج في ذلـك**، اعتنى به وعلَّق عليـه وأضاف إليه: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٥م.

ثم أورد أحمد شاكر ما يزيد على عشرين كتابًا من نفائس الكتب التي طُبعت في بولاق دون أن تشتمل على وصف الأصول التي طُبعت عليها، ومن هذه الكتب ما أسلفنا الحديث عنه؛ كـ«**صحيح البخاري**»، و«**صحاح الجوهري**»، و«**كتاب الأغاني**»، وهي الكتب التي صحَّحها الهورينيُّ وغيرُهُ. وبأثر من رداءة هذه النشرات، بدأ العلماءُ المصريون يحتذون حذو النشرات الأوروبية؛ يقول شاكر: «فكان عملُ هؤلاء المستشرقين مُرشِدًا للباحثين منا المُحدَثين، وفي مقدمة مَن قلَّدهم وسار على نهجهم العلامة الحاج أحمد زكي باشا رحمه الله، ثم مَن سار سيرته واحتذى حذوه»(١).

والحق أن هذا الموقف النقدي الذي أبداه الشيخُ أحمد شاكر تُجاه الكتب الأولى التي طُبعت في بولاق أمسى موقفًا شائعًا بين

---

(١) انظر: مقدمة أحمد شاكر لكتاب **الجامع الصحيح** للترمذي، ١/ ١٦-٧٤.
[ومن الأمثلة المهمة التي أوردها الشيخ أحمد شاكر في سياق المقارنة بين نشرات المستشرقين ونشرات بولاق القديمة قولُهُ: «وأقربُ مثل لذلك كتابُ سيبويه؛ طُبع في باريس سنة ١٨٨١م، (توافق سنتي ١٢٩٨، ١٢٩٩م)، ثم طُبع في بولاق في سني ١٣١٦-١٣١٨م، وتجد في الأولى اختلافَ النُّسَخ تفصيلًا بالحاشية، ومقدمةً باللغة الفرنساوية فيها بيانُ الأصول التي طُبع عنها، ونصَّ ما كُتب عليها من تواريخ وسماعات واصطلاحات، وغير ذلك حرفيًّا باللغة العربية، ثم لا تجد في طبعة بولاق حرفًا واحدًا من ذلك كله، ولا إشارة إلى أنها أُخِذت عن طبعة باريس». السابق، ص١٨. (**المترجم**)].

المُحقِّقيـن العـرب خـلال العقود الأولـى من القرن العشـرين. ومن الأسباب التي أفضت إلى ذلك ما شهدته القاهرةُ من احتكاكٍ بنشاط المستشـرقين في نشر الكتب، بالإضافة إلى تأثير المناقشات الفكرية والمباحثات الثقافية خلال هذه الفترة.

وعلى الرغم من اعتراف أحمد شاكر بأهمية نشرات المستشرقين والمعاييـر التي وضعوها لتصحيح الكتب، فإنه أنكر على مَن ظنَّ أن تصحيـح النصوص خُطَّةٌ اخترعها العلماءُ الأوروبيون على غير مثال سبق، وانتقد المُصحِّحين والمشتغلين بطباعة الكتب؛ إذ عجزوا عن اتبـاع العلمـاء المسـلمين فيمـا وضعوه مـن مناهج نقدية، ولا سـيما علمـاء الحديـث؛ كاليونيني وابن مالك في عملهما المحقَّق المشـار إليـه آنفًا. ويمكن قراءةُ رسـالة أحمد شـاكر بوصفهـا محاولةً لإحياء المناهـج التقليديـة فـي التصحيـح والمقابلة واسـتنقاذها مـن تقصير المُصحِّحيـن والناشـرين المعاصرين. وعلى الرغم من أن اسـتخدام أحمد زكي باشـا مصطلح «**تحقيق**» غدا أكثر بروزًا، فقد ظل الشـيخُ شاكر يسـتخدم مصطلح «**تصحيح**» بالإضافة إلى مصطلح «**تحقيق**» لوصف طريقته في نشر النصوص.

لقد أفضى ازدهارُ أنشـطة النشـر والطباعة فـي القاهرة وما أثارته من صور الجدل والمناقشـة حول أصول النشـر الصحيحة إلى إعادة تقييم المطبوعات العربية المبكرة؛ حيث طفق بعضُ العلماء ينشرون

تصحيحاتهم لطائفةٍ من الكتب التي صدرت عن مطبعة بولاق؛ فمن ذلك مثلًا: أن الشنقيطي أعاد النظر في تصحيح الهوريني لـ«**كتاب الأغاني**» الذي طُبع في بولاق، وأثبت تصحيحاته على هامش هذه النسخة. وقد جمع محمد عبد الجواد الأصمعي تصحيحات الشنقيطي ونشرها سنة ١٩١٦م تحت إشراف أحمد زكي باشا[١]. زد على هذا أن أحمد تيمور باشا (١٨٧١-١٩٣٠م) طبع تصحيحاته لنشرة مطبعة بولاق لكتاب «**لسان العرب**» (١٨٨٣م) لابن منظور، ونشرتها لكتاب «**القاموس المحيط**» (تصحيح الهوريني، ١٨٦٥م). وقد جاء كتاب أحمد تيمور بعنوان «**تصحيح القاموس المحيط**»، وطبعه سنة ١٩٢٤م عبد الجواد الأصمعي أيضًا[٢]. والحق أن هذا الإدراك المتزايد لما كان يُنظَر إليه بوصفه مثالبَ أو مواطنَ قصورٍ اعترت نشرات الكتب التي طُبعت في عهد مبكر لم يستنهض همم العلماء إلى إعادة النظر في هذه النشرات فحسب، وإنما جعل كثيرًا منهم -وهذا هو الأهم- يدركون الحاجة الماسة إلى منهج أدق وطريقة أكثر صرامة في نشر النصوص.

---

(١) محمد محمود الشنقيطي، **تصحيح كتاب الأغاني**، عني بالطبع والتحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي، القاهرة: المطبعة الجمالية، ١٩١٦م.

(٢) أحمد تيمور، **تصحيح لسان العرب**، عني بطبعه ونشره: محمد عبد الجواد الأصمعي، القاهرة: المطبعة الجمالية، ١٩١٥م؛ أحمد تيمور، **تصحيح القاموس المحيط**، القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٢٤م.

أحمد زكي باشا وإحياء الآداب العربية

يرجع الفضلُ في إحداث التغيير الجذري الذي طرأ على ساحة نشـر النصوص في القاهرة إلى أحمد زكي باشا (١٨٦٧-١٩٣٤م)، الـذي لـم يتلـق تعليمَهُ فـي الأزهر، وإنما فـي «المـدارس العصرية» الحديثة التي استلهمت الطراز الأوروبي، وتأسست في سبعينيات القرن التاسـع عشـر للميلاد، فجسَّد بهذا رُوح الدولة الناشئة، ولعب دورًا جليل الخطر في سياستها الثقافية[1]. وقد أفضت هذه المدارسُ

(١) للوقوف على السيرة الفكرية لأحمد زكي باشا، انظر: أنور الجندي، **أحمد زكي باشا الملقب بشيخ العروبة**، القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٣م؛ وانظر أيضًا:

Umar Ryad, "'An Oriental Orientalist': Aḥmad Zakī Pasha (1868–1934), Egyptian Statesman and Philologist in the Colonial Age," *Philological Encounters* 3, no. 1–2 (2018): 129–66.

وعن جهود أحمد زكي باشـا في نشـر الكتب وتحقيقها، انظر: عبد المجيد دياب، **تحقيق التراث العربي**، ص٩٦-١٠١.

[تجدر الإشارة إلى أن أحمد زكي باشا التحق بمدرسة القربيَّة، ثم بالمدرسة التجهيزيـة التي عُرفت بعد ذلك بالمدرسـة الخديوية، ثم بمدرسـة الإدارة التـي ستُعرف بعـد ذلك بمدرسـة الحقـوق فكليـة الحقوق. انظـر: أحمد زكـي باشـا، **الحضـارة الإسـلامية**، تحرير ودراسـة: حسـام عبد الظاهر، =

الحديثةُ إلى إنشاء ثقافة مستحدثة وإيجاد مجال فكري جديد، لم يقتصر على الأخذ بالأفكار والممارسات الأوروبية، ولكنه جعل يتحدى المؤسسات المحلية الخاصة بالعلوم والمعارف والإنتاج الأدبي[1]. ولا ريب أن أوجه التقارب بين هذه العوالم والأهمية التي نِيطت بمطبعة بولاق بوصفها أداةً للإحياء الثقافي والأدبي أتاحت للعلماء غير المنتسبين إلى الأزهر -كأحمد زكي باشا- المشاركة في النشاط العلمي المتصل بتحقيق النصوص ونشرها؛ فلم يَعُد من الضروري أن ينتسب المُصحِّحُ إلى طبقة «**العلماء**»، خلافًا لما كان عليه الأمرُ بين المُصحِّحين السابقين. ولا ريب أن هذا التحول الذي طرأ على التكوين العلمي للمُصحِّح وعلى انتمائه كان له أبلغُ الأثر على ما يُختار من كتب للنشر، وعلى طرائق التصحيح أيضًا في العموم.

وقد استهل أحمد زكي باشا حياتَهُ العلمية مترجمًا للكتب الفرنسية في حقلي التاريخ والجغرافيا؛ فأمسى بفضل تمكُّنه مترجمًا في «مجلس النُّظَّار»، ثم سكرتيرًا لهذا المجلس سنة ١٩١١م،

= القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م، ص٨، من مقدمة المحرر. (**المترجم**)].

(١) عن أثر المدارس الحديثة، انظر:

Timothy Mitchell, *Colonising Egypt* (Cambridge: University of California Press, 1991), 69.

واختير عضـوًا فـي «الجمعية الجغرافيـة الخديوية»، التي يسَّـرت له سـبيل اللقـاء بطائفـة من العلمـاء الأوروبييـن، وكان له في أنشـطتها ومطبوعاتهـا دورٌ مهمٌّ[1]. وقـد تشـكَّل المنهـجُ العلمـيُّ الـذي اتبعـه أحمـد زكي من خلال اللقاءات التي جمعت بينه وبين المستشـرقين فـي القاهـرة، ثـم مـن خـلال تفاعلـه معهـم فيمـا كان يحضـره مـن مؤتمراتهم، ثم من خلال المراسلات المتصلة بينه وبينهم بعد ذلك. وعلـى الرغـم من أنه كان عالمًـا غزير الإنتاج، وشـخصية عامة، فإن الكتب التي نشرها كانت أقلَّ عددًا مما نشره معاصروه بما لا يتقارب. ولعل التجديدَ الذي أدخله على منهج نشـر النصوص ونمط البحث الذي أخذ نفسَهُ به هو الذي أدرجه في زمرة المبدعين من المشتغلين في ميدان تحقيق النصوص ونشرها.

ومن المهم -قبل أن نناقش التجديد الذي أدخله أحمد زكي باشا على أسلوب نشر النصوص، والذي سيصطلح على تسميته في نهاية المطاف بـ«**التحقيق**»- أن نلقي نظرةً على توجهه الفكري. ولعل هذا الموقف يتضح على أحسـن وجه بمراجعة ما كتبه عن مشـاركته في مؤتمر المستشـرقين الذي عُقد بلندن سنة ١٨٩٢م، ومعرض باريس

---

(١) عن هذه الجمعية، انظر:

Donald Malcolm Reid, "The Egyptian Geographical Society: From Foreign Laymen's Society to Indigenous Professional Association," *Poetics Today* 14, no. 3 (1993): 539–72, 554.

الدولي سنة ١٩٠٠م. ومن الملاحَظ أنه دأب على استخدام مصطلح «**تحقيق**» بصورة متواترة فيما حكاه عن المشاركتين كلتيهما، وإن لم يكن استخدامُهُ لهذا المصطلح وصفًا لطريقةٍ مخصوصةٍ في نشر النصوص؛ ذلك أنه لم يستخدمه بهذا المعنى إلا سنة ١٩١١م.

وعلى الرغم من أن كتاب «**السفر إلى المؤتمر**» يمكن أن يُقرأ بوصفه سردًا ممتعًا وزاخرًا بالمعلومات عن ثقافات البشر وعاداتهم في المدن التي زارها أحمد زكي باشا خلال رحلته، فإن الأدق أن نصف هذه الرحلة بأنها تقريرٌ أكاديميٌّ[١]. وقد أولى أحمد زكي عنايةً خاصةً لمراكز التعليم، والمكتبات (ولا سيما المكتبة الوطنية)، والطباعة، وثقافة الكتاب، ولا ريب في أنه عُني أيضًا بالمؤتمر التاسع للمستشرقين الذي عُقد في لندن سنة ١٨٩٢م، وكان حضورُهُ هو المقصد النهائي من وراء سفره. وقد اشتملت هذه الرحلة أيضًا على روايةٍ مُفصَّلةٍ لرحلته إلى إسبانيا، و«إعادة اكتشافه» لتراث النصوص الأندلسي. وعلى امتداد هذه الرحلة، ناقش شيخُ العروبة أسماء البلاد مناقشةً إيتمولوجية (عُني فيها بتعقُّب أصولها)، وصحَّح

(١) أحمد زكي باشا، **السفر إلى المؤتمر**، قرأه وضبطه وقدَّم له: أيمن فؤاد سيد، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م. وقد نُشِرَ هذا الكتابُ أولًا في مطبعة بولاق سنة ١٨٩٣م. ويمكن الاطلاعُ على نسخة رقمية منه على الرابط الآتي:

http://hdl.handle.net/2333.1/6m905z96

الأخطاء التي وقف عليها في المؤلَّفات الجغرافية والتاريخية العربية والأوروبية، وقدَّم أحيانًا هوامش علمية مستفيضة. ويعكس أسلوبُهُ في الكتابة -والذي جاء مزيجًا من أدب الرحلات والرواية الجغرافية- مشاركته في الجمعية الجغرافية الخديوية، بوصفه مترجمًا للتقارير الجغرافية[1]. وعلى الرغم من أنه لم يكتب عن طرائق نشر النصوص صراحةً في هذا الكتاب، فإنه دأب على استخدام لفظة «**تحقيق**» كثيرًا، مقترنةً في الغالب بكلمة «**تدقيق**». وفيما يلي استعراضٌ موجَزٌ لطريقة استخدامه لفظةَ «تحقيق» في كتاب «**السفر إلى المؤتمر**»؛ فقد استخدمها:

- لبيان جهوده العلمية؛ كقوله: «وقد أفرغتُ وسعي في التحقيق والتدقيق، كما يشهد به المنصفون من الناظرين».

---

(١) وقد نشر زكي في هذه الأثناء -حيث كان مساعدًا لسكرتير الجمعية الجغرافية فريدريك بُنولا (Federico Bonola) (١٨٣٩- ١٩١٢م)- معجمًا جغرافيًّا عربيًّا/ فرنسيًّا (أحمد زكي، **قاموس الجغرافية القديمة بالعربي والفرنساوي**، القاهرة: بولاق، ١٨٩٩م)، وترجم كتاب فريدريك بُنولا (*L'Egypte et la geographie sommaire historique des travaux geographiques executes en Egypte sous la dynastie de Mohammed-Aly*)، ونشره بعنوان «**كتاب مصر والجغرافية، وهو خلاصة تاريخية عن الأعمال الجغرافية التي أنجزتها العائلة المحمدية العلوية بالديار المصرية**»، القاهرة: بولاق، ١٨٩٢م.

- لبيان خُطَّته المنهجية المبتكرة؛ كقوله: «وحسبي أنني طرقتُ بها بابًا جديدًا توصلتُ منه إلى منهاج من التحقيق، يشهد الله بمقدار ما عانيتُهُ فيه من التعب والتنقيب والمراجعة».
- لبيان زياراته إلى المدن الأوروبية؛ كقوله: «وإنني زرتُ أكثر من أربعين مدينة زيارةَ تدقيقٍ وتحقيقٍ».
- لبيان كتابته العلمية؛ كقوله: «لكي تكون كتابتي عليها عن تحقيق وتدقيق».
- لوصف التحقيق الجنائي؛ كقوله: «وكان أحد القضاة في أوروبا كلما نِيط به تحقيق واقعة جنائية».
- لوصف العلماء المتضلِّعين؛ كقوله: «أهل التدقيق والتحقيق».
- لوصف الرَّحَالة وبيان آرائهم في تحقيق أسماء البلاد؛ كقوله: «وهذا ما بلغني في مدريد من بعض أهل السياحة والتحقيق».
- لوصف دراسة الأعلام الجغرافية؛ كقوله: «تحقيق الأعلام الجغرافية».
- لبيان أصول ما وضعته العرب من الأعلام الجغرافية؛ كقوله: «تحقيق ما وضعه العرب من الأسماء للبلدان الأوروبية في قديم الزمان».

ولـم يكن اسـتخدام زكـي للفظة التحقيـق بهذه الدلالة الواسـعة لتشـمل التحقيـق التاريخـي، والبحـث فـي أصـول الكلمـات (etymology)، والاستكشـاف الجغرافي، أمرًا مستغربًا آنذاك. ومع ذلـك فـإن تواتر اسـتخدامه لهـذه اللفظـة للدلالة على بعـض مناهج البحـث الخاصة أمـرٌ جديرٌ بالملاحظة. فالتحقيق في هذا الطور كان يعنـي لديـه الفحـصَ النقـديَّ لأسـباب الظواهـر اللغويـة والثقافيـة والتاريخيـة وأصولهـا. ويبـدو أن التحقيق أتاح لـه الفرصة للإفصاح عن دلالات لا يمكن لمصطلحات كـ«العلم» و«النَّظَر» أن تؤديها[1].

ومـن هنـا، فإنه حين آل به الأمرُ إلى إطـلاق هذا المصطلح على نشـراته للنصـوص العربيـة، كان يُميِّـزُ عملـه عـن أعمـال غيـره مـن المُصحِّحين، من ناحية، وكان يرى من ناحية أخرى أن نشر النصوص

(١) ويلاحـظ خالـد الرويهب أن كثيرًا من الشـروح والحواشـي المتأخرة التي مارست «التحقيق» بوصفه برهانًا عقليًا؛ كمؤلَّفات الدوَّاني (ت: ١٥٠٥م)، والإسـفراييني (ت: ١٥٣٧م)، ظلت تُنشـر في صورة مطبوعة خلال القرن التاسـع عشـر للميلاد (El- Rouayheb, *Islamic Intellectual History*, 32)؛ وهـو ما يشـي بـأن المصطلح كان متداولًا في زمن أحمد زكي باشـا، وأنـه كان مُدرِكًا -في أكبر الظن- لاسـتخدامه فـي العلوم العقلية. زد على هـذا أن التجـاور بيـن مصطلحـي «التحقيـق» و«التدقيق» على هـذا النحو المتواتر كما يظهر في كتاب «**السفر إلى المؤتمر**» يبدو أنه كان أمرًا شائعًا، كما يظهر في مقدمة الدوَّاني لشرحه على «**تهذيب المنطق**». انظر:
El-Rouayheb, 32–33.

-كمعرفة أصول الكلمات ودراسة الأعلام الجغرافية- يستوجب تحقيقًا منهجيًّا لأصول المصادر النصية وتواريخها. فقد كان نشرُ النصوص إذن تحقيقًا تاريخيًّا في نظر أحمد زكي باشا.

وليست روايةُ أحمد زكي باشا عن زيارته لمعرض باريس الدولي سنة ١٩٠٠م أقل إيضاحًا لنظرته من روايته التي أودعها كتابه «**السفر إلى المؤتمر**»[1]. و يُمثِّلُ وصفه المطوَّل للمعرض الألماني، ولا سيما حركة الطباعة والنشر في هذا القطر الأوروبي والتي أثنى عليها ثناءً عريضًا، أهميةً خاصةً في هذا السياق. ولم يلبث أن انتقل بعد هذا القسم مباشرة إلى وصف المخترعات الألمانية في الكيمياء والتصوير الفوتوغرافي. ولئن بدا من المستغرب أن يجمع بين الحديث عن نشر الكتب ووصف الكيمياء والتصوير الفوتوغرافي في صعيد واحد، فإن الصلة بينهما كانت واضحةً لديه؛ حيث لاحظ أهمية التصوير للبحث الأثري والجغرافي. وقد ذكر في كتاباته الأخرى أن التصوير الفوتوغرافي سوف يهيئ الأساس اللازم لإحياء

---

(١) أحمد زكي باشا، **الدنيا في باريس ١٩٠٠**، بولاق: المطبعة الأميرية، ١٩٠٠م، ص ٢٤٩-٢٦٦. وللاطلاع على ترجمة فرنسية للكتاب مشفوعة بدراسات نافعة، انظر:

Aḥmad Zakī, *L' Univers a Paris 1900: Un Lettre Egyptien a l'Exposition Universelle de 1900*, ed. Mercedes Volait (Paris: Ed. Norma, 2015).

الآداب العربيـة[١]. وقد سـافر أحمد زكي فيما تلا ذلك من سـنوات إلـى إسـطنبول وغيرها من المدن لزيارة مكتباتهـا، وتصوير ما كانت تضمـه مـن المخطوطات العربيـة[٢]، ثم رجع بهـذه المصورات إلى القاهـرة وعكـف على فهرستها وحفظهـا فـي مكتبتـه، المعروفـة بـ«**الخزانة الزَّكية**»، واتخذها أساسًا لكثير من الكتب التي نشرها.

وفي سنة ١٩١٠م، وافق مجلسُ النُّظَّار على المقترح الذي تقدَّم بـه أحمد زكي باشـا لإنشـاء «**لجنة إحيـاء الآداب العربية**»، ورصد له مبلغًـا ضخمًـا لتنفيـذ خططـه[٣]. وتـم تعيينُـهُ رئيسًـا للقسـم الأدبـي بالمكتبة الخديوية [دار الكتب المصرية]. وكانت الغايةُ التي قصدت

---

(١) فمـن ذلـك مثـلًا أنه يشـير إلى هـذه الأهمية فـي مقدمة كتابه عـن علامات الترقيـم، انظـر: أحمد زكي باشـا، **الترقيـم وعلاماته في اللغـة العربية**، قدَّم لـه واعتنى بنشـره: عبد الفتـاح أبـو غـدة، الطبعة الثانيـة، بيـروت: مكتب المطبوعات الإسـلامية بحلب، دار البشـائر الإسلامية، ١٩٩٥م، ص ١٢. وكان هذا الكتابُ قد نُشر أولًا في بولاق، سنة ١٩١٣م.

(٢) نشر أحمد زكي باشا سنة ١٩٠٩م تقريرًا يتناول فيه تنظيم المكتبات العامة فـي إسـطنبول. انظر: أحمد زكـي، **تقرير بشـأن تنظيم الكتبخانـه العمومية بالقسـطنطينية**، إسـطنبول، ١٩٠٩م. ولـم أتمكـن مـن الاطـلاع علـى هذا التقرير.

(٣) لـم أتمكـن من الوقوف على مقترح أحمد زكي باشـا، بيـد أن عبد المجيد ديـاب أورد مضمونه الأساسـي في كتابه: **تحقيـق التراث العربي**، ص ٩٦، ٩٧.

هذه اللجنةُ إلى تحقيقها هي تصحيح النشرات القديمة التي أصدرتها مطبعـةُ بـولاق، وإعداد نشـرات جديدة تسـتند إلى الأصـول الخطية الجديدة والمناهج الحديثة. وقد تلقى زكي باشا الدعم المالي اللازم لتصويـر المخطوطـات، ونسـخها، وإنشـاء فريـق مـن المُصحِّحيـن والمُحقِّقيـن. وقد تمكَّن بفضـل هذه اللجنة من تحويل مهمة تحقيق النصوص إلى عمل تعاوني مُنظَّم(١).

---

(١) عبد المجيـد ديـاب، **تحقيـق التـراث العربـي**، ص٩٦ وما بعدهـا؛ محمود الطناحي، **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي**، ص٨١-٨٣.

تحقيقات أحمد زكي باشا

لم يُقدَّر لأحمد زكي باشا طوال حياته المهنية أن ينشر إلا أقلَّ من عشرة كتب، وهو عددٌ قليلٌ نسبيًّا، وخاصةً إذا قُورِن بما نشره سواه من السابقين عليه أو المعاصرين له. بيد أن أهمية تحقيقات أحمد زكي تكمن في جانبين؛ **أحدهما**: اختيار النصوص، **والآخر**: المناهج والأساليب التي اتبعها في تحقيق هذه النصوص. وتشمل تحقيقاتُهُ الكتبَ الآتية:

١- **التبر المسبوك في ذيل السُّلوك**، للسخاوي، بولاق، ١٨٩٦م. (وقد سمَّى نشرته لهذا الكتاب **تصحيحًا**)[١].

٢- **نَكْت الهِمْيان في نُكَت العُمْيان**، للصفدي، القاهرة: المطبعة الجمالية، ١٩١١م. (وقد سمَّى نشرته لهذا الكتاب **تصحيحًا**).

٣- **الأدب الصغير**، لابن المقفع، القاهرة: المطبعة الجمالية، ١٩١١م.

---

(١) السخاوي، التبر المسبوك في ذيل السلوك، تصحيح: أحمد زكي، القاهرة: بولاق، ١٨٩٦م. ويمكن الاطلاعُ على نسخة رقمية من هذا الكتاب على الرابط الآتي:

http://hdl.handle.net/2333.1/s1rn8tq5

٤- **كتاب التاج في أخلاق الملوك**، للجاحظ، بولاق، ١٩١٤م.

٥- **كتاب الأصنام**، لابن الكلبي، بولاق، ١٩١٤م.

٦- **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، للعُمَري، المجلد الأول، بولاق، ١٩٢٤م. ولم يُحقِّق زكي باشا من هذا الكتاب سوى مجلده الأول فقط.

٧- **كتاب أنساب الخيل**، لابن الكلبي. وقد شرع زكي باشا في تحقيقه، ولكنه لم يُتمه، فنُشر بعد وفاته سنة ١٩٤٦م.

وبالإضافة إلى هذه الكتب، تولَّى أحمد زكي باشا التخطيطَ والإشرافَ على تحقيق عدد من الكتب، نذكر منها على وجه الخصوص «**صبح الأعشى**» للقلقشندي (أربعة عشر مجلدًا، ١٩٢٠م)، و«**نهاية الأرب**» للنويري (بولاق، حيث نُشر المجلدُ الأول سنة ١٩٢٢م)، و«**كتاب الأغاني**» للأصفهاني (بولاق، حيث نُشر المجلدُ الأولُ منه سنة ١٩٢٧م)، وهي طبعةٌ مُنقَّحةٌ من طبعة بولاق القديمة[1]. وتدلُّنا عناوينُ هذه الكتب على أنه قد صرف جهدَهُ إلى تحقيق أمهات الكتب أو أصولها في الأدب العربي والتاريخ. ومن الملاحَظ أنها خلت تمامًا من أي كتابٍ ذي طابع ديني أو مدرسيٍّ تعليمي؛ كجوامع الحديث وشروحها، التي نُشرت فيما مضى وكانت متوافرةً إلى حدٍّ ما. زد على ذلك أن هذه الكتب

---

(١) عبد المجيد دياب، **تحقيق التراث العربي**، ص٣١٩- ٣٢١.

لم يكن لأيٍّ منها تاريخٌ متصلٌ من حيث رواية النص ونقله. والواقع أن بعض هذه النشرات كان يعتمد على نُسَخ خطية نفيسة لا يكاد يعرفها أحدٌ تقريبًا، وهي النُّسَخ التي اكتشفها أحمد زكي؛ ولهذا فقد بدا من المعقول أن يُسمِّي مشروعَهُ «**لجنة إحياء الآداب العربية**».

وكان كتاب «**التبر المسبوك في ذيل السُّلوك**» للسخاوي (بولاق، ١٨٩٦م) أول كتابٍ ينشره أحمد زكي باشا. وقد عوَّل في هذه النشرة -التي سمَّاها **تصحيحًا**- على نسخة وحيدة محفوظة في الكتبخانه الخديوية، وأشار في غلاف الكتاب إلى رقم النسخة المخطوطة في فهرس المكتبة[1]. وقد حذا أحمد زكي -فضلًا عما تقدَّم- حذو الطرائق التي اتبعها مُصحِّحو بولاق في تصحيح الكتب، فجعل للكتاب حرد متنٍ وصف فيه النسخة التي اعتمد عليها بأنها «نسخةٌ سقيمةٌ وحيدةٌ»[2].

---

(١) جاء على صفحة الغلاف ما نصه: «منقولًا عن نسخة في مجلد بقلم عادي بخط الشيخ محمد بن أحمد بن محمد الشلبي الحنفي، فرغ من كتابتها في يوم السبت حادي عشر جمادى الآخرة سنة ١٠٥٣، وهذه النسخة الوحيدة محفوظة في الكتبخانه الخديوية بنمرة ٤٠ من قسم التاريخ».

(٢) جاء في حرد المتن ما نصه: «تم طبع كتاب التبر المسبوك في ذيل السلوك بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية في ظل الحضرة الخديوية العباسية ... مُقابلًا على نسخة سقيمة وحيدة عُثِرَ عليها بالكتبخانه الخديوية الفريدة، مع المحافظة على مطابقة الفرع لأصله بحسب الإمكان، وذلك في أواخر صفر الخير عام ١٣١٥».

وعلى الرغم من أن نشرة زكي باشا لكتاب «**التبر المسبوك**» سنة ١٨٩٦م تحمل بعض السمات التي امتازت بها نشراتُ بولاق الأولى، كخُلُوِّها من الفهارس، واستخدام صفحة الغلاف وحرد المتن في وصف النسخة المخطوطة وبيان العمل في الكتاب، فإن هذه النشرة مُباينةٌ لنشرات بولاق من وجوهٍ كثيرةٍ؛ **أولها**: أنه يصف الحالة المادية للنسخة المخطوطة التي اعتمد عليها. **وثانيها**: أنه يُبيِّن المكان الذي حُفظت فيه، ويشير إلى رقمها في الفهرس، وهو أمرٌ جديدٌ يُنبئ في وضوح عن اتباع الأساليب الأوروبية في نشر النصوص. **وثالثها**: أنه قدَّم توثيقًا نقديًّا أثبته في هوامش الكتاب، دون حاشيته. وقد أمسى جمعُ الأصول الخطية ومقابلتها عنصرًا مهمًّا فيما نشره أحمد زكي باشا من نصوص.

وقد اعتمد زكي باشا في نشرته لكتاب الصفدي «**نَكْت الهِمْيان في نُكَت العُمْيان**» سنة ١٩١١م -حيث كان يُسمِّي عمله إلى هذا التاريخ **تصحيحًا**- على أربعة نُسَخ خطية محفوظة في مكتبات إسطنبول، كان قد صوَّرها إبان زيارته لها؛ فأعطى كلَّ نُسخةٍ رمزًا لاتينيًّا، وقارن بين هذه النُّسَخ وأثبت ما بينها من فروق(١).

وقد جعلت طريقةُ أحمد زكي باشا في نشر النصوص تتطور خلال العقود التالية، ولا سيما بعد أن عُيِّن رئيسًا للجنة إحياء الآداب

---

(١) خليل بن أيبك الصفدي، **نَكْت الهِميان في نُكَت العُمْيان**، تصحيح: أحمد زكي باشا، القاهرة: المطبعة الجمالية، ١٩١١م. مقدمة المُصحِّح.

العربيـة بالكتبخانـه الخديويـة (التي سـتُعرف بعد ذلك بـدار الكتب المصريةِ). وقد امتازت تحقيقاتُهُ بالسمات الآتية:

- يصـف أحمـد زكي باشـا طبيعةَ عمله فـي صفحة الغلاف؛ فيذكر أنه **تحقيق**، ويصف نفسه بأنه **مُحقِّق**.

- يُصـدِّر تحقيقاتـه بمقدمـة ضافية تشـتمل على بيـان طبيعة عملـه في نشـر النـص، ووصف لنُسَـخه الخطيـة، وعرض لسـياقه التاريخي، والأهمُّ من ذلـك أن هذه المقدمة كانت تتضمـن حديثًـا عـن الظـروف التـي اكتنفت عملـه وتطور بحوثه.

- شَـفَعَ تحقيقاته بفهـارس تحليلية، وقوائم بالكتـب المُعِينة علـى التوسُّـع في البحـث والدرس، ولعله كان يترسَّـم في ذلك خُطى المستشـرق الألماني فستنفلد (Wüstenfeld)؛ حيـث أعرب عن شـكره لـه وثنائه عليه فـي مقدمة تحقيقه لـ**«كتاب الأصنام»**[1].

---

(١) انظر: ابن الكلبي، **كتاب الأصنام**، تحقيق: أحمد زكي باشا، الطبعة الأولى، القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١٤م، ص٣٤.

[يقول أحمد زكي باشـا في الثناء على فسـتنفلد: «... وقد نبهتُ على ذلك في كثير من الحواشـي التي وضعتُها في أسـفل هذا الكتاب. ولكن ذلك لا يغـض من فضل العلامة البحَّاثة النقَّابة وسـتنفلد الألمانـي، الذي يحلو لي -بصفتي من أبناء الشرق العارفين أقدار الرجال- أن أُسَطِّرَ له على الدوام =

- درج على استخدام صور فوتوغرافية للأصول الخطية التي عوَّل عليها. وعلى الرغم من أن الأثريين والجيولوجيين والجغرافيين كانوا يستخدمون التصوير الجغرافي آنذاك، فإن استخدامه في نشر النصوص لم يكن أمرًا شائعًا، وإنما كان على المُصحِّحين قبل استخدام الصور الفوتوغرافية تكليفُ أحد النُّسَّاخ بكتابة نسخة من المخطوط يمكن اتخاذها أساسًا لنشره، وربما أفضى ذلك إلى وقوع بعض الأخطاء، ولا سيما إذا لم يكن الناسخُ عالمًا مكينًا. وقد صوَّر زكي ومساعدوه كثيرًا من المخطوطات المحفوظة في مكتبات مصر وأوروبا والجزيرة العربية وتركيا، وقاموا بفهرستها وحفظها في مكتبة أحمد زكي باشا، المعروفة بـ«**الخزانة الزَّكية**». ويبدو أنه اكتشف أهمية التصوير الفوتوغرافي في نشر النصوص بفضل عمله في «الجمعية الجغرافية الخديوية».
- حظيت تحقيقات زكي بتعليقات نقدية تُوثِّق النُّسَخَ الخطية، وتُنبِّه على الاختلافات الواردة في المصادر الأخرى، كما

= آيات الشكر والثناء؛ لخدمته للشرقيين والمستشرقين، وتوفره على إحياء كثير من مآثر العرب، ولانقطاعه لتلك المباحث الطنانة التي رفعت ستار الإبهام عن كثير من المعضلات العلمية والأدبية والتاريخية». السابق نفسه. (المترجم)].

اشـتملت هـذه التعليقـاتُ علـى شـروح لبعـض الفقـرات المُعضِلة.

- قـام زكـي بترتيـب النص فـي فقرات متماسـكة مـن حيث الموضـوع [وهـو ما يُعـرف بالتفقير]؛ لإعانـة القارئ على فهمـه بصورة أفضـل. ولـم يكن تفقيرُ النصوص المنشـورة عادةً متبعةً بين مُصحِّحي بولاق الأوائل، ولا بين المُحقِّقين الأوروبيين.

- اسـتحدث زكي نظام علامات الترقيم؛ حيث دعا في كتابه **«الدنيـا فـي باريس»** (المنشـور سـنة ١٩٠٠م) إلـى الأخذ بهـذه العلامـات علـى نحـو يتيـح قـراءةً مُثلـى للكتـب المنشـورة[1]. ولـم يكن الأخذُ بهذه العلامات -مع ذلك- أسـلوبًا معهـودًا بيـن مُصحِّحـي بـولاق الأوائـل، ولا بين المُحقِّقين الأوروبيين. وفي سنة ١٩١٣م، وضع زكي أول

---

(١) يقول أحمد زكي في تصديره لكتاب **«الدنيا في باريس»**: «رأينا تقدُّم العصر في الكتابة والفكر، يوجب إتحافَ أبناء العربية بالإشـارات المسـتعملة في أغلـب اللغـات الأوروباوية؛ لإرشـاد القارئ على مواقـع الوقوف القليل، ومواضـع التعجـب والحيـرة والاسـتفهام، ونحـو ذلـك. لا جـرم أن هـذه الإشارات خير مرشد له في حسن التلاوة، وعدم خلط الجمل مع بعضها، كما هو حاصل في أغلب المطبوعات العربية، بحيث يضطر الإنسان كثيرًا لمراجعة نفسه وإعادة القراءة لمعرفة أول الجملة من آخرها». انظر: أحمد زكي، **الدنيا في باريس**، ١٩٠٠م، المقدمة.

دليل إرشادي حديث يتناول علامات الترقيم التي طبَّقها على نحو منهجي منتظم فيما حقَّقه من نصوص[1]. ولقد كان المصطلح العربي الذي استخدمه للدلالة على هذا النظام من ابتكاره.

وفي سنة ١٩١٤م، أخرج أحمد زكي باشا كتابين صارا مُمثِّلَين لطريقته في نشر النصوص؛ أحدهما: «**كتاب التاج في أخلاق الملوك**»، المنسوب للجاحظ، ونشرته لجنةُ الآداب العربية بالكتبخانه الخديوية، وطُبع في بولاق، والآخر: «**كتاب الأصنام**» لابن الكلبي، وطُبع أيضًا في بولاق[2]. وقد اشتمل كلُّ كتابٍ منهما

---

(١) أحمد زكي، **الترقيم وعلاماته في اللغة العربية**. ويذكر عبد المجيد دياب أنه كانت هناك محاولاتٌ لوضع نظام لعلامات الترقيم قبل أحمد زكي باشا. انظر: عبد المجيد دياب، **تحقيق التراث العربي**، ص٢٦٩. ولعل من المفيد أن نقارن بين الدليل الإرشادي الذي وضعه الشيخ نصر الهوريني في أصول الخط والإملاء (١٨٧٢م) والدليل الإرشادي الذي وضعه أحمد زكي في بيان علامات الترقيم (١٩١٣م)؛ فالعملان كلاهما صُنِّفا لتقديم حلول للمشكلات التي ظهرت بأثر من الأخذ بتقنية الطباعة.

(٢) ابن الكلبي، **كتاب الأصنام**، تحقيق: أحمد زكي، القاهرة: بولاق، ١٩١٤م. وثمَّة طبعةٌ ثانيةٌ منقَّحة من هذا الكتاب صدرت سنة ١٩٢٤م؛ ابن الكلبي، **كتاب الأصنام**، تحقيق: أحمد زكي، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٢٤م. ويمكن الاطلاع على نسخة رقمية من طبعة سنة ١٩١٤م على الرابط الآتي: =

علـى مقدمـةٍ ضافيـةٍ غير مسـبوقةٍ فـي بابهـا[١]. وقد اعتمـد في هذه النشـرات على نُسَـخٍ مُصـوَّرة مـن المخطوطـات، وأورد بعضها في ملاحـق الكتـاب. ودرج علـى اسـتخدام مصطلـح **تحقيـق** بصـورة متواترة، واصطلح على تسـمية العملية التي قام بها للتثبُّت من صحة نسـبة الكتاب إلى مؤلِّفه «**تحقيق نسـبة الكتاب**»، وللتثبُّت من عنوانه «**تحقيـق اسـم الكتـاب**»، ولفحـص مصـادره ودراسـة طـرق روايته «**تحقيق في رواة الكتاب**»[٢].

= http://hdl.handle.net/2333.1/cnp5ht95

(١) إن إلقاء نظرةٍ على النسـبة التي تُمثِّلها المقدمةُ والفهارس والدراسات المُكمِّلـة التـي شـفع بها أحمد زكي باشـا النصَّ المُحقَّـق أمرٌ لا يخلو مـن دلالـة؛ فالمقدمة التي صدَّر بها تحقيقَـهُ لـ«**كتاب التاج في أخلاق الملوك**» تبلغ ٨٤ صفحة، بالإضافة إلى ٧٧ صفحة خصَّصها للملاحق والفهارس والدراسات المُكمِّلة، في حين يشغل النصُّ الفعليُّ للكتاب ١٨٦ صفحة. وأما مقدمته لـ«**كتاب الأصنام**» فتبلغ ٤٣ صفحة، سوى ٤٤ صفحـة أفردهـا للملاحـق والفهـارس والدراسـات المُكمِّلة، في حين يشغل النصُّ الفعليُّ للكتاب ٥٩ صفحة.

(٢) أمـا فيمـا يتصـل بـ«**كتـاب التاج فـي أخـلاق الملـوك**» فإن نسـبته إلى الجاحـظ كانـت موضع خلاف، ولا سـيما أن المؤلِّفيـن القدماء -من أمثـال ابـن النديم وأبي حيـان التوحيدي- لم يذكـروا هذا الكتاب قط مـن بيـن ما ذكروه من مصنَّفـات الجاحظ. وقد توفر أحمد زكي باشـا -في سـياق معالجته لهذه المشـكلة الفيلولوجيـة- على فحص الأدلة الداخليـة والخارجيـة التـي تنبـئ عـن صحة نسـبة هذا الكتـاب إلى =

والحق أن المعنيين كليهما اللذين يشير إليهما مصطلحُ «**التحقيق**»، أي: التحقيق بمعنى البحث الجغرافي، والتحقيق بمعنى نشر النصوص، اجتمعا في معنى واحد يلوح لنا في آخر ما أصدره أحمد زكي باشا من تحقيقات، ونعني به كتاب «**مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**» للعُمَري (ت: ٧٤٩هـ/ ١٣٤٩م) (بولاق، ١٩٢٤م)، وهو كتابٌ موسوعيٌّ في حقلي الإدارة والجغرافية صُنِّف خلال العصر المملوكي. وبيانُ ذلك أن زكي أراد أن يتحقَّق من أسماء البلدان وأن يُحدِّد المواقع التي ورد ذِكرها في كتاب العمري؛ فقرأ مسودة تحقيقه للكتاب على أحد علماء الآثار الفلسطينيين في القدس؛ حتى يستوثق مما إذا كانت المواقعُ المذكورةُ في الكتاب تطابق المواقع الحالية أم لا[1]. وعلى هذا النحو، يدل مصطلح

= الجاحظ، وفصَّل القول في ذلك. وهذا النظرُ المتأني في مسألة تحديد مؤلف الكتاب يُسمِّيه أحمد زكي أيضًا تحقيقًا. انظر: الجاحظ، **كتاب التاج في أخلاق الملوك**، تحقيق: أحمد زكي، الطبعة الأولى، القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩١٤م، ص ٣٤-٦٠.

(١) ابن فضل الله العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، المجلد الأول، تحقيق: أحمد زكي، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٢٤م، مقدمة التحقيق. وانظر أيضًا: أنور الجندي، **أحمد زكي الملقب بشيخ العروبة**، ص٦١.

[يقول أحمد زكي باشا في مقدمة تحقيقه لكتاب «**مسالك الأبصار**»: «وقد عُنِيتُ كل العناية وبذلتُ غاية الجهد في تحقيق هذا الجزء الأول، =

«التحقيق» -كما استخدمه زكي- على الفحص المستوعب لتاريخ النص ومصادره ورواته وكيفية تلقيه.

= وسافرتُ إلى فلسطين في صيف العام الماضي؛ لتطبيق ما أورده المؤلِّف عن المسجد الأقصى من البيانات الفنية المعمارية والاصطلاحات الهندسية البنائية التي لم يجر بها قلمُ كاتبٍ قط، لا من العرب ولا من العجم، لا قديمًا ولا حديثًا». (المترجم)].

تراث أحمد زكي باشا

يعزو العلماءُ العربُ المُحدَثون الذين توفَّروا على التأريخ لنشر النصوص في العصر الحديث؛ كعبد السلام هارون، وعبد المجيد دياب، ومحمود الطناحي، الفضلَ إلى أحمد زكي باشا في استحداث بعض الأساليب الجديدة في تحقيق النصوص، والأخذ بنمطٍ من البحث الفيلولوجي والتاريخي، على نحو أسهم في بناء جيل من المُحقِّقين خلال العقود الأولى من القرن العشرين[(١)]. وكانت الطريقة التي اتبعها زكي في نشر النصوص، واصطلح على تسميتها بـ«**التحقيق**»، كانت مزيجًا من المناهج العلمية المعهودة في «تصحيح النصوص ومقابلتها»، وألوان الابتداع والتجارب التي استحدثها فريقٌ من المُصحِّحين المتضلِّعين الذين انتسبوا إلى مطبعة بولاق، والمناهج والطرائق التي أخذ بها الجغرافيون والمستشرقون الذين التقي بهم أحمد زكي وعمل معهم. وكان زكي يُعنى بالتخطيط

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن أحمد زكي ومُحقِّقي دار الكتب، انظر: عبد السلام هارون، **قطوف أدبية: دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث**، القاهرة: مكتبة السنة، ١٩٨٨م، ص٣٩-٤١؛ عبد المجيد دياب، **تحقيق التراث العربي**، ص٩٤، ٩٥؛ محمود الطناحي، **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي**، ص٨١، ٨٢.

لتحقيقاتـه أشـدَّ العنايـة، ثـم يَعكُـف على إنجازهـا في دقـةٍ بالغةٍ قلَّ نظيرُهـا. وقـد اتجـه إلـى إنشـاء بعـض الجمعيـات العلميـة ومعاهد البحـث فـي القاهـرة مُستَلهِمًا في ذلـك نظائرَ هـذه المعاهـد وتلك الجمعيـات في أوروبا، وستغدو الكتبخانه الخديويـة في ظل إدارته أحـدَ معاهدِ البحـث وقواعد النشـر العلمي، والمثالَ الذي سـتحذو حَذوَه المؤسساتُ البحثيةُ الأخرى.

ولـم تكن الطريقةُ التي اتبعها أحمد زكي باشا في نشر النصوص هـي مظهـرَ الإبداع الوحيد الذي اتسـم بـه مُنجَزُهُ، ولكنـه كان مُبدعًا أيضًـا فـي نمـط البحـث الـذي أخذ نفسـه بـه؛ فمـن ذلـك أن مكتبته الخاصة، المعروفة بـ«**الخزانة الزَّكية**»، التي وقفها بعد ذلك على دار الكتـب المصريـة، كانـت نسيجَ وحدهـا مـن حيـث اشـتمالها على المصـادر الأولـى وطبعـات الكتـب وأدوات البحـث التـي عـزَّزت أسلوبَهُ في البحث ومنهاجَهُ في تحقيق النصوص[١]؛ فقد كانت تضم طائفـةً من المخطوطات الأصلية، والمُصوَّرات، والنشـرات العلمية الأوروبية والعربية، كما اتخذ لها أحمد زكي الفهارسَ وقوائم الكتب وبطاقـات البحث. وكان ذلك كلُّهُ يستوجب إعـدادًا طويلًا وتنظيمًا وتمويـلًا. زد علـى هذا أن الرجـل كان مُوفَّقًا في الاتصال بجملة من

(١) لمزيد من التفاصيل عن الخزانة الزَّكية، انظر:

Ryad, "'An Oriental Orientalist'," 150–53.

الشبكات العلمية العربية والتركية والأوروبية على نحو أتاح له الحصول على الكتب والمخطوطات[1].

وكان أحمد زكي باشا يُدرك أهمية التعاون بين الباحثين في سبيل «إحياء الآداب العربية»؛ ومن هنا فقد أنشأ بعض اللجان العلمية، وحرص على التعاون مع غيره من العلماء. ومن أَجَلِّ العلماء الذين تعاون معهم أحمد زكي المؤرِّخُ الأديبُ محمد عبد الجواد الأصمعي (١٨٩٤-١٩٦٧م)، الذي أشرنا إليه آنفًا، والذي شارك في عدد من مشروعات التحقيق، ولا سيما المشروع الذي تغيَّا مراجعة النشرات القديمة التي صدرت عن مطبعة بولاق. وسيغدو الأصمعيُّ بعد ذلك أحد المُحقِّقين في دار الكتب، وقد تعاون مع أحمد زكي باشا

---

(١) عن الورَّاقين والوسطاء الذين استعان بهم أحمد زكي باشا في إسطنبول وأوروبا، انظر: عبد المجيد دياب، **تحقيق التراث العربي**، ص ١١٩، ١٢٠، وراجع أيضًا:

Ryad, "'An Oriental Orientalist'," 151–52.

[ومن أشهر هؤلاء الورَّاقين أمين هندية الذي يقول عنه أحمد زكي في سياق حديثه عن تكوين خزانة كتبه: «شُغِفْتُ وهِمْتُ بها [أي بخزانة كتبه]، ولا هيام قيسٍ بليلاه، فكنْتُ كل أسبوع على التقريب أمُرُّ بالكُتْبي المشهور أمين أفندي هندية، وأشتري منه ما تيسَّر من الكتب، وكان يرشدني إلى طريفها ونفيسها». وتجدر الإشارة إلى أن أمين هندية هو الذي أنشأ مطبعة هندية بحي الموسكي في القاهرة. انظر: عبد المجيد دياب، مرجع سابق، ص ١١٩. (المترجم)].

تعاونًا وثيقًا، ولا سيما أنه كان يُشبه أحمد زكي إلى حدٍّ كبيرٍ في طريقة البحث وفي الاهتمامات الفكرية جميعًا. وكان كتابُهُ «**العرب وأطوارهم: طور العرب والعربية في أطوار الجاهلية**» هو أقدم مؤلَّفاته[1]. وكذلك عكف الأصمعيُّ -تحت إشراف أحمد زكي- على نشر تصحيحات الشنقيطي لطبعة بولاق من «**كتاب الأغاني**»، وتصحيحات أحمد تيمور باشا لطبعة بولاق من كتاب «**لسان العرب**»[2]، وأعدَّ بعض الفهارس لـ«**كتاب الأغاني**»، وكتب دراسةً في التعريف بهذا الكتاب ومؤلِّفه، وبيان السياق الثقافي والأدبي الذي اكتنفه[3]. وشارك أيضًا -كأحمد زكي باشا- في المناقشات العامة التي دارت حول التحقيق التاريخي لبعض المواقع الدينية والقومية؛ حيث نشر في سنة ١٩٢٤م دراسةً بعنوان «**قلعة محمد علي لا قلعة نابليون: بحث تاريخي أثري**»، ذهب فيها إلى أن القلعة التي بُنِيَت على جبل المقطم لم تكن من بناء نابليون بونابرت، وإنما

---

(١) وقد اشتمل هذا الكتابُ بوصفه تأريخًا للعرب والعربية على بعض الخرائط والرسوم الإيضاحية؛ انظر: محمد عبد الجواد الأصمعي، **العرب وأطوارهم: طور العرب والعربية في أطوار الجاهلية**، القاهرة: المطبعة الجمالية، ١٩١٢م.

(٢) انظر: **تصحيح لسان العرب**، لأحمد تيمور؛ **تصحيح كتاب الأغاني**، للشنقيطي.

(٣) محمد عبد الجواد الأصمعي، **أبو الفرج الأصفهاني وكتابه الأغاني**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥١م.

يرجع الفضلُ في بنائها إلى محمد علي. وقد عوَّل الأصمعيُّ في هذه الدراسة على البحوث الأثرية والمُسُوح الجغرافية والمصادر التاريخية، التي كانت في معظمها مخطوطاتٍ؛ للتحقُّق من هذه الدعاوى. ولقد كان الشبهُ بين أحمد زكي والأصمعي -من حيث السيرة العلمية- أمرًا مُدهشًا؛ فكلاهما جمع بين تحقيق النصوص وإجراء البحوث التاريخية/ الأثرية[1].

على أن الوفاء بالمعايير الدقيقة التي كان أحمد زكي باشا يشترطها كانت أمرًا صعبًا في بعض الأحيان؛ ومن هنا فقد لاحظ بعضُ معاصريه -كالمؤرخ السوري محمد كرد علي (١٨٧٦-١٩٥٣م)- أن نُشَدانَ أحمد زكي باشا للكمال قد منعه أحيانًا من الاعتماد على الآخرين، وهو ما أفضى بالتبعية إلى تأخر صدور بعض التحقيقات[2].

---

(١) محمد عبد الجواد الأصمعي، **قلعة محمد علي لا قلعة نابليون: بحث تاريخي أثري**، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٢٤م.

(٢) انظر: أنور الجندي، **أحمد زكي المُلقَّب بشيخ العروبة**، ص٦٠. وكان أحمد زكي باشا دائم الشكوى من الأخطاء التي يقع فيها عُمَّالُ المطابع. انظر على سبيل المثال: الصفدي، **نكت الهميان في نكت العميان**، مقدمة أحمد زكي باشا.

[يقول أحمد زكي باشا في مقدمة الكتاب المشار إليه: «وهنا نسترحم القارئ وننبهه إلى تقصير جزئي وقع أثناء الطبع بالرغم عن كل عنايتنا وتعبنا. وذلك أن عُمَّال المطابع العربية ليسوا متعودين على وضع هذه =

وبعدُ، فقد أفضت ريادةُ أحمد زكي باشـا في اسـتخدام التصوير إلـى تحـولٍ فـي طريقـة نشـر النصـوص؛ ذلك أنـه لما كانـت أصولُ المخطوطـات العربيـة مُفرَّقـةً متناثـرةً فـي شـتى أنحـاء العالـم، فقد أضحـت النُّسَـخُ المُصـوَّرةُ الوسـيلةَ المُثلـى -من حيـث الاقتصادية والاعتمادية- للحصول على نُسَـخٍ من المخطوطات التي نجت من عـوادي الزمـن. وعلى الرغـم من أن المُحقِّقين ظلـوا يعتمدون على النُّسَّـاخ بضعـة عقـود أخـرى، فقد اسـتبدلوا بهـم في نهايـة المطاف المُصوِّريـن المحترفيـن. فلمـا أنشـأت جامعـةُ الـدول العربية معهد المخطوطـات العربيـة فـي القاهرة سـنة ١٩٤٦م، كان مـن المقاصد الأساسـية لإنشـائه تصويـرُ جميـع ما بقي مـن المخطوطـات العربية وحفظهـا في صورة ميكروفيلم. وبحلول سـتينيات القرن العشـرين، أصبـح المعهـدُ يضم أكبر مجموعـة من المخطوطـات المُصوَّرة في العالم[1]؛ فصار ما كان يستشرفُهُ أحمد زكي حقيقةً واقعةً.

= العلامـات؛ فأخلُّوا بما أردناهم عليـه، ونبهناهم إليه. ولذلك جاءت بعضُ العلامات في غير مواضعها. وهو تقصيرٌ ماديٌّ نطلب اغتفاره لهم في هذه المرة الأولى». (المترجم)].

(١) عمل محمود الطناحي في المعهد عدة سنوات. وللوقوف على شهادته في المعهد انظر: محمود الطناحي، **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي**، ص ١٣٣-١٣٨.

ملاحظات ختامية

على الرغم من أن هذه الدراسة لم تكن من الشمول والإحاطة بحيث تستوعب التواريخ المتشابكة لنشر النصوص العربية، فقد أوضحت الأهميةَ التي ينطوي عليها تاريخُ طريقة النقد والنشر -لا مجرد الطباعة والنشر- بالنسبة لتاريخ الأفكار. والحق أن نشر النصوص أمرٌ قديمٌ قِدَمَ الكتابة نفسها، وأن المناهج التي اتُّبِعَت في نسخ هذه النصوص وروايتها وتوثيقها تتباين تباينًا هائلًا يرجع إلى تباين الأحوال المادية والاجتماعية والثقافية. وفي سياق النظر في العمليات التي اقترنت بتغير تسمية طرائق نشر النصوص من **التصحيح إلى التحقيق**، فحصت هذه الدراسةُ كيف تفاعل المُصحِّحون الذين داروا في فَلَك مطبعة بولاق مع المناهج النقدية التي نشأت في كنف ثقافة المخطوطات، حيث طبَّقوا أحيانًا المناهج الفيلولوجية ذاتها، وأعادوا إنتاج الأشكال النصية نفسها، في حين استكشفوا بالتزامن مع ذلك الإمكانات التي أتاحتها لهم تقنيةُ الطباعة الحجرية.

ولقد ارتأيتُ أن الغاية الأساسية للتصحيح كانت تتمثَّلُ في حفظ النص على اختلاف صيغه وتوثيقه داخل التقليد الخِطَابي العلمي.

وبحلـول أواخر القرن التاسـع عشـر للميلاد، أضحـى التحقيق -من حيث هو شـكلٌ من أشـكال البحث التاريخي النقدي وتجسـيدٌ له- الشـكل السـائد لنشـر النصوص القديمة نشـرًا علميًّا. وبسـبب تأثير الهيمنـة الثقافيـة الأوروبيـة، قـام العلمـاءُ فـي شـتى أصقـاع العالـم بالمواءمـة بيـن طرائقهـم فـي نشـر النصـوص وبيـن هـذه المعاييـر والأشكال النصية الجديدة.

على أن الهيمنة الثقافية الأوروبية لا يمكن أن تُفسِّـر لنا بمفردها الجاذبية التي حظيت بها طريقةُ الأوروبيين في التحقيق. ولقد بدا لي -ابتغـاء فهم هذه الجاذبيـة والمجالات التي أتاحتها لظهور أشـكال نصيـة جديـدة- النظرُ إلى طبيعـة التحقيق وما يضطلع بـه من أدوار. وبعبـارة أخـرى، ما الـذي دعا إلى نشـر النصوص على هـذا النحو؟ كيـف كانـت تُقـرأ؟ ومـا فائدتُهـا فـي المباحث المعرفيـة التاريخية والفيلولوجيـة الناشـئة؟ لقد كان التحقيقُ بالنسـبة لأحمد زكي باشـا وغيره من مُحقِّقي جيله يتيح لهم نمطًا من البحث التاريخي وشـكلًا نصيًّـا بدا إيذانًا بالعدول عن الدرس النصـي التقليدي وتعزيز النزعة التاريخانيـة. وكان المُحقِّـق -خلافًـا للمُصحِّـح- أشـبه إلـى حدٍّ ما بالأثري؛ حيث يقوم بالكشـف عن الآثـار النصية «النادرة» و«الميتة» ويُعيد بناءها على نحو يعود بالنفع على الأمة الوليدة.

وبحلول ثلاثينيات القرن العشرين، لم تعد أساليب نشر النصوص

وأنمـاط البحـث المرتبطـة بالتحقيـق هـي وحدهـا التـي تـم قبولهـا واعتمادهـا بوصفها أمرًا تقليديًّا مألوفًا، ولكن عملية نشـر النصوص نفسـها صارت وثيقة الصلة بـ«إحياء التراث» في العموم. فالقوميون والإصلاحيـون والتقليديـون، مـن أصحـاب الآراء المختلفـة والمتصارعـة فـي الغالب، كانـوا جميعًا يُشـجِّعون تحقيق النصوص بحسبانه جزءًا من برنامج أوسع للتحرُّر الثقافي والسياسي(١).

إن التحول الذي طرأ على ناشـر النص، من كونه مجرد **مُصحِّح** يسـتوثق من الرواية الصحيحة للنص ويتثبَّتُ من نسـخه على الوجه المرضي، ثم يكتب اسمه بشيء من التواضع في حرد المتن؛ حتى لا

---

(١) مـن أجـل الوقوف على اسـتعراض نقدي عـام للتيارات الكبـرى المتعلِّقة بإحياء التراث خلال القرن العشرين، انظر:

Ridwān Al-Sayyid, 'The Ideological and Epistemological: Contemporary Readings in Arabo-Islamic Classical Heritage (Turāth),' in *The Heritage of Arabo-Islamic Learning: Studies Presented to Wadad Kadi*, ed. Maurice A. Pomerantz and Aram Shahin (Leiden: New York: Brill, 2015), 599–632.

وللوقوف على تغيُّر المواقف تجاه كتابات ما بعد العصر الكلاسيكي غداة ظهور الطباعة، انظر:

El Shamsy, "Islamic Book Culture through the Lens of Two Private Libraries, 1850–1940", *Intellectual History of the Islamicate World* 4 (2016) 61–81.

يختلط اسمُهُ باسم صاحب النص، إلى **مُحقِّق** يُعيد بناء النص ويعمل علـى إحيائـه؛ أقول: إن هذا التحول كان من شـأنه تغييـرُ العلاقة بين ناشـر النص ومؤلِّفه أو مصنِّفه الأصلي. إن وضع اسـم المُحقِّق إلى جـوار اسـم المؤلِّف على صفحة الغلاف، على نحو يَشِـي بالتقارب الفكري الوثيق بينهما، خوَّل للمحقِّق ضربًا من السُّـلطة والمسـئولية لم يكن المُصحِّح ينعم بشيء منهما؛ حيث غدا في مستطاع المُحقِّقين الآن وضـعُ النصـوص فـي أُطُـر تفسـيرية جديدة، علـى نحو يعكس الأيديولوجيـات القائمـة. ولمَّا كان الدورُ الملتبسُ الذي يضطلع به المُحقِّـقُ قـد صـار أمرًا مقـررًا بدرجة أكبـر، فقد مسَّـت الحاجةُ إلى وضع منهج دقيق لنشـر النصوص. وعلى الرغم من ظهور عشـرات الكتب في تحقيق النصوص بين تأليف وترجمة، فقد ظلَّت الخلافاتُ الشاجرةُ حول طريقة نشر النصوص تُسهم في تشكيل الحياة الفكرية، فأمست -والحالُ كذلك- حقلًا مهمًّا من حقول البحث والدراسة.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر والمراجع العربية:

- أحمد تيمور: **تصحيح القاموس المحيط**، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م.

ــــــــ: **تصحيح لسان العرب**، عني بطبعه ونشره: محمد عبد الجواد الأصمعي، القاهرة، المطبعة الجمالية، ١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م.

- أحمد زكي باشا: **الدنيا في باريس ١٩٠٠**، القاهرة، بولاق، المطبعة الأميرية، ١٩٠٠م.

ــــــــ: **السفر إلى المؤتمر**، قرأه وضبطه وعلق عليه: أيمن فؤاد سيد، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م.

ــــــــ: **الترقيم وعلاماته في اللغة العربية**، قدَّم له واعتنى بنشره: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٩٩٥م.

ــــــــ: **قاموس الجغرافية القديمة بالعربي والفرنساوي**، القاهرة، بولاق، المطبعة الأميرية، ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م.

ـــــــــ: **تقرير بشـأن تنظيـم الكتبخانه العمومية بالقسـطنطينية**، إسطنبول، ١٩٠٩م.

- أحمد محمد شـاكر: «**النسـخة اليونينية من صحيح البخاري**»، القاهرة، مجلة الكتاب، المجلد الحادي عشر، السنة السابعة، الجزء الثامن، المحرم ١٣٧٢هـ/ أكتوبر ١٩٥٢م، ص ٩٧٩-٩٨٧.

ـــــــــ: **تصحيـح الكتـب وصنـع الفهـارس المعجمـة وكيفية ضبط الكتاب وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك**، اعتنى به وعلّـق عليه وأضاف إليه: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

- أنـور الجنـدي: **أحمـد زكي الملقب بشـيخ العروبة**، (سلسـلة أعـلام العـرب)، القاهـرة، وزارة الثقافـة والإرشـاد القومـي، ١٩٦٣م.

- البخـاري، محمـد بـن إسـماعيل: **الجامـع الصحيـح**، اعتنـى بتصحيحه: لودولف كريل، تيودور وليم يوينبول، ليدن، بريل، ١٨٦٢م.

ـــــــــ: **صحيح البخاري (الطبعة السـلطانية)**، القاهرة، مطبعة بولاق، ١٢٨٦هـ/ ١٨٩٣م.

ـــــــــ: **صحيح البخاري (وبهامشه تقييدات وشروح من شرح القسطلاني)**، القاهرة، بولاق، المطبعة الأميرية، ١٢٧٩هـ.

- بُنولا، فريدريك: **مصر والجغرافية**، ترجمة: أحمد زكي، القاهرة، مطبعة بولاق، ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م.
- التادلي، عبد الرحمن بن عبد العزيز: **الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد الصحاح**، تصحيح: نصر الهوريني، القاهرة، بولاق، المطبعة الكبرى، ١٢٨١هـ/ ١٨٦٥-١٨٦٦م.
- الترمذي، محمد بن عيسى: **الجامع الصحيح: وهو سنن الترمذي**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة عوض، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٦-١٣٩٥هـ/ ١٩٣٧-١٩٧٥م.
- الجاحظ: **كتاب التاج في أخلاق الملوك**، تحقيق: أحمد زكي باشا، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٣٢٢هـ/ ١٩١٤م.
- جرجي زيدان: **تاريخ آداب اللغة العربية**، القاهرة، مطبعة الهلال، ١٩١١م.
- الجوهري، إسماعيل بن حمَّاد: **تاج اللغة وصحاح العربية**، تصحيح: نصر الهوريني، القاهرة، بولاق، المطبعة الكبرى، ١٢٨٢هـ/ ١٨٧٥م.

- الخفاجي، شهاب الدين: **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل**، القاهرة، المطبعة الوهبية، ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٦م.
- السخاوي: **التبر المسبوك في ذيل السلوك**، تصحيح: أحمد زكي، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٣١٥هـ/ ١٨٩٦م.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل: **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**، تحقيق: مصطفى السقا، حسين نصار، وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م.

ـــــــــ: **المخصص**، تصحيح: محمد التركزي الشنقيطي، القاهرة، بولاق، المطبعة الأميرية، ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م.

- الشنقيطي، أحمد بن الأمين: **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط**، القاهرة، المطبعة الجمالية، ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
- الشنقيطي، محمد محمود: **تصحيح كتاب الأغاني**، عني بالطبع والتحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي، القاهرة، المطبعة الجمالية، ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م.
- الصفدي، خليل بن أيبك: **نكت الهِميان في نُكَت العُميان**، تحقيق: أحمد زكي باشا، القاهرة، المطبعة الجمالية، ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
- طه حسين: **الأيام**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢م.

- عبد السلام هارون: **قطوف أدبية: دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث**، القاهرة، مكتبة السنة، ١٩٨٨م.
- عبد المجيد دياب: **تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣م.
- العمري، ابن فضل الله: **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، الجزء الأول، تحقيق: أحمد زكي باشا، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م.
- العينتابي، أحمد عاصم: **الأوقيانوس البسيط في ترجمة القاموس المحيط**، القاهرة، مطبعة بولاق، ١٨٣٤م.
- فانديك، إدوارد: **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**، صححه: محمد علي البيلاوي، القاهرة، مطبعة الهلال، ١٣١٣هـ/ ١٨٩٦م.
- فستنفلد، فرديناند: **منتخب من الكتب التي أخذ منها تاريخ الأطباء**؛ *Geschichte der arabischen Aerzte und Naturforscher*، جوتنجن، ١٨٤٠م.
- الفيروزابادي، محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط (مع فوائد شريفة وقواعد لطيفة في معرفة اصطلاحات القاموس لنصر الهوريني)**، القاهرة، مطبعة بولاق، ١٢٨١هـ/ ١٨٦٥م.

- ابـن قتيبة: **الشـعر والشـعراء**، بعنايـة: دي غويه، ليـدن، بريل، ١٩٠٤م.
- ابن الكلبي: **كتاب الأصنام**، تحقيق: أحمد زكي باشا، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.

ـــــــ: **كتاب الأصنام**، تحقيق: أحمد زكي باشا، القاهرة، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م.

- المُبرِّد، محمد بن يزيد: **الكامل في اللغة والأدب**، بعناية: وليام رايت، ليبزج، ١٨٦٤م.
- محمـد عبد الجـواد الأصمعـي: **أبو الفـرج الأصفهاني وكتابه الأغاني: دراسـة وتحليل لأزهى العصور الإسـلامية**، القاهرة، دار المعارف، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م.

ـــــــ: **العـرب وأطوارهـم: طور العـرب والعربية فـي أطوار الجاهلية**، القاهرة، مطبعة الجمالية، ١٣٣٣هـ/ ١٩١٢م.

ـــــــ: **قلعة محمد علي لا قلعة نابليون: بحث تاريخي أثري**، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م.

- محمود محمد الطناحي: **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي؛ مـع محاضـرة عـن التصحيـف والتحريـف**، القاهـرة، مكتبـة الخانجي، ١٩٨٤م.

- ابن المقفع: **الأدب الصغير**، تحقيق: أحمد زكي باشا، الإسكندرية، جمعية العروة الوثقى الخيرية الإسلامية، مطبعة محمد علي الصناعية، ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م.
- نصر الهوريني: **المطالع النَّصْرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية**، القاهرة، بولاق، ١٨٧٢م.

ـــــــ: **المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية**، تحقيق وتعليق: طه عبد المقصود، القاهرة، مكتبة السنة، ٢٠٠٥م.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية:

- **Al-Sayyid, Ridwān**. "The Ideological and Epistemological: Contemporary Readings in Arabo-Islamic Classical Heritage (Turāth)." In *The Heritage of Arabo-Islamic Learning: Studies Presented to Wadad Kadi*, edited by Maurice A. Pomerantz and Aram Shahin, 599–632. Leiden and New York: Brill, 2015.
- **Baalbaki, Ramzi**. *The Arabic Lexicographical Tradition. From the 2nd/ 8th to the 12th/ 18th Century*. Leiden: Brill, 2014.
- ______. "Visual Influences on Arabic Linguistic Sciences." *The Medieval History Journal* 9, no. 1 (2006): 37–61.
- **Bianchi, Thomas-Xavier**. "Catalogue Général et Détaillé Des Livres Arabes, Persans et Turcs, Imprimés à Boulac, En Égypte, Depuis l'introduction de l'imprimerie Dans Ce Pays, En 1822, Jusqu'en 1842." *Journal Asiatique* 2 (1843): 24–61.
- **Brünnow, Rudolf**. *The Twenty-First Volume of the Kitâb al-Aghânâ, Being a Collection of Biographies*

not Contained in the Edition of Bûlâq; Al-Juz' al-Ḥādī wa-al-'Ishrūn min Kitāb al Aghānī. Leiden: Brill, 1888.

- **El Shamsy, Ahmed**. "Islamic Book Culture through the Lens of Two Private Libraries, 1850–1940," *Intellectual History of the Islamicate World* 4 (2016): 61–81.
- **El-Rouayheb, Khaled**. *Islamic Intellectual History in the Seventeenth Century: Scholarly Currents in the Ottoman Empire and the Maghreb*. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.
- **Fahmy, Khaled**. *All the Pasha's Men: Mehmed Ali, His Army and the Making of Modern Egypt*. Cairo: The American University in Cairo Press, 2002.
- **Gencer, Yasemin**. "Ibrahim Müteferrika and the Age of the Printed Manuscript." *In The Islamic Manuscript Tradition: Ten Centuries of Book Arts in Indiana University Collections*, edited by Christiane Gruber, 154–193. Bloomington: Indiana University Press, 2009.
- **Guidi, Ignazio**. *Tables Alphabétiques Du Kitâb Al-*

Aġânî: Comprenant: 1. Index Des Poètes Dont Le 'Kitâb' Cite Des vers; 2. Index Des Rimes; 3. Index Hiśtorique; 4. Index Géographique. Leiden: Brill, 1900.

- **Krachkovsky, Ignaty Y.** *Among Arabic Manuscripts: Memories of Libraries and Men*. Leiden: Brill, 2016.

- **Lyall, Charles**. ed. *The Poems of 'Amr, Son of Qamī'ah of the Clan of Qais, Son of Tha'labah, a Branch of the Tribe of Bakr, Son of Wā'il*. Cambridge: University Press, 1919.

- ______. ed. *The Dīwāns of 'Abīd Ibn al-Abraṣ, of Asad, and 'Āmir Ibn Aṭ-Ṭufail, of 'Āmir Ibn Ṣa'ṣa'ah, Edited for the Firśt Time, from the MS. in the British Museum, and Supplied with a Translation and Notes*. Leiden: Brill, 1913.

- ______. ed. *The Mufaḍḍalīyāt. An Anthology of Ancient Arabian Odes, Compiled by al-Mufaḍḍal Son of Muḥammad, According to the Recension and with the Commentary of Abū Muḥammad al-Qāsim Ibn Muḥammad al-Anbārī, Edited for the Firśt Time by Charles Lyall*. Leiden: Brill, 1918.

- **Mestyan, Adam**. "Ignác Goldziher's Report on the Books Brought from the Orient for the Hungarian Academy of Sciences." *Journal of Semitic Studies* 60, no. 2 (2015): 443–80.
- **Mitchell, Timothy**. *Colonising Egypt*. Cambridge: University of California Press, 1991.
- **Al-Musawi, Muhsin Jasim**. *The Medieval Islamic Republic of Letters: Arabic Knowledge Construction*. Indiana: University of Notre Dame Press, 2015.
- **Quiring-Zoche, Rosemarie**. "How Al-Bukhārī's Ṣaḥīḥ Was Edited in the Middle Ages: ʿAlī al-Yūnīnī and His Rumūz." *Bulletin d'Études Orientales*, no. 50 (1998): 198–222.
- **Reichmuth, Stefan**. "Islamic Reformist Discourse in the Tulip Period (1718–30): Ibrahim Müteferriqa and His Arguments for Printing." In *International Congress on Learning and Education in the Ottoman World*. Istanbul, 12–15 April 1999, edited by ʿAlī Çaksu, 149–61. Istanbul: IRCICA, 2001.
- **Reid, Donald Malcolm**. "The Egyptian Geographical Society: From Foreign Laymen's Society to In-

digenous Professional Association." *Poetics Today* 14, no. 3 (1993): 539–72.

- **Ryad, Umar**. "'An Oriental Orientalist': Aḥmad Zakī Pasha (1868–1934), Egyptian Statesman and Philologist in the Colonial Age." *Philological Encounters* 3, no. 1–2 (2018): 129–66.
- **Sabev, Orlin**. "Formation of Ottoman Print Culture (1726–1746): Some General Remarks." In *New Europe College. Regional Program 2003–2004, 2004–2005*, edited by Irina Vainovski-Mihai, 293–333. Bucharest: New Europe College, 2007.
- **Schwartz, Kathryn A**. "Did Ottoman Sultans Ban Print?" *Book History* 20, no. 1 (2017): 1–39.
- _____ "The Political Economy of Private Printing in Cairo as Told from a Commission Deal Turned Sour, 1871." *International Journal of Middle East Studies* 49, no. 1 (2017): 25–45.
- **Timpanaro, Sebastiano**. *The Genesis of Lachmann's Method.* Translated by Glenn W. Most. Chicago: University of Chicago Press, 2005.
- **Verdery, Richard N**. "The Publications of the

Būlāq Press under Muḥammad ‘Alī of Egypt.” *Journal of the American Oriental Society* 91, no. 1 (1971): 129–32.

- **Wellhausen, Julius**. “Wüstenfeld, H. Ferdinand.” In *Allgemeine Deutsche Biographie, Bd.* 55, 1., 139–40. München/ Leipzig: Duncker & Humblot, 1910.
- **Wüstenfeld, Ferdinand**. *Register zu den genealogischen Tabellen der arabischen Stämme und Familien: Mit historischen und geographischen Bemerkungen*. Göttingen: Dieterichsche Buchhandlung, 1853.
- **Zakī, Aḥmad**. *L' Univers à Paris 1900: Un Lettre Égyptien à l'Exposition Universelle de 1900*. Edited by Mercedes Volait. Paris: Éd. Norma, 2015.